جامعة ابن خلدون - تيارت-
كلـية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:
- طالب وفاء
- مغاز نوال

إشراف الأستاذ:
- بلخير فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/14

السنــة الجامــعيـــة: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أن معظم دول العالم تعتمد عليها من أجل نمو أفضل للاقتصاد الوطني وحلا لكثير من المشاكل مثل: البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام...إلخ.

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات المتخذة من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو القطاع العام، وذلك بإعطائه الأهمية التنظيمية والتشريعية من جهة والتنفيذية التطبيقية من جهة أخرى،لذا كان لابد عليها أن تلجأ إلى تحسين تنافسيتها اعتمادا على برامج سطرتها الحكومة الجزائرية، بحيث عملت على إنشاء برامج وهياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقته من الجانب التمويلي وتقديم الاستشارات ومتابعة سير النشاط وتحسين قدرتها التنافسية من أجل المحافظة على بقاءها في الأسواق الوطنية بل حتى إمكانية غزو الأسواق الأجنبية ومواكبة التطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر التمويل، آليات وإجراءات التمويل.

Abstract :

Small and medium enterprises have become very important because thay are an extension of economic and social development, as the countries of the world rely on theur for better growth of the national economy and a solution to many problems especialy finaacing

The study also at clarifyying the measures taken for the development of smalland medium entrprises in algeria ,wether private or public setor ,by giving it the organizational and legislative importance on the one hand , and the applied executive on the other ,and it should resort to improving its competitiveness based on programa designed to support the small and medium –sized businesses ,to accompany themfinancially ,to provide advice ,to monitor the progress of the activity and to improve competitivenss in order to maintain thein suvival in the national markets and even possibility of invading the markets ,and technological developments

Keywords : SMEs, sources of finance, industrial enterprises.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي فاض علي من فضله وعلمه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، ويسر لي الأمور كلها ما علمت منها وما لم اعلم، وأعانني على إتمام دراستي هذه، ولولا توفيقه عز وجل لما تحقق شيء من ذلك

.... وبعد

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي " بلخير فريد " الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي هذه، فكان خير معين لي من خلال توجيهاته، وعلى ما بذل من إرشاد ونصائح ليصل هذا البحث إلى الإنجاز الذي نراه.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي هذه، ولما بذلوه من وقت وجهد في قراءة هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وملاحظات علمية تساهم في إثراء هذه الرسالة

وأخيرا أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم، وإلى كل من وقف إلى جواري وشد من عزيمتي وأخص منهم

إهداء

احترت إلى من أهدي عملي هذا، والكل يستحق الإهداء لكن أختصر وأقول :
إلى من أرى بعينيه بريق أحلامي
وتغفو على صدري كل أحزاني
نسيج روحي أنت
لك أنحني وأقبل يديك وأعيدك بالمزيد
إنشاء الله **... أبي الغالي " محمد "**
إلى من أرى بضحكتها جنة الدنيا
وينبت من ياسمينها ربيع حياتي
إلى الأخت والرفيقة والوطن .... **أمي الحنونة " سعدة "**
أنتم معي دائما
معكم أسير خطى العمر
أفرش على الأرض ربيع ذكرياتي ....
إخوتي " خالدية، عباس، حمزة، مخطارية "
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
وأتمنى أن تبقى صورهم في عيوني إلى
من جعلهم الله إخوتي في الله **.... أصدقائي الأحباء.**

نوال

إهـــداء

إلى روح الوالد الكريم الذي مضى إلى ربه.

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها بالمعافاة الدائمة.

إلى كل إخواني وأخواتي وكل العائلة.

إلى كل الأحباب والأصدقاء.

إلى كل العالمين من أجل ارشاد وإسعاد الناس.

اهدي هذا العمل.

وفـــاء

فهرس المحتويات

I. الشكر

II. الإهداء

III. الملخص

IV. الفهرس

V. قائمة الجداول

VI. قائمة الأشكال

المقدمة .....أ-د

الفصل الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 19

المطلب الثالث: مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية 30

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية..... 30

المطلب الثاني: تجارب حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة 33

المطلب الثالث: تجارب حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية..... 38

المبحث الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإندماج الإقتصادي 43

المطلب الأول: مظاهر الإندماج الإقتصادي 43

المطلب الثاني: تحديات وفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48

المطلب الثالث: تحليل أثر الإندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 50

خلاصة الفصل الاول 52

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 54

المبحث الأول: عموميات حول التمويل 55

المطلب الأول: مفهوم التمويل..... 55

المطلب الثاني: العوامل المحددة لعملية التمويل 58

المطلب الثالث: أشكال التمويل..... 60

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 62

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 63

المطلب الثاني: المصادر الأخرى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 69

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الصيغ الإسلامية 74

المبحث الثالث: التجارب الدولية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 78

المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة 79

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية 85

خلاصة الفصل الثاني 94

الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد 96

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 97

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 102

المطلب الثالث: معوقات تنمية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 106

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 111

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 111

المطلب الثاني: دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي 121

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: دواعي الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 124
المبحث الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....129
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «ANSEJ» 129
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر «ANGEM» 131
المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «FGAR» 134
المطلب الرابع: الصناديق المساعدة لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 137
خلاصة الفصل الثالث 142
الخاتمة 144
قائمة المراجع 148

قـــــائمة الـــــجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكوريا الجنوبية	16
الجدول رقم (1-2)	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	18
الجدول رقم (1-3)	تحليل أثر الإندماج على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	51
الجدول رقم (3-1)	تطور و توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطابع القانوني 2001-2016	100
الجدول رقم (3-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم 2016	103
الجدول رقم (3-3)	توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016	104
الجدول رقم (3-3)	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	105
الجدول رقم (3-4)	توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015-2016	117
الجدول رقم (3-5)	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات لسنة 2016	118
الجدول رقم (3-6)	تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010-2016	125
الجدول رقم (3-7)	تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2010-2015	126
الجدول رقم (3-8)	أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015-2016	128
الجدول رقم (3-9)	المشاريع الممولة من طرفANSEJ منذ نشأتها حتى 2016	130
الجدول رقم (3-10)	القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2016	133
الجدول رقم (3-11)	توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017	135
الجدول رقم (3-12)	توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى ديسمبر 2016	136
الجدول رقم (3-13)	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط PEM- CGCI خلال فترة 2010- 2015	140

قـــــــائمة الأشكـــــال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (3-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2016	102
الشكل رقم (3-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2016	103
الشكل رقم (3-3)	توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016	105
الشكل رقم (3-4)	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	106
الشكل رقم (3-5)	أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
الشكل رقم(3-6)	توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015-2016	118
الشكل رقم (3-7)	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات لسنة 2016	119
الشكل رقم (3-8)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع 2010-2015	127
الشكل رقم (3-9)	المشاريع الممولة حسب النشاط لـ: ENSEJ منذ نشأتها حتى نهاية 2016	131
الشكل رقم (3-10)	توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرفANGE حتى سنة 2016	134
الشكل رقم (3-11)	توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016	136
الشكل رقم (3-12)	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط PEM –CGCIخلال فترة 2010-1015	141

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاديات الحديثة، فهي بطبيعتها لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة أو تكنولوجيا معقدة ولديها مرونة كافية في تنويع الإنتاج، تميزها بالقدرة الكبيرة على استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة بمستوياتها الماهرة المختلفة وبالتالي تساهم في معالجة مشكل العمل، هذا الإطار نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا على مستويين الأول اقتصادي والثاني اجتماعي.

بالرغم من هذه الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجهها الكثير من العقبات والصعوبات يأتي على رأس هذه العقبات مشكل التمويل، حيث تحتاج هذه المؤسسات لمصادر التمويل المختلفة خلال دورة حياتها والمراحل التي تمر بها، لذلك تأتي مسألة تطوير هذه المؤسسات وقضية تمويلها في مقدمة الأولويات المتعلقة بإعداد سياسات ملائمة لترقية دورها التنموي في البلدان بصفة عامة وعلى وجه الخصوص البلدان النامية لإحتواءها الكثير من المشكلات كالبطالة وغيرها.

لذا يجب البحث عن صيغ وأساليب تمويل جديدة، والبحث عن المصادر التمويلية المتنوعة التي تتناسب مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزائر فقد كانت منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات تعتمد بشكل كبير على القطاع العام والمشكل أساسا من المؤسسات الكبرى بدأت مشاكلها تزداد عاما بعد عام وأصبحت وضعيتها تتدهور، إلى أن ظهرت بوادر تدهور الإقتصاد الوطني تدريجيا خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986، ولهذا لم تجد السلطات حلا إلا التوجه نحو الإقتصاد المفتوح مطلع التسعينيات حيث ظهر معه الإهتمام بالقطاع الخاص عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فأنشأت بذلك الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات سنة 1993، وأعطيت لها مهام متابعة و ترقية وتطوير هذا القطاع، إلا أن الإهتمام الحقيقي بها ظهر مع صدور القانون رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر سنة 2001، الذي من خلاله تم وضع تعريف رسمي لهذه المؤسسات تسهل من خلالها عملية تطبيق البرامج والسياسات المتعلقة بترقيتها، ومما سبق يمكن طرح إشكالية الموضوع وصياغتها كالأتي:

أولا: الإشكالية الرئيسية

"ماهي أهم الإجراءات والآليات التمويلية التي إتخذتها الجزائر ضمن إستراتيجية تنمية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؟

لتحليل هذه الإشكالية وإبراز أهمية الإجراءات التمويلية التي إتخذتها الجزائر من أجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نطرح أهم التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهو واقع وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري؟

2- ما هي عراقيل وعقبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- هل الآليات التمويلية التي إتاخذتها الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية للتخلص من إشكالية تمويل هذا القطاع الفتي؟

ثانيا: فرضيات البحث :

1- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الإقتصاد الجزائري

2- هناك جملة من العراقيل تقف أمام الإجراءات التمويلية أهمها نقص الثقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم فاعلية صناديق ضمان القروض.

3-مازالت الآليات التمويلية المتبعة غير فعالة للتخفيف من حدة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أهمية البحث

تتمثل أهمية بحثنا هذا في كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح اليوم الشغل الشاغل لمختلف الباحثين والمفكرين وأصحاب القرارات وواصفي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، وكذلك تنبع أهمية هذا البحث من خلال كثرة البرامج الدولية المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية في العالم، ولهذا أصبحت البحوث المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات تكتسي أهمية بالغة لدى صانعي القرار في مختلف الدول والهيئات الدولية.

رابعا:أسباب اختيار البحث

نذكر من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي:

1- المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات الدول المتطورة وبعض البلدان النامية؛

2- الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية والتي جاء في إطارها برنامج ED/PME؛

3- اهتمام الدولة ورجال الأعمال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

خامسا: منهجية البحث

لإنجاز هذا البحث تم اعتماد المنهج الوصفي، حيث وصف ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، وذلك لتوضيح وفهم حاضرها، ومن ثم وصفها من مختلف الجوانب، أو إجراء مقارنات لها في ظل ظاهرة الشراكة الأورومتوسطية كمغير مؤثر عليها.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فتتمثل في: الكتب، والمجلات، والمؤتمرات والملتقيات العلمية، والرسائل العلمية، والانترنت، والقوانين والتشريعات والمقابلات، إضافة إلى الجداول والأشكال البيانية.

سادسا: التقسيم المنهجي

لقد قمنا من أجل دراسة الموضوع بتقييم بحثنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: والذي خصصناه لدراسة عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعلقة أساسا بالمفهوم والخصائص والمشاكل التي يمكن أن تواجه هذه المؤسسات. والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات اجتماعي واقتصاديا، وتقديم تجارب بعض الدول في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات هذه الدول.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للتمويل وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، ويستعرض أهم البدائل التمويلية المتاحة أمام صغار المستثمرين من مصادر تمويل تقليدية أو حديثة.

الفصل الثالث: والذي تناولنا فيه واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتطرقنا فيه كذلك إلى مختلف الأساليب التي اعتمدها الجزائر من أجل النهوض بالقطاع وترقيته.

سابعا: الدراسة السابقة

1-دراسة الدكتور عثمان لخلف تحت عنوان: "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – حالة الجزائر– " جامعة الجزائر، 2004.

هذه الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة، حيث أكد فيها الباحث على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى إستراتيجية التنمية وعلاقتها بهذه المؤسسات حيث ركز الباحث على برامج الدعم الوطنية والدولية الموجهة لهذه القطاع، كما خلص إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل ترقية تنافسية المؤسسات وتحفيز الصادرات من جهة أخرى اعتبرت بأن التحولات لها أثر ايجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تتمتع بمرونة عالية.

2- دراسة سليمان ناصر، محسن عواطف تحت عنوان : " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"،2011 .

هذه الدراسة عبارة عن بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة ورقلة، تهدف هدف الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتركز على تعظيم الإستفادة من صيغ تمويل المصارف الإسلامية في تنمية هذا القطاع وتعزيز قدرته التنافسية، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل لتنمية، وركزت أيضا على ضرورة تحسين البيئة الكلية

للاستثمار والعمل على الإصلاح المالي وإزالة المعوقات الناتجة عن اختلالات السوق، وتسهيل الإجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص.

3- دراسة الدكتور لزهر العابد تحت عنوان:" إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،جامعة قسنطينة، 2013.

هذه الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتورا، تهدف إلى تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد ركز في هذه الدراسة على تحسين تنافسية هذه المؤسسات يتوافق الجهود على ثلاث مستويات عن طريق التركيز على تنمية الكفاءات وترقية الإبداع، والبداية يجب أن تنطلق من المؤسسة في حد ذاتها ثم على مستوى الصناعة في إطار التحالفات الإستراتيجية وسياسات العناقيد وأخيرا على مستوى الدولة بالإعتماد على برامج التأهيل ومختلف سياسات دعم قطاع الأعمال.

4- دراسة عبد الحميد بن الشيخ بعنوان:" واقع تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية – حالة الجزائر"- 2010 .

وهي مذكرة ماجستير في جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير، غير منشورة عالج فيها الباحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرض إلى مفهومها وتطور هذا القطاع وهيآت دعمه، كما جاء في الدراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار العام لها والتجارب المغاربية والجزائرية خصوصا، وفي الأخير أكد على آثار الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل هذا القطاع.

5- دراسة الدكتور عقبة نصيرة بعنوان:" فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، حيث ركزت على إيجاد المحددات الرئيسية للتمويل البنكي الذي يلائم مراحل تطور وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تحليل الخطوات الأساسية التي وضعتها الجزائر للتحكم في موارد التمويل البنكي لهذا النوع من المؤسسات وذلك عن طريق برامج وعمليات التعديل المستمرة وإعادة تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الكبرى وتهدف أيضا إلى تفعيل مصادر حركة التمويل في الجزائر وذلك عن طريق توسيع قواعد البنوك والمؤسسات المالية.

ثامنا: صعوبات البحث

تمثلت أهم الصعوبات في التضارب في الأرقام والمعطيات في هذا القطاع.

تمهيد :

رغم إدراك الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والباحثين ومعرفتهم بالأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، إلا أن هناك مشكل كبير مازال يطرح في عدة دول إلى يومنا هذا يتمثل في إعطاء تعريف مناسب لهذه المؤسسات يكون يتماشى والسياسات المقترحة للقيام والنهوض بهذا القطاع.

لكن أي محاولة لوضع تعريف لهذه المؤسسات يصطدم بصعوبات عدة تجعل الأمر غير سهل أهمها إختلاف درجة النمو بين الدول لأن التعريف يجب أن يكون متوافقا مع الإمكانيات، اختلاف الأنشطة الإقتصادية وفروعها لأن كل نشاط له خصوصياته، إضافة إلى تعدد المعايير المعتمدة في تحديد هذا المفهوم سواء الكمية أو النوعية، وتعاريف بعض الدول والمنظمات، بالإضافة إلى الخصائص التي تؤهلها إلى احتلال مكانة اقتصادية كبيرة خاصة لوضع خطط وبرامج التنمية الإقتصادية، والتعرف على أهم نقاط القوة والضعف لمعرفة مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة الاهتمام بالنسبة لكافة الدول، كما تمارس الدول المتقدمة والنامية تجارب لتبين أهمية هذه المؤسسات، وتواجه عدة تحديات ومشاكل في ظل الاندماج العالمي يجب مراعاتها و الانتباه لها.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاندماج العالمي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة، فبواسطة تحديد مسؤوليات والحقوق القانونية والتنظيمي، كما أنه يسهل عملية وضع السياسات التنموية لهذا القطاع على المستوى الوطني.

حيث اختلفت مفاهيم وتعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى حسب طبيعة وخصوصيات كل منها، كما تعددت المعايير المحددة لأحجام هذه المؤسسات فالمؤسسة الكبيرة في بعض الدول قد تعتبر صغيرة أو متوسطة في أخرى والعكس صحيح. ولهذا سنبين قبل تقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات، ثم نبين مختلف المعايير المعتمدة في تعريف أو تصنيف هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو بين قطاع وآخر حيث تختلف الحدود الفاصلة باختلاف النشاط، كما يمكنها أن تختلف باختلاف درجة النمو بين الدول، ومن بين أهم هذه القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات نجد:

الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **إختلاف درجة النمو:** يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الإقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون والدارسين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنمو كبير مستمر ومتزايد، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي أو ضعيف ونشاط اقتصادي تابع لدا فان درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الإقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة، الشيء الذي يؤثر على إختلاف النظرة إلى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة فمثل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي

بلد متقدم كاليابان و فرنسا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة بالنسبة إلى بلد نامي كالجزائر وتونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال التي توظفها[1].

2- **تنوع النشاط الاقتصادي:** هو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع أخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لأخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية وهو ما يزيد من صعوبة تعريف صحيح و دقيق[2].

فبإختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعندما نأتي للمقارنة بين مؤسسة تنتمي إلى قطاع آخر فإن أوجه الاختلاف تتعدد، فبينما تحتاج المؤسسات الصناعية مثلا إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات...الخ، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من المخزونات البضائع والحقوق، لأن نشاطها ترتكز على عناصر دورة الاستغلال أما المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الأولي كالزراعة مثلا تحتاج أساسا إلى الأرض، وكذلك بالنسبة لعدد العمال فإننا نجد أن المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية أو الزراعية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، وعليه يمكن إعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد هيكلها التنظيمي مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة أو القطاع الأولي كالزراعة مثلا، إذن وعلى ضوء ما سبق تستنتج أنه من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي لوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

---

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، " **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**"، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5،6 /2013/05 ص ، ص 3،4.

[2] الطيب داودي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات** "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الحادي عشر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011 ، ص 61 .

[3] لخلف عثمان، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2011/2010 ص 03.

3- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** إن الأنشطة الإقتصادية تتفرع حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة فرعية مختلفة، فنجد أن النشاط الصناعي يتفرع إلى قطاع الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية التي تتفرع بدورها إلى الصناعات الغذائية والكيمياوية وغيرها، أما قطاع الخدمات فقد يتسم إلى كثير من الفروع منها القطاع الصحي وقطاع النقل الذي يتفرع إلى النقل البري والنقل البحري والنقل الجوي. ومما لاشك فيه، إن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع البري. لهذا يتسبب إختلاف طبيعة الأنشطة الإقتصادية إلى إختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في نفس القطاع[1].

ثانيا: تعدد معايير التعريف

1- **المعايير الكمية:**إنه من الصعب أن تقوم بتحديد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بناءا على هذه المعايير كمعيار عدد العمال، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم المبيعات أو رقم الأعمال، ذلك وبالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى تفتقد لدقة وحصر في حدود واضحة فيما يخص عدد العمال ورقم الأعمال.

❖ **معيار العمالة:** يعتبر هذا المعيار أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العمال للتفرقة بين المؤسسات.

قد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، أيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب إختلاف معامل رأسمال فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عدد قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة، كما أن هناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة ولكنها توظف عدد كبير من العمال وعدم إدراجها ضمن الصناعات الصغيرة، لذلك فالاعتماد على

[1] رابح حميدة، " **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** "، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 06 .

معيار عدد العاملين وحده لتحديد حجم المؤسسة قد لا ييسر المقارنة في النطاق الدولي لاختلاف نوعية العمل من بلد لأخر[1].

❖ **معيار حصة المؤسسة من السوق:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق، كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء تسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة، فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام، حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج (سلع متشابهة غير متجانسة) وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.[2]

❖ **معيار معامل رأسمال:** يعتبر معيار رأسمال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة وكذلك معيار العمالة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم رأسمال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل ويحسب بقسمة رأسمال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الإضافة إلى رأسمال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التجارية، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي ولاسيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور.

❖ **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس بصورة مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل

[1] عمري صخري، "**مبادئ الإقتصاد الوحدوي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص ص 88،114

[2] غالم عبد الله، سبع حنان،" **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول :" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي : 05،06 /2013/05 ص 04.

هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسب أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتماد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجا الاقتصاد ديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تمكن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا مما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.[1]

2- **المعايير النوعية**:لايمكننا الاعتماد على المعايير الكمية وحدها لإعطاء تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبب إختلاف درجات النمو واختلاف المستوى التكنولوجي بين الدول وكذلك لتغير الأوضاع الإقتصادية من فترة لأخرى ولهذا وجب علينا إدراج جملة من المعايير النوعية من أجل وضع تعريف أشمل لهذه الأخيرة، والتي من أهمها مايلي :

❖ **الملكية**: إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص، في شكل مؤسسات أشخاص أو مؤسسات أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مؤسسات فردية وعائلية، يلعب فيها المالك دورا كبيرا على جميع المستويات.

❖ **الإستقلالية**: تعني بها إستقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مدير ما أو مالكها دون تدخل أطراف أو هيئات خارجية أخرى، وصاحب (أصحاب) المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة إتجاه الغير.

[1] **غالم عبد الله**، سبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص04.

❖ **المسؤولية**: تقع المسؤولية القانونية والإدارية على عاتق المالك وحده الذي يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التموين والتسويق.[1]

❖ **محلية النشاط** : نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجم صغير نسبيا في قطاع الإنتاج الذي في المنطقة، وهذا طبعا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[2].

ويمكن القول أن من خلال تعريفنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا الصعوبة التي اكتفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات، ويعود سبب ذلك إلى التباين والإختلاف في درجة النمو الإقتصادي من دولة لأخرى وإختلاف طبيعة النشاطات الإقتصادية لهذه المؤسسات هذا ما جعل البلدان والمنظمات الإقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: الإتحاد الأوروبي

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الإتحاد الأوروبي على أساس ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية والاستقلالية للمؤسسة كالآتي:

– **المؤسسة المصغرة**: وهي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء. – **المؤسسة الصغيرة**: هي تلك المؤسسة التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوية لا يتجاوز7ملايين أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

[1] سعود وسيلة،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة ولاية البويرة** 2009 – 2013 "، ملتقى حول: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات "،جامعة المسيلة، الجزائر، 2009 – 2013، ص 04.

[2] غالم عبد الله، سبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص04.

– **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي توافق معايير الإستقلالية، وتشغل أقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوية 40 مليون أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 أورو[1] مع مراعات استيفائها لشرط الإستقلالية.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

حسب لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية يعتبر المشروع :

. يمول رأس مال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

. العمل في منطقة محلية فبكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.

. أن يكون حجم صغيرا عندما يستوفي إثنين على الأقل من الشروط التالية:

. عدم إستقلال الإدارة عن المالكين، وأن تتم إدارة المشروع من طرف كل الملاك أو بعضهم.

المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

كما عرفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها:{ تلك التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالإستقلالية، كما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشيوع في مجال أعمالها }[2].

ثالثا: تعريف اليابان

إعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأسمال واليد العاملة، حيث يكون عدد العمال في هذه المؤسسات المصغرة من عامل إلى 04 عمال، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من04 إلى 299 عامل، ورأس مال لا يتجاوز 100 مليون ياباني.

وقد عرف هذا القانون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اليابانية، والذي عدل في الثالث من ديسمبر 1999 بالشكل الموالي وذلك بتمييزها حسب قطاع النشاط، عدد العمال ورأسمال المستثمر.

الصناعة والقطاعات الأخرى: تضم 300 عامل أو أقل، وبرأسمال قدره 300 مليون ين أو أقل .

. مبيعات الجملة: 100عامل أو أقل، مع رأسمال قدره 100 مليون ين أو أقل.

---

[1] **الطيب داودي**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] مرزوقي نوال ، " **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000**" ، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 13.

. مبيعات التجزئة: 500 عامل أو أقل، رأسمال قدره 50 مليون ين أو أقل.

. الخدمات: 100 عامل أو أقل، رأسمال قدره 50 مليون ين أو أقل.[1]

رابعا:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا بأنها تلك التي توظف أقل من 30 موظف في قطاعات الصناعة، المواصلات، البناءات وأقل من 200 موظف في صيد الأسماك، وأعمال الفنادق والمطاعم والإتصالات، وأقل من 5 موظف في تجارة الجملة وقطاع الزراعة والغابات . وتعتبر المؤسسات التي توظف أقل من 50 موظف في قطاعات الصناعة التحويلية، التعدين والمواصلات بأنها منشآت صغيرة.

كما يستخدم أيضا إلى جانب معيار العمالة معيار رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية المواصلات، البناء، ومعيار حجم المبيعات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، الزراعة والغابات وصيد الأسماك، أعمال الفنادق والإتصالات .

المؤسسات التي يتطابق تصنيفها مع أي معيار من هذه المعايير حجم العمالة، رأس المال المستثمر ومعدل المبيعات السنوية، ومن أجل أن تعتبر المؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يجب أن لا تكون تابعة أو مملوكة من قبل واحدة من أكبر 30 شركة في البلاد وتمتلك تلك شركة أكثر من نصف أسهمها .

[1] بوسمعين أحمد، " **الإستثمار في المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الفريق الجزائري** " ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011، ص 79.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكوريا الجنوبية

الوحدة: مليون دولار

التصنيف	التعريف	
	عدد العمال	قيمة رأس المال
الصناعة التحويلية	أقل من 300	المدفوع أقل من 6.7
التعدين ،المواصلات ،البناء	أقل من 300	المدفوع أقل من 2.5
الأسماك	أقل من 200	أقل من 16 في المبيعات

المصدر: عبد الله ياسين، عدوكة لخضر،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية،"كوريا الجنوبية انموذجا** " ملتقى وطني حول :تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية في إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية بالجزائر، ص05.

يمكن القول أن الأمثلة الموضحة أعلاه تخدم معايير تصنيف المؤسسات الصناعة التحويلية التي قيمة رأسمال المدفوع أقل من 6,7 دولار مليون، وعدد عمالها أقل من 300.

التعدين، المواصلات، بناء، رأسمال المدفوع يكون أقل من 2,5 دولار مليون، وعدد العمال أقل من 300 أما الأسماك يبلغ رأسمالها أقل من 16 دولار مليون في المبيعات وعدد عمالها يكون أقل من 200.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزءا لا يتجزأ من الإقتصاد الكوري، ويصل عددها حاليا إلى نحو 03 مليون منشأة تشكل نسبة 99.80 % من المجموع الكلي للمؤسسات العاملة في كافة القطاعات الإقتصادية، وتوظف نحو 10.480 مليون عامل من أصل 12.04 مليون عامل أي نحو 87% من مجموع القوى العاملة في كوريا عام2003م، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا نحو 99.4%من مجمل المؤسسات العاملة في الصناعة التحويلية، وتساهم بنحو 52.8% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع.[1]

[1] عبد الله ياسين، عدوكة لخضر،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية –كوريا الجنوبية انموذجا –** " ، الملتقى الدولي حول :" تقييم استراتيجات وسياسات الجزائر الإقتصادية في استقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"،مسيلة الجزائر، 2014، ص 05.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريفات عدة يعتمد بعضها على عنصر رأس المال والبعض الآخر يضيف له العمالة ونأخذ مثلا بنك التنمية الصناعية يعتمد التعريف على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض والمباني كما يلي:

- **المؤسسات الصغيرة جدا**:هي المؤسسات التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن 0.7 ألف جنيه .
- **المؤسسات الصغيرة**:هي المؤسسات التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه .
- **المؤسسات المتوسطة**:هي المؤسسات التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن1.4 مليون جنيه ولا يتجاوز 03 مليون جنيه.

وهناك تعريف معتمد بجمهورية مصر العربية حيث عرفتها وزارة التخطيط بمصر على أنها:

" تلك المؤسسات التي تعمل بها أقل من 50 عامل، وهذا مع الأخذ بالإعتبار أسلوب بالإنتاج المستخدم أما الجهاز المركزي للإحصاء فيعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال، وأحيانا يرفع العدد إلى 20 عامل، أما الجهاز الحكومي فيأخذ بهذا التعريف (عشرة عمال فأقل) لمعنى الصناعات الحرفية[1].

خامسا: تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاليا لا يوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس لكن هناك تعريفين متعاقدين يعتمد عليهما فيما يخص التمويل بصفة خاصة وهما :

1- المرسوم رقم 94|814 المتعلق بالمعايير الخاصة بالتمويل من طرف الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية والمهن الصغيرة، والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلك التي لا يتجاوز إستثمارها الكلي (بما في ذلك رأسمال العامل) 50000 دينار تونسي لحوالي 35700 دولار الأمريكي.

2- المرسوم رقم 484/99 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الترقية واللامركزية الصناعية، والذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، والقطاع الثالث من

[1] مدخل خالد، " **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، ص11. 2011/ 2012، ص 12.

السكان (الذي يشغل في التجارة، الإدارة، التعليم، الجيش ...الخ) على أنها تلك المؤسسات التي يقل إستثمارها الإجمالي عن 3 مليون دينار تونسي (حوالي 2.1 مليون دولار أمريكي)[1].

سادسا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 12 ديسمبر 2001 [2]، حيث أعطى المشروع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الخاص والجدل القائم حول هذا الموضوع ، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء[3].

وعليه فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون كالتالي:

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 . 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 . 49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 . 250	ما بين 200 مليون و 02 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر : المواد من 5-7 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر2001.

[1] لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 5 – 7 من القانون 01 / 18 المؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 15،77 ، ديسمبر 2001 ، ص 6 .

[3] بوقرة رابح، عامر حبيبة، " **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة**"، ملتقى الدولي حول: " تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة "، جامعة المسيلة، يومي 29،28 أكتوبر 2014 ،ص ص 4،5 .

و يمكن القول أن الجدول أعلاه يوضح ما يلي:

- المؤسسة المصغرة هي التي لا يتجاوز عدد عمالها تسعة (09) عمال، ولا يتعدى رقم أعمالها (20) مليون دينار جزائري، أما المؤسسة الصغيرة فهي التي يتراوح عدد العمال بها ما بين عشرة (10) إلى (49) عامل و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي (200) مليون دينار جزائري، في حين المؤسسة المتوسطة تشغل إلى غاية (250) عامل، ويمكن أن يصل رقم أعمالها إلى (2000) مليون دينار .

بصفة عامة، يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تعتبر أساس أي اقتصاد وطني، بحيث تعد الأساس في قيام المؤسسات الكبيرة، وهي مؤسسات تمارس أعمالا غير معقدة ونظام الرقابة لديها محدود، وعدد العاملين فيها قليل نسبيا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، و تجدر الإشارة إلى أن بداية أي مؤسسات كبيرة هو وجودها في السوق كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص جعلتها تمثل الركيزة الإقتصادية الأساسية في كثير من دول العالم، ومعظم هذه الخصائص تكلمنا عنها بطريقة مختصرة وغير مباشرة في المبحث المتعلق بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كعدد العمال ،حجم رأس المال، محلية النشاط وغيرها.

لكن هناك خصائص لم نذكرها سابقا منها مايلي:

الفرع الأول: الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة

يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية نمط الملكية الفردية حيث تكون المؤسسة مملوكة لفرد واحد وفي بعض الأحيان تكون الملكية عائلية يشترك فيها أفراد الأسرة، وذلك على نقيض الحال بالنسبة للمنشآت الكبيرة التي مملوكة لشركات سواء شركات أشخاص أو شركات أموال. ويترتب عن ذلك إرتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها معه الإستقلالية في الإدارة، وذلك على نقيض المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل الشركات المساهمة، إذ يؤدي

الفصل بين الملكية والإدارة في هذه الشركات إلى تعدد أهداف المؤسسة وإحتمال تبني مجلس الإدارة للدول منفعة إدارية خاصة، مع تأثرهم بالقرارات الرئيسية الصادرة من الجمعية العمومية[1].

الفرع الثاني: القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة

يؤدي إنخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف مؤسسات الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث، النمو والتطور ويصفه خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين بعكس المؤسسة الكبيرة التي يصعب عليها تغير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

وتتمثل قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع المتغيرات في الآتي :

. القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التغلب على التقلبات أو الدورات الإقتصادية أو غيرها .

. زيادة القدرة على التجديد والابتكار خصوصا في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب سياسات ورغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيرة في المشروعات الكبيرة أحيانا.

. سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لإنخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وإرتفاع نسبة رأسمال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرارات الدخول والخروج.

. سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الإتصالات مقارنة مع المشاريع الكبيرة[2].

الفرع الثالث: إستقلالية الإدارة ومرونتها

تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك.

---

[1] عيسى محمد الغزالي، " **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات** "، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 93 ماي 2010 ،الكويت ،ص 06.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، " **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** "، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012، ص ص19،20 .

. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالإستشارات والخبرات الجديدة .

. إنخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والإستهلاكات) وكذلك إنخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغلاق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الإتصال بالعملاء.

. نقص الروتين وقصور الدورة المستندة والأوراق المكتبية وإرتفاع فعالية الإتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

. إتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المنشآت بإرتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أو الإحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشاريع والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أثر مباشر في إنتاجية العامل، وأيضا تتحقق في هذه المشاريع علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير وبعملاء وكذلك مع البيئة المحيطية بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المشاريع بل تنميتها أيضا.[1]

الفرع الرابع: الكفاءة والفعالية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الإتصال بالعملاء والموردين بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح والتفوق[2].

الفرع الخامس: في مجال التنظيم والتسيير

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي أولي القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرارات النهائي وتطبقه، ففي

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 ، 21.

[2] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة .

أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها، فيكون مرتبطا ومندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة مما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم لإكتساب الحصص السوقية وإستغلال الفرص المتاحة[1].

الفرع السادس: القابلية للإبداع والإبتكار

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العاملين على الإقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل، مما يخلق مناخا مساعدا على الإبداع والإبتكار، ففي اليابان مثلا تعود نسبة 52 من الإبتكارات إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

الفرع السابع: الخصائص المرتبطة بالتعامل في الأسواق

من حيث سوق العمل، تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الإستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة كما يكثر الإعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذلك تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الإلتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مكاتب العمل ومؤسسة التأمينات الإجتماعية، مما يكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل، وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعاني من فائض في العرض ومن إنتشار البطالة الصريحة، كما تقوى سلطة مالك المؤسسة في التوظيف في حالة عدم إستقرار الأوضاع القانونية للعاملين[3].

[1] غالم عبد الله، سبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] الطيب داودي ، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3] عيسى محمد الغزالي ، مرجع سبق ذكره ص 06

الفرع الثامن: مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركز ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جزاء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات واتفاق وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.[1]

ومن خلال الخصائص السالفة الذكر نجد أن هناك عوامل مساعدة و أخرى معيقة لهذه المؤسسات، فمن بين الخصائص الإيجابية المساعدة: مرونتها ووجود علاقات مباشرة وشخصية مع العملاء والعاملين، بينما الخصائص المعيقة في مواردها المحدودة التي تحد من قدراتها المالية الإنتاجية والتسويقية وغيرها. فخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تهتم بالتركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية والمحاسبية معتمدة على قوة الإتصالات الشخصية بين العالمين والعملاء، وتعتمد على نسبة قليلة من المعدات والآلات مما يقلل من تكلفة إنتاجها.

المطلب الثالث: مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل التطرق إلى مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا بد أن نتطرق إلى نقاط قوة وضعف هذه المؤسسات، حيث تتميز بميزتين أساسيتين يمكن أن تستعملهما كنقاط قوة في اختراق الأسواق الدولية عن طريق تطبيق الاستراتيجيات التنافسية وتنمية صادراتها المؤسسات، كما تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من نقاط ضعف يمكنها أن تكون عائق في تنمية وتطوير صادراتها.

الفرع الأول: نقاط قوة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كثيرا ما نتعرض عند دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصعوبات التي تتعرض لها عند اتخاذ قرار الدخول إلى الأسواق الخارجية، إلا أن اقتحامها لهذه الأسواق والاستمرار فيها يُحتم علينا البحث في

[1] خبابة عبد الله، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،" دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013، ص ص37 ، 38.

الميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل هذه العملية والتي شخصت في المرونة والتخصص.

أولا: ميزة المرونة

تُعرف المرونة بالقدرة على تكيف النظام الهيكلي والإنتاجي للمؤسسة مع تقلبات المحيط الاقتصادي الدولي بصفة مستمرة وبأسرع وقت ممكن وبالتالي القدرة على رد الفعل في أسرع وقت. وبصفة عامة فهي تُعتبر هيكلة تنظيمية مرنة إذا استطاعت أن تكيف نفسها حسب المعطيات أو حسب الأهداف التي سطرتها لنفسها، ومن جهة أخرى هناك من يميز بين المرونة العملية التي تمكن المؤسسة من تحقيق التكيفات على مستوى حجم النشاط بأسرع وقت ممكن وبين المرونة الإستراتيجية التي تمكن المؤسسة من تحقيق التكيفات التي تخص أكثر طبيعة النشاط من حجم النشاط وبين المرونة الهيكلة التنظيمية التي تمكن المؤسسة من تحقيق تغيرات عميقة بأقل تكلفة ممكنة وبأقل خطورة. ومن جهة أخرى فوتيرة الإبداع التي تعرفها مخابر البحث والتطوير في المؤسسات يجعل دورة حياة المنتج قصيرة مما يجعل المستقبل للمؤسسات التي يمكنها تحقيق حركة الخروج من السوق والدخول إلى سوق آخر بأكثر مرونة وبأكثر مردودية، وإحداث التكيفات اللازمة بدون خلق خلل على مستوى الهيكلة التنظيمية أو على مستوى الدائرة الإنتاجية أو التوزيع، وهو الشيء الذي تتمتع به المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة. كما أن طبيعة تسييرها تمتاز بدرجة عالية من الاتصال بين المستويات التنظيمية، بسرعة تبادل المعلومات واختيار الاستثمارات أو اختيار مواقع الإقامة الجغرافية تتم بأسرع مما تتطلبه تلك العملية لدى المؤسسات الكبيرة، لأن عملية اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات يتطلب تدخل عدة جبهات تحمل كل واحدة منها قيم ثقافية، اجتماعية وتكوينية، تحاول كل واحدة التأثير على حياة المؤسسة مما يخلق نوع من الصراع بين أهداف المؤسسة كمنظمة وأهداف فردية لمجموع الأعوان التي تتدخل في اتخاذ لقرار وهو الصراع الذي لا نجده بنفس الحدَّة في المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة[1].

[1] بلخير فريد، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر "3"،2012، ص35.

على العموم إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدِّل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

ثانيا: ميزة التخصص

يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية، حيث الدراسات التي قام بها العديد من الاقتصاديين حول عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي أثبتت وجود نقطة مشتركة بين كل المؤسسات التي تتمتع بمركز الريادة في الأسواق الخارجية في القطاع الصناعي الذي تنشط فيه، مثل ما هو الحال بالنسبة للمؤسسة **COMASEXC** الرائدة في العالم في إنتاج قفزات الوقاية بأكثر من 50 سوق دولي وبـ: 35% من رقم أعمالها يتحقق في الخارج. إن التخصص في إنتاج واحد يُمكِّن المؤسسة من التعبئة العقلانية والكلية لكل مواردها المالية، البشرية، والتكنولوجيا، وتركيزها حول حرفة واحدة عوض بعثرة الجهود والإمكانيات حول العديد من الحرف.

كما أن مبدأ التخصص يُمكِّن المؤسسة من تحقيق أحجام إنتاجية معتبرة تؤدي إلى تدنئة التكاليف بفعل اقتصاديات الحجم، وبالتالي تحقق مردودية مالية أحسن من التي تحققها المؤسسات التي تعتمد على استراتيجيه التنويع في الإنتاج.

إن الخاصيتين السابقتين التي تتميز بهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تمتاز عن المؤسسة الكبيرة بالوفرات في التكلفة أي من الوفرات في الحجم إلى الوفرات في التكلفة فإذا كانت تتميز المؤسسات الكبيرة من الوفرات في الحجم الكبير يسمح لها بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة من إجمالي التكلفة الكلية حيث يتم توزيعها على عدد الكبير من الوحدات المنتجة المعتمدة على درجة كبيرة من التنميط الذي يعتبر من متطلبات النجاح في السوق، غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على الحجم الكبير كمحدد للنجاح لأن ذلك يحتاج إلى هيكل بحثي قوي ومتكامل يصعب توفيره، فيجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث عن بدائل أخرى، كالنظر إلى تكامل وتداخل الوظائف من أجل الزبون وزيادة

رضاه تصبح هي محور اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتفكير في زيادة المنافع التي تقدمها للزبون وليس في خصائص المنتج هو أساس تحقيق النجاح في الصناعة المعينة.

كما يعتمد التكامل والتداخل على مفهوم سلسلة القيمة التي تقسم وظائف المؤسسة ونشاطاتها إلى مجموعة من نشاطات إنشاء القيمة ويرى **Porter** أن سلسلة القيمة عبارة عن نظام مؤلف من ارتباطات متداخلة للأنشطة، وحسبه أن الحصول على ميزة تنافسية يتطلب منها القدرة على أداء نشاطات القيمة التي تتكون منها بتكاليف أقل نسبيا من تلك التي يتحملها المنافسون، أو أن تقوم بأداء تلك النشاطات بالشكل الذي يُوفر لزبائنها قيمة إضافية يدركها الزبون[1].

إن الوفرات في التكلفة نتيجة التخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل وأقدم الاستراتيجيات المتبعة في اقتحام الأسواق الخارجية، ومازالت ناجحة إلى حد الآن حيث المؤسسة أو المصدر الدولي يلجأ إلى كل قدراته وخبراته في تخفيض تكاليف منتجاته التي تتصف بأنها ذات تصنيف موحد عالميا وبالتالي يلعب على وتر تخفيض التكاليف التي بدورها تساعد على تخفيض السعر والقدرة على المنافسة العالمية. فهذه الميزة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة انتهجتها المؤسسات الكبيرة واتبعتها كإستراتيجية لدخول الأسواق الدولية، ومن بين أكثر المصدرين الذين يعملون على هذه الإستراتيجية، شركات مواد التنظيف ومسوقي جنوب شرق آسيا الذين لهم القدرة الفائقة في الحصول على العمالة الرخيصة والكفاءة في صناعات معينة.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتحام الأسواق الخارجية يبين لنا في الحقيقة أن في التجارة الدولية لا يوجد مؤسسات كبيرة أو صغيرة بل يوجد مؤسسات متنافسة، حيث استمدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه الميزة التنافسية من الميزات التي تتميز بها خاصة المرونة والتخصص.

[1] سواكري مباركة، "**تحالف /تنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص75.

الفرع الثاني: نقاط ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في الدول النامية)

من المسلم به أنه على الرغم من الأهمية القصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باقتصاديات أي دولة، إلا أنها على مستوى الكثير من الدول النامية تتميز بضعف قدرتها التصديرية ويعزي هذا نظرا للعقبات التي تؤثر على الارتقاء بأدائها التصديري، حيث أنها تفتقر إلى[1]:

أولا: الإدارة الماهرة

تتمثل المعوقات الإدارية في نقص المهارات المتعلقة بأساسيات إدارة الأعمال، والمحاسبة وإمساك الدفاتر وعدم القدرة علي الحصول علي الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة، على العكس من المؤسسات الكبيرة، تفتقر إلى الوجود المؤسسي الذي يضمن وصولها إلى صانعي السياسات. فاتحادات الصناعات وجمعيات الأعمال والمؤسسات المشابهة تسيطر عليها وبشكل كبير المؤسسات الكبرى.

ثانيا: نقص العمالة الماهرة

تظهر مشكلة نقص الفنيين المدربين والعمال ذوي التدريب المهني الكافي بشكل واضح في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورغم إتباع المشروعات الصغيرة لأساليب الإنتاج كثيفة العمالة، فإن هناك حاجة ملحة لإصلاح نظم التدريب التعليمي والمهني.

ثالثا: مدخلات الإنتاج ذات الأسعار التنافسية

لا تتوافر مدخلات الإنتاج عالية الجودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يمكن الحصول على هذه المدخلات فإنه على تلك المشروعات أن تتنافس في الأسواق الخارجية في حالة استيراد جزء أو كل هذه المدخلات، ومن ناحية أخرى فهي تتنافس مع المشروعات الكبيرة محليا (على باقي أو جزء من هذه المدخلات)، هذا إلى جانب ارتفاع التعريفة الجمركية المفروضة علي المدخلات العالية الجودة وإجراءات الاستيراد المعقدة والطويلة التي تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وضع تنافس أدني.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، " **تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية** "، مجلة الجالية، مصر، 2013.
http://www.aljaliah.net/articles-action-show-id-1044.htm

رابعا: المعدات والتكنولوجيا الحديثة

بالإضافة إلى افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المعدات، فإنها تفتقر كذلك إلى أي مواصفات قياسية للإنتاج والرقابة علي الجودة، هذا ما يتسبب في جعل منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

خامسا: رأس المال الكافي

إن أحد القيود الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في قدرتها المحدودة على الحصول على رأس المال والخدمات المالية اللازمة للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل ورأس المال الثابت بصفة دائمة، وبصفة عامة فإن المؤسسات المالية الرسمية (البنوك، أسواق المال ، الخ ..) لا تتعامل بقوة مع هذه المشروعات.

سادسا: نقص المعلومات عن السوق الخارجي

يعد نقص المعلومات من أهم العوائق الشديدة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يفتقد أصحابها إلى التعليم اللازم للوصول إلى مصادر المعلومات عن الأمور ذات الصلة (منتجات جديدة، اتجاهات المستهلك، التطورات التكنولوجية). بالإضافة إلى ما تقدم والأخذ في الاعتبار ضعف قاعدة الموارد لهذه المشروعات، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتوقع منها أن تقوم بالاستثمار في مجالات بحوث السوق أو تقوم بتوظيف الخبرات التسويقية التي تقوم المؤسسات الكبرى بتوظيفها.

سابعا: قنوات وشبكات التسويق الدولي

تعتبر شبكات التوزيع للمشروعات الصغيرة محدودة للغاية، حيث تقوم معظم هذه المشروعات بالتسويق في إطار النطاق الجغرافي الضيق الذي تقع فيه، وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من غياب شبكات تنافسية من تجار الجملة والشركات التجارية التي يمكن أن تعرض منتجاتها في السوقين المحلي والخارجي خاصة، وتمدها بالمعلومات اللازمة عن السوق وشبكات التسويق والتوزيع المتاحة إما أن تكون حكومية أو مقصورة على المشروعات الكبيرة. كما تفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا لقناة أخرى وهي التجارة الإلكترونية، وإلي فرصة استخدام الإنترنت للوصول إلى الأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال أشارت دراسة وزارة المالية التي أعدتها بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية بمصر بشأن تعزيز القدرة التنافسية

التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلى أن هناك إجماع من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن أهم العقبات التي تعوق أدائها التصديري تتمثل في:

أ- صعوبة الوصول إلى قنوات التصدير: عبرت كل الشركات عن الحاجة إلى وجود وكالة متخصصة في التصدير ليكون مسئولا عن اتخاذ قرارات حول أماكن تسويق منتجات هذه الشركات إلى الخارج، وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.

ب- نقص الوعي التصديري: اتفق المشاركون في المناقشات التي أجريت مع أصحاب المشروعات من مختلف القطاعات في القاهرة الكبرى، على أنهم غير ملمين بالمواصفات أو التعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دوليا.

ت- ارتفاع أسعار المدخلات: أرجع القائمون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات (مثل صناعة الملابس والنسيج) عدم قدرتهم على التصدير أو المنافسة دوليا إلى الارتفاع النسبي في أسعار مدخلاتهم الإنتاجية، مما يفقدهم القدرة على المنافسة أمام منتجات العديد من الدول النامية مثل الهند.

ث- ندرة التمويل وصعوبة الحصول عليه: توافرت لعدد من الشركات فرص التصدير ولكنها لم تستطع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل.

ختاما يمكننا أن نلخص أهم نقاط الضعف التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التوجه للتصدير،فيما يلي:

- الافتقار إلى الموارد المالية لإطلاق حملات ترويج واسعة النطاق لدعم التصدير
- الافتقار إلى موارد بشرية لدعم إدارة أنشطة التصدير
- محدودية المعارف المتراكمة فيما يتعلق بإدارة عمليات التصدير
- محدودية نطاق المنتجات
- محدودية كميات المنتجات
- تدني القدرة على التفاوض مع المشترين الأساسيين
- التعرض لصعوبات فيما يتعلق بتحديد الشركاء التجاريين على مستوى الأسواق الأجنبية
- ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للكميات المنخفضة
- تدني مستوى الاهتمام بحملات التسويق الدولي

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية

ركزت البحوث التي قام بها العديد من الاقتصاديين في أنحاء متفرقة من العالم على إبراز أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي ودوره في دفع التنمية الإقتصادية، وقد ذكر الباحثون في دراساتهم العديد من النقاط التي تشير إلى تزايد الأهمية لمثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إجمال ما تم التوصل إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية

إذا اختلفت الآراء والتوجهات حول وجود تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المعايير المستعملة في تصنيفها فإن هناك اتفاق على أهميتها ودورها الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما توفره من مناصب شغل وخلق الثروة وتقديم الدعم للمؤسسات الكبرى وتتجلى هذه الأهمية في مايلي :

الفرع الأول: المساهمة في توفير فرص العمالة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى التي اعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الإقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة[1].

[1] أ. علوني عمار، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر . العدد 10 لسنة 2010 ص 173 .

الفرع الثاني: المساهمة في جذب المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما جعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفصيل صغار المدخرين اللذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم[1].

الفرع الثالث: المساهمة في إنتاج القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام في أغلب دول العالم خاصة المتطورة منها .

- فنجد في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حصة كبيرة من الإنتاج حوالي 40%من النشاط الإقتصادي الكلي 52%من الناتج الداخلي الخام .

- في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 50%من القيمة المضافة وعلى الخصوص في إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، اليابان، نيوزلندا والنرويج تمثل57%.

- أما فيما يخص الدول النامية وخاصة الدول النفطية نجد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام قليلة جدا فمثلا في اليمن تمثل المؤسسات ص و م 99,6%من إجمالي المنشآت لكنها لا تساهم إلا ب 7,2%من الناتج الداخلي الخام.[2]

تؤثر هذه المؤسسات في ثلاث اتجاهات :

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

[1] قاشي خالد،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر2005-2013**"،مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 21، ص 22. www.univ-blida2-dz/eco

2 رمضان مبروكي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص45.

- تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.

- تساهم في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني .

الفرع الرابع: المساهمة في التجارة الخارجية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في ترقية وزيادة الصادرات وهذا من خلال توفير منتجات تنافسية قابلة للتصدير، كما أنها في نفس الوقت تعتبر قطاعا هاما أيضا في خفض الواردات وهذا من خلال توفير احتياجات البلد من مختلف السلع والخدمات بدلا من استيرادها خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تقسم إلى دول نفطية تملك فائض في الميزان التجاري مبني على النفط ودول غير نفطية تعاني من عجز في الميزان التجاري فمثلا نجد صادرات المؤسسات ص وم في أمريكا قاربت 30%من مجمل الصادرات سنة 2007بقيمة 306,6مليار دولار بينما كانت 152,9 مليار دولار سنة 1997 أي بإرتفاع 100,5%.

في بلجيكا تمثل صادرات المؤسسات ص وم 42% من مجمل الصادرات 162,4 مليار دولار سنة 2002.

الفرع الخامس: المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات على الإنتاج بتكلفة أقل .

هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلا تقوم بها هذه الأخيرة، ففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع Renault و Citroën وصل إلى 2000، 1500 مؤسسة صغيرة على التوالي مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا .

الفرع السادس: المساهمة في التجديد والابتكار

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى2,2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[1] ويرجع ذلك إلى أن من أهم خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الابتكار وهذا بالطبع في الدول المتقدمة حيث أن القدرة على الابتكار أصبحت ميزة تنافسية، وتقوم المؤسسات الصغيرة بالبحث بصفة غير رسمية وفي سنة 2000 أثبتت الدراسات أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتراوح بين 30 و 60% من مجموع المؤسسات التي تنشط في الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية، وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ بها وتترك المؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقتا أطول، إذ أن المؤسسة الصغيرة التي تجازف بفكرة جديدة لا تملك سلعة أو خدمة مثبتة الطلب في السوق، ولا تبدي المؤسسات الكبيرة أي اهتمام ولا تقدم أي دعم إلا عندما تتمكن المؤسسة الصغيرة من تطوير سوق أكبر للسلعة الجديدة وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي وتتغير قدرة هذه المؤسسات على الابتكار من قطاع إلى آخر فهي تبتكر في المجالات التي تتطلب رؤوس الأموال ضخمة ومعظم ابتكاراتها تكون في أدوات المراقبة والقياس والإعلام الآلي ....إلخ [2]

المطلب الثاني: تجارب حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

لقد اعتمدت معظم الدول في العالم وخاصة المتطورة منها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض باقتصادها وهذا نظرا لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية. وللنهوض بهذا القطاع إعتمدت هذه

[1] هالة محمد لبيب، "**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"، المنظمة العربية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002 ،ص20.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص222.

الدول المتطورة وبعض الدول النامية على عدة أساليب للتنمية وللوقوف على هذه الأهمية سنعرض بعض التجارب من الدول المتطورة والنامية .

الفرع الأول: التجربة الإيطالية

تعتبر التجربة الإيطالية من أهم التجارب العالمية والمثيرة للاهتمام، حيث أكدت أن الوصول إلى التنمية الإقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبيرة، فحينما يتميز الاقتصاد الإيطالي بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليين نجد أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد بالأساس على المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر .

لذلك نجد أن لها أعلى نسبة ضمن دول الاتحاد الأوروبي من حيث إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم صغر حجم تلك المؤسسات إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالمية مثل السلع الغذائية، السيراميك والماكنات الزراعية وغيرها .

أولا: أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية

تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا إلى جملة من الأسباب نذكر منها[1] :

– عدم إعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض .

– وجود درجة كبيرة من التعاون والنسق بينهما حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات مسؤولة عن واحدة منها وينتج هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره .

– تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة الدنيا بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

[1] محمد راتول، أبن داودية وهيبة،"**بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة**" الملتقى الدولي حول : "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "جامعة شلف، الجزائر، يومي 17،18 أفريل 2006، ص 173.

ثانيا:السياسات الحكومية الإيطالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن حصر أهم السياسات المتخذة كما يلي:

- تحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين تنافسية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة.
- تحفيز البحث العلمي والتطبيقي.
- تحسين وضع المؤسسات الصغيرة في الأسواق الأجنبية ومساعدتها في الدخول إلى أسواق جديدة والترويج لمنتجاتها.
- تحسين الجودة وزيادة حجم الخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة فيجب أن تقتصر المساعدات على الدعم المالي فقط بل تتعدى ذلك إلى توفير التدريب اللازم والاستشارات في جميع المجالات.
- تحرير سوق العمل وتقليل السوق السوداء للتوظيف.
- تطوير التجارة الخارجية والوصول إلى المنتج النهائي للعالمية.[1]

الفرع الثاني: التجربة اليابانية

من التجارب الغنية في هذا المجال أيضا التجربة اليابانية والتي بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة حيث أن المشروعات الكبيرة والعملاقة القائمة حاليا ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تكاملت أفقيا ورأسيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان إقرار قانون أعتبر بمثابة دستور لهذه المشاريع والمسمى القانون الأساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث شدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليلها ومحاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين هذه المشاريع والمشاريع الكبيرة، كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية لموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المتخذة في هذه المشروعات

[1] ضو نصر، علي العبسي، **"التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الوطني حول " واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 5-6 ماي 2013، ص ص 3، 4.

ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها، وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال.

كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسة تقدم لها التراخيص ويمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) وهي الجهة المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

من أهم السياسات الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع هذه المشروعات في اليابان هي:

سياسة حماية هذه المشاريع من الإفلاس وسياسة إعفائها من الضرائب وسياسة التدريب والتمويل

أولا: السياسة الحمائية

سياسة الحماية من الإفلاس هي إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية.

و يمكن للمشروع الصغير الإنظمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمة بقسط تأميني يدفع شهريا يقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة اليابانية (**JASMEL**)بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر حتى لا يكون إفلاس المشروع سبب في إفلاس مشاريع أخرى أما:

ثانيا: السياسة الضريبية

إتخذت الدولة إجراءات متعددة لتشجيع هذه المشاريع منها الإعفاء من ضريبة العمل، الإعفاء من ضريبة العقارات، وتخفيض الضريبة على الدخل وتخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة وخلق نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

ثالثا: سياسة التدريب والتمويل

في مجال التدريب فقد أعدت الدولة برامج تدريبية خاصة لهذه المشاريع يقوم بها معهد متخصص يقوم بتنظيم دورات متخصصة لمدراء المشاريع إضافة إلى دورات فنية لرفع مستوى العاملين في تلك المشاريع ومن ناحية التسويق تقوم الدولة بإقامة المعارض الدولية المختلفة لمنتجات هذه المشاريع ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة، وإجراء المفاوضات نيابة عنها في إبرام اتفاقيات التصدير والإستيراد

وكذلك تقوم الدولة بنشر خططها وبشكل دوري بشأن مشترياتها من منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حين يلزم القانوني الياباني جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة لهذه المشاريع للحصول على العقود الحكومية.[1]

الفرع الثالث: التجربة الأمريكية

لقد ترجمت الو.م.أ سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات شهدت الدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا الأكبر في التنمية الإقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على إستثمارها في مختلف الأنشطة الإقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولقد إعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي :

1. إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[2]
2. قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات ص بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة .
3. وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة .
4. منح هذه المؤسسات إعفاءات الضريبة يصل إلى 20%.

وفي ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الإيجابية التي تقدمها المؤسسات ص في الإقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة مشكلة البطالة، فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الو.م.أ.وحتى في أوقات البطء الإقتصادي عام 1990وفرت المؤسسات الصغيرة وفرص عمل من كل 10فرص جديدة.

- ولقد فتح تطور الإقتصاد في الو.م.أبشكل كبير في جهود المؤسسات الصغيرة إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة"فورنشيس"التي تضم أكبر 500شركة صناعية، كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم.
- وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة .

---

[1] نشأة مجيد، حسن الونداوي، **"أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"** مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس، العدد 3 علمي 2008، ص 126.

[2] منتدى التمويل الإسلامي – http://islamfin.go-forum.net/t1833-topic.

وتقوم هذه الإدارة بتزويد المشاريع الصغيرة بالخدمات الإستشارية والمساعدات المالية ويساعد على تقديم القروض لهذه المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر فالقرض المباشر يتم بواسطة إدارة المشاريع الصغيرة نفسها أما القرض غير المباشر فيتم عن طريق مؤسسة تسليف أخرى ولكنها مضمونة بنسبة 90%من إدارة المنشآت الصغيرة .

المطلب الثالث: تجارب حول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية

إن المشاكل والصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها الدول النامية جعلتها تبحث عن طرق وسبل للتنمية، ومن بين هذه السبل الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه يعتبر محرك للتنمية في الدول المتطورة خاصة بالنسبة لمواجهة مشكل البطالة وخلق الثروة، وللوقوف على واقع هذا القطاع في الدول النامية سنتطرق إلى بعض التجارب كالتجربة التونسية، التركية والمصرية والسعودية.

الفرع الأول: التجربة التونسية

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كبيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات إقتصادية مختلفة من جهة ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توفير العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة سنعرض من أهمها :

- إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1992 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الإقتصادية لرأس مال مساهم طرحت أسهمه لإكتتاب على الشكل التالي:
- 46% لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة .
- 54% بعض المؤسسات الحكومية.

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الإقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى بشروط مسيرة يصل الحد الأقصى للقرض 10.000 **دينار** للعاديين و 33000 **دينار**

للجامعيين[1].وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5 % سنويا و بفترات استيراد تتراوح بين 6 أشهر وسبع سنوات مدة إمهال تتراوح بين 03 أشهر وسنة.

- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.
- إعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في إتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض أقرب ما يمكن بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء .
- إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2007 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق ما يقدمه البنك التونسي للتضامن .

ولعل ما يميز هذه التجربة هو تظافر الجهود جميعا والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات سواء العام والخاص من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموما،كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات إضافة إلى الإهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل .

إلا أن ما يؤخذ على التجربة هو أنه على الرغم من الدعم والمساندة الكبيرين اللذين يحيطان بالتجربة إلا أن النتائج ذات كمية ونوعية متواضعة إذا ما قيست بالمقدمات، وهذا قد يكون سبب ضعف المتابعة أو ضعف المعايير المتبناة عند إنشاء المشاريع أو سبب أن ثقافة العمالة المهاجرة مازالت سائدة ومحبذة في سوق العمل.

الفرع الثاني: التجربة التركية

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك قطاع الخدمات في تركيا حصة كبيرة من الإقتصاد سجلت سنة 2000، 99,8%من مجمل المؤسسات،76,7% من مجمل اليد العاملة، 38 %من إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة، 26,5% من القيمة المضافة وحوالي 10% من مجمل الصادرات، و5%من القروض الممنوحة .

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 177،178 .

لكن رغم الحصة الهامة التي تمثلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التركي إلا أنها مازالت تواجه عدة تحديات تبرز من خلال ضعف مساهمتها في الصادرات وضعف حصتها من القروض الممنوحة والتي تعكس أبرز التحديات و هي صعوبة الحصول على التمويل وصعوبة الوصول إلى الأسواق الأجنبية المساهمة حيث تقول هيئة التخطيط العامة بوزارة رئيس الوزراء التركية

عند مقارنة الممارسات والسياسات والبرامج الحالية مع معايير الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة يتضح أن نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ليس لديه القدرة على الوفاء باحتياجات المؤسسات علاوة على أن عدم كفاية الموارد والافتقار إلى القدرة المؤسسة الكافية تشكل عقبة كبيرة أمام تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا شارك فيه عدة هيئات أهمها :

– مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGE) والتي تعمل منذ إنشائها سنة 1990مع وزارة الصناعة على توفير الخدمات الاستشارية ونقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

- المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا(TTGV): هي عبارة عن منطقة مستقلة غير ربحية تم إنشاؤها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص وهي تدير التمويل الدولي (البنك الدولي) لدعم البحث والتطوير للمؤسسات في شكل قروض بدون فوائد تصل إلى 50 %من تكلفة المشروع بحد أدنى قدره 2 مليون .
- المجلس التركي للأبحاث العلمية و التقنية، مجلس مراقبة و تقسيم التكنولوجيا:" وضع المجلس سنة 1995 برنامج منح الأبحاث والتطوير" والتي تعمل تحت رعاية رئيس الوزراء ويهدف إلى تقديم الدعم عن طريق المنح للمشروعات الأبحاث والتطوير الصناعي وقد أنشئ مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا يهدف لإيجاد ثقافة البحث والتطوير الصناعي علاوة على تعزيز قدرة الأبحاث والتطوير الصناعي بإستخدام برنامج الدعم، السياسة الوطنية للتعليم والتكنولوجيا .
- بنك هالك HALKBANK وصندوق ضمان الإئتمان :

يعتبر أحد البنوك الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير القروض بأسعار فائدة منخفضة و شروط تأخذ في الحسبان حجم كل مؤسسة على حدى كما يقدم القروض القادمة من

الصناديق الدولية مثل صندوق الحوافز الألماني (KFW) والأموال التي يخصصها البنك الدولي لأغراض محددة.[1]

الفرع الثالث: التجربة المصرية

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة و قد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر حوالي 450 مليون دولار أمريكي منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف بإسم مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية و بلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53%من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق تمويلها بمبلغ تقارب 18 مليون دولار وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها .

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99%من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة بما لا يقل عن 80%من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل. وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع و تمثل فيما يلي:

1. مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برنامج التمويل الميسرة.
2. أسس مجموعة من أساتذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
3. تقديم برنامج ضمان بنسبة 50%من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي .
4. تقديم العديد من البنوك التجارية قروضا لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج لتمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل .

[1] رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص20.

5. إنشاء صندوق اجتماعي لتنمية سنة 1991 وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساس لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.[1]

الفرع الرابع: التجربة السعودية

لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- بنك التسليف السعودي: يعطي البنك قروضا بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية،الذي يهدف إلى تشجيع و دعم المهنيين و الفنيين لممارسة مهنهم.

- برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض.

- برنامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برنامج المؤسسة العامة للتدريب التقني المهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة.وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز 200 ألف ريا ل.

إضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة ومنها على سبيل المثال صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة ورأسماله 100 مليون ريال ممول بالكامل من قبل شركة عبد اللطيف جميل المحدودة. ويمول الصندوق المشاريع الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن 10 أشخاص، وقيمة القرض للمشروع الواحد لا يتجاوز 100 ألف ريال، تسدد خلال 3 – 5 سنوات.

[1] سمير زهير الصوص، **"بعض التجارب الدولية الناجمة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة"** – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، مكتب محافظة قلقدلة 2010 Samrs.PS.@.hotmail.Com.

المبحث الثالث : تحديات المؤسسات ص و م في ظل الإندماج الإقتصادي

في ظل المتغيرات الاقتصادية والإندماج الإقتصادي في الوقت الراهن أصبح من الضرورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني أهم السبل والنظم المعاصرة من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات العالمية، التي أضحت تفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفكيرا استراتيجيا مبني على المزايا التنافسية التي تحوزها المؤسسة، بناء على التشخيص الداخلي والخارجي الذي تقوم به والذي يسمح لها باستخلاص نقاط القوة والضعف للمؤسسة، فضلا عن معرفة الفرص والتهديدات التي تلوح في بيئة المؤسسة الخارجية، من خلال ذلك تختار المؤسسات ص و م نوع الإستراتجية التي تعتمد عليها في اقتحام الأسواق الدولية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد المنافسة، حيث أصبح لزَّاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكييف نسقها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية بشكل يقلل من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسات العولمة ومظاهرها.

المطلب الأول: مظاهر الإندماج الإقتصادي

إذا كان الإندماج ضمن منظومة الإقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام المؤسسات الإقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، فإن الإستفادة من الفرص التي يوفرها هذا الإندماج لتحقيق النمو الدائم، ليست نتيجة حتمية بل تخضع إلى مجموعة من قوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد ومواجهة تحديات المتغيرات الإقتصادية، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة الجديدة، في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل. ويعتبر وضع استراتيجيات صحيحة وفعالة من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة الرئيسية لرفع التحديات والاستفادة من الفرص في ظل المحيط الإقتصادي المعقد.

كما تعدَّدت مظاهر الإندماج الإقتصادي في البيئة الدولية المعاصرة، حيث يتميز عالم الأعمال في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بالتغيير السريع وعدم الإستقرار وكثرة المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان موطنها سلبا أو إيجابا (فرص وتهديدات). ومن بين هذه المتغيرات العالمية ما يلي:

الفرع الأول: العولمة الإقتصادية

هناك مفهوم للعولمة يغلب عليه الطابع الإقتصادي، مُؤداه أن العولمة عبارة عن ظاهرة تستهدف إزالة الحدود الإقتصادية بين الأقاليم الدولية المختلفة لتكون أشبه بسوق موحدة تشمل عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها على جانب، بالإضافة إلى المتطلبات التي يفرضها التكامل في الإقتصاد العالمي على جانب آخر.[1]

كما يقصد بالعولمة الإقتصادية هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الإعتماد على بعضه في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة [2].

فالعولمة الإقتصادية إذا هي إلغاء الحدود الدولية القومية في المجال الإقتصادي المالي التجاري وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر نظام عالمي قائم على التحرير المتنامي للأسواق والفضاءات الإقتصادية، كل هذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في خلق الفرص للنمو الإقتصادي على المستويين المحلي والعالمي وتزايد حجم التجارة العالمية وإنعاش الإقتصاد العالمي وتقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير الأسواق، التجارة، ورأس المال، علما أن الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأس مالية.

هكذا يتبين لنا أن العولمة تعني بشكل عام من الناحية الإقتصادية اندماج أسواق العالم في مجالات التجارة والإستثمار وانتقال رؤوس الأموال وخضوع دول العالم لقوى السوق العالمية.

الفرع الثاني: عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من أجل تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام تجاري متعدِّد الأطراف لبناء تجارة حرة عالمية، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى تم خلق وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة **OMC**، حيث تُعبر هذه المنظمة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف. كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول. حيث تأسست بعد ختام جولة

[1] محمود توفيق عبد المجيد، " **العولمة والتكتلات الاقتصادية** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2013، ص 71.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، "**العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية العراق العدد 86 ، 2011، ص 66.

الأوروغواي في 15 ديسمبر 1993 والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أفريل 1994 تأسست رسميا في أول يناير 1995. من أهدافها الرئيسية ما يلي:

. إيجاد بيئة آمنة وأجواء مستقرة للتجارة الدولية.

. استمرار تحرير التجارة الدولية من القيود قصد حماية المنافسة العالمية.

وفي سبيل ذلك تسلك المنظمة سياستين مهمتين: الأولى الحد من سياسات الدعم للمنتجات المحلية والثانية الحد من سياسات الدعم الموجه للصادرات.[1]

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

تُعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الإقتصادي الجديد، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والإستثمار عالميا وإقامة التحالفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى المزايا الإحتكارية العالمية.

لقد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم انتشرت في بقية الدول الصناعية الكبرى، كأحد أهم رموز وأسس النظام الإقتصادي العالمي، كما تعتبر أحد أهم أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد مارست هذه الشركات أدوارا كبرى في التجارة الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية المتطورة، وهذا من بين الأسباب الإستراتيجية التي اعتمدتها في برمجة سياستها الإقتصادية والتجارية لإضعاف البيئة الإقتصادية والتجارية للدول النامية، مما جعلها تتوسع أكثر في تجارتها على الصعيد الدولي والداخلي وتركيزها على دول العالم الثالث خاصة، كما تتميز بالإنتاج المتعدد والمتنوع. فشركة **جنرال متور** مثلا تنتج أكثر من 22 سلعة مثل: إنتاج القاطرات للسلك الحديدية، الثلاجات وغيرها من السلع ذات الأهمية في التجارة الدولية.[2] كما تتميز هذه الشركات بتشغيل وجذب العمالة المؤهلة العلمية واستخدام التكنولوجيا العالية.

في الأخير يمكن القول إذا صح وصف هذا العصر بأنه عصر العولمة، فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة.

[1] يوسف حسن يوسف، " **العولمة والاقتصاد العالمي**"، المركز القومي للإصدارات القانونية،الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 128

[2] محمد مدحت غسان، " **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**"، دار الراية للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن ،2013، ص 14

الفرع الرابع: تأثير التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي

إن من أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الإقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الإقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الإقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وتعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة. إن أنظمة التكامل الإقتصادي والتكتلات الإقتصادية بكل أشكالها تشمل حوالي 75% من دول العالم وتسيطر حوالي 85% من التجارة العالمية.[1] ومن بين هذه التكتلات، التكتل الإقتصادي الأوربي، التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية **NAFTA**، التكتل الإقتصادي الآسيوي مثل رابطة جنوب شرق آسيا **ASEAN**، بالإضافة إلى التكتل الإقتصادي الإفريقي وأمريكا اللاتينية. فالتكتل الأوربي مثلا يُعتبر من أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث أن هذا التكتل يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى 1150 مليار دولار.

بناءا على ما سبق يتضح أن التكتلات الإقتصادية القوية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا، لذلك سيزداد تأثيرها على الإقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الإقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الإقتصادي العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوة الإقتصادية والمكاسب.

على ضوء ما سبق يمكننا أن نلخص خصائص عالم الأعمال الجديد في النقاط التالية:

- ✓ التحول من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية التي أنشأتها المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية.
- ✓ التحول من تشريعات وضوابط حكومية محلية إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع اتفاقيات تجارية عالمية، الأمر الذي يحد من سيطرة صانع القرار الوطني والسيادة الوطنية.

[1] محمد حمد القطاطشة، "**النظام الاقتصادي السياسي الدولي**"، دار وائل للنشر ط1، عمان الأردن ،2013، ص 124.

- ✓ التحول من مؤسسات متنافسة في ساحة الأعمال المحلية والعالمية إلى مؤسسات متحالفة (التحالفات الإستراتيجية)، مما يدعم تنافسية وقوة هذه المؤسسات في مواجهة مخاطر بيئة الأعمال الجديدة.
- ✓ التحول من تقديم المنتجات (السلع وخدمات) يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر (رأس المال الفكري)، فضلا عن التحول من نظام إنتاجي تقليدي إلى نظام إنتاجي مرن.
- ✓ تحول الزبائن من زبون محلي إلى زبون عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تحول معايير الجودة من معايير محلية يضعها جهاز المواصفات والمقاييس المحلي بكل دولة إلى معايير عالمية (الإيزو) كما تطرقنا إليها سابقا.
- ✓ التحول من المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية، حيث فتحت المنظمة العالمية للتجارة العديد من الأسواق الأجنبية بفعل سياسيتها المختلفة، مما فرض على المؤسسات التفكير عالميا لاستغلال الفرص ومواجهة المنافسة.
- ✓ المنافسة للاستحواذ على الأسواق هي السمة الرئيسية والبحث عن المزايا التنافسية هي التحدي الأكبر في القرن 21 (عمر المنافسة الشرسة)
- ✓ التراكم المالي الكبير والقابل للتحريك من دولة إلى دولة أخرى في لمح البصر.
- ✓ التطور التكنولوجي الذي يسعى إلى تحقيق الانخفاض في تكاليف الإنتاج والتوزيع الواسع.
- ✓ إمكانية خلق أسواق كبيرة في بلدان متعددة وإمكانية خلق طاقة استهلاكية على مستوى العالم من خلال أسماء وماركات عالمية.

مما سبق نستنتج بأن عالم الأعمال في الوقت الراهن أصبح بمثابة خريطة سياسية اقتصادية وتكنولوجية وسوقية جديدة تحتاج إلى من يحسن قراءتها والتفاعل معها بذكاء، ويرتبط هذا التفاعل ونجاحه بصفة كبيرة بتنافسية المؤسسة، مواردها البشرية، منتجاتها، استراتيجياتها، تكاليفها، تكنولوجياتها.....الخ

في الأخير يمكننا القول أن العنوان البارز لعالم الأعمال الحالي هو التنافسية التي تستدعي من المؤسسات حيازة المزايا التنافسية القادرة على فرض وجودها مقارنة بالمنافسين.

المطلب الثاني: تحديات وفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل المتغيرات الإقتصادية والإندماج العالمي، تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت في الدول المتقدمة أو النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى الإندماج والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تحسن من وضعها التنافسي، لذلك تتزايد أهمية سعي هذه المؤسسات لمواجهة هذه الضغوط والتحديات من خلال حماية هوامش الربح، وخفض النفقات، والتحديث، وتبني أكفأ التكنولوجيات، ولا تؤثر هذه الضغوط التنافسية عليها بشكل فردي، بل تؤثر أيضا على تجمعات وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، على سبيل المثال في المناطق الإيطالية الشمالية ظل شكل الشراكة بين المؤسسات قاصرا على البعد المحلي، والآن توجد أدلة متزايدة على وجود ضغط لزيادة القدرة التنافسية من خلال إقامة شراكات عبر الحدود للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج خارج إيطاليا.

كما يوجد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة فرصة أفضل للصمود أمام المنافسة، فمثلا في الدول المتقدمة أقل من 20 % من المؤسسات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها حديثة، وفقاً للمعايير الأوروبية، وحتى تلك المؤسسات تواجه ظروفاً صعبة للغاية في كثير من الدول، نتيجة لتغير طبيعة المنافسة من منافسة السعرية، إلى منافسة معتمدة على الجودة، والمرونة، والتصميم، والثقة في المنتج، وإقامة الشبكات، ولا يقتصر هذا التغيير على المنتجات الصناعية المتقدمة، بل يمتد أيضا إلى المنتجات الصناعية التقليدية مثل، الأنسجة، والأحذية، والمنتجات الغذائية[1].

أما فيما يخص التحدي الكبير الذي تشكله الشركات متعددة الجنسيات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سيطرتها واحتكارها على الأسواق العالمية، كما تمتلك أكبر تكنولوجيا للمعلومات والاتصال التي تُعد أحد ركائز الإقتصاد الجديد أو الإقتصاد المعرفي الذي يعتبر اليوم أساس المنافسة بين الدول عامة والمؤسسات خاصة، حيث تلجأ هذه المؤسسات الكبيرة ذات المداخيل العالمية إلى الإستفادة من المزايا التي توفرها التقنيات الحديثة ومختلف الشبكات الإلكترونية، هذا ما يجعل الفجوة الرقمية مثلا ما بين المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسع، هذا بسبب عدم قدرتها على امتلاك رؤوس أموال

[1] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص78.

ومعدات باهظة الثمن، إلى غيرها من الأسباب، فهذا يشكل تحديا كبيرا لها، فنجاحها في هذا المسعى يجعلها تتقدم بخطوات سريعة في مضمار المنافسة الشرسة أمام الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات.

في المقابل أصبح تحرير التجارة العالمية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له دور كذلك في التأثير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يشكله من تحدي أمام هذا القطاع الفتي، خاصة في الدول النامية التي تتسم اقتصادياتها بضعف التنافسية أمام المنتجات الأجنبية، حيث هناك مخاطر ذات احتمالية عالية يتعين أن نضعها بعين الاعتبار على الدول النامية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، هذه المخاطر يمكن أن نوجزها فيما يلي[1]:

1. عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة العالمية بسبب عدم كفاية رأسمالها ونقص التكنولوجيا المستخدمة.
2. الحاجة إلى ابتكار مجالات جديدة من الخدمات التسويقية والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، لاشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواضعة في هذا المجال خاصة في الدول النامية.
3. انقطاع الدعم والحماية من طرف الحكومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يشكل عائق حول تنمية هذا النوع من المؤسسات وعدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات.

في الأخير يمكن القول أن البيئة التنافسية في ظل الإندماج والمتغيرات الإقتصادية هي من التحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب على هذا القطاع خاصة في الدول النامية استيعاب تلك التحديات وتحويلهاّ إلى فرص حقيقية من أجل تنمية وتطوير تنافسيتها، والبقاء في عالم يتصف بالتعقيد والديناميكية وتزايد تحدي التنافسية العالمية نتيجة الانفتاح العالمي ورفع القيود أمام التجارة الخارجية، مما يستدعي إنطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للسلع والخدمات المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص من غزو الأسواق العالمية أوعلى الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

[1] علي محمود حسن، " **الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات وتأثيرها المحتملة على القطاع المصرفي الليبي**"، بحوث وأوراق عمل حول تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،2012، ص49.

ومن خلال تطرقنا إلى التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك مجموعة من المزايا والفرص التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستغلها أمام الإنفتاح الإقتصادي والتي نذكر منها:

- التوجه نحو إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول المجاورة، ومن زاوية أخرى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الأم وذلك عن طريق استحداث ونقل التكنولوجيا.
- تطبيق وانتهاج إستراتيجية التحديث التي تتطلب وتتضمن درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوة للعلماء والمهندسين واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية واكتساب الخبرات.
- تحسين الجانب الإعلامي من خلال الدعاية والإشهار والترويج.

إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض وجودها في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: تحليل أثر الإندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأبعاد التحليلية تُعد نظرة إستراتيجية شمولية تجمع ما بين تحليل البيئة الخارجية وتحليل البيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل على دعم الموقف التنافسي واكتساب المؤسسة مزايا تنمية تنافسيتها، حيث يمكن توظيف نتائج التحليل للبيئة الداخلية للاستفادة منها في تحقيق إستراتيجية تنمية ودعم أداء المؤسسات، باعتبار تشخيص نقاط القوة من أجل تدعيمها ونقاط الضعف من أجل إزالتها، وتحديد التهديدات لتحديد آلية مجابهتها، وانتهاز الفرص المتاحة بغرض استغلالها في تحقيق موقف التفوق التنافسي. حيث تتضح أمثلة جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول (1–3) : تحليل أثر الاندماج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جوانب القوة	جوانب الضعف
. المرونة في التسيير ودخول الأسواق . التخصص في الإنتاج وتخفيض التكاليف	. نقص المهارة في اليد العاملة والإدارة ونقص المعدات والتكنولوجيا . غياب قنوات التوزيع العالمية واستراتيجيات التسويق الدولي
الـفـرص	**التهـديدات**
. الانتقال من المحلية إلى العالمية . تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	. سيطرت واحتكار المؤسسات الكبيرة على الأسواق العالمية . زيادة المنافسة الشرسة في ظل عولمة التجارة العالمية

المصدر: من إعداد الطالبتين

يمكن القول أن الأمثلة الموضحة أعلاه تخدم عملية التحليل الإستراتيجي من خلال ترجمتها إلى آليات ووسائل التي من خلالها تُحدد الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي سوف تنتهجها من أجل الوصول إلى المزايا التنافسية وتحسين الوضع من أجل استغلال الفرص للتوغل في الأسواق الأجنبية وزيادة فرص الشراكة والاندماج لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في الأخير يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاندماج العالمي، إلا أنه لا يجب أن ينكر أحد بأنه هناك عوامل وفرص متاحة في ظل هذا المحيط الحركي من خلال تشجيع واغتنام هذه الفرص في الانتقال من المحلية والتوجه نحو العالمية عن طريق تنمية وترقية قدراتها وموقفها التنافسي.

خلاصـة الفصل الاول:

تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد قمنا باستعراض ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجه أي محاولة لوضع تعريف موحد و شامل لهذه المؤسسات، فاتضح بأن تلك الصعوبات ما هي إلا أسباب للاختلافات الموجودة بين مختلف التعاريف من منظمة لأخرى ومن دولة لأخرى، وتعريفها من خلال معاييرها سواء الكمية أو النوعية التي تختلف من بلد لآخر، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي معياري العمالة ورقم الأعمال، وهذا حسب الإمكانيات الإقتصادية ودرجة النمو والتطور الإقتصادي في ذلك البلد، ثم قمنا بعرض عدة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات كسهولة التأسيس والمرونة التي تتمتع بها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المستحدثة، فهي مازالت بحاجة لبرامج تنمية وتأهيل للرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، وذلك لتكون لها الأهمية والدور الكبير على المستويين الإقتصادي والاجتماعي، وعرض بعض التجارب لتبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية.

كما قمنا باستعراض أهم التحديات والمشاكل التي توجهها هذه المؤسسات في ظل النظام الإقتصادي العالمي والتي ينبغي مراعاتها والإنتباه لها لتفادي الضرر.

الفصل الثاني

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

كما أشرنا في الفصل الأول يزداد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه والمكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وتعد إشكالية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب إشكالية النمو من أهم الصعوبات التي تواجهها، فيعتبر جانب التمويل الأكثر أهمية الذي يلاحظ فيه قصور الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على إدخال صيغ جديدة للتمويل وكذلك الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال إلى جانب العناية والعمل على ترقية البدائل المتاحة محليا والتي تعاني من القصور وعدم التماشي مع احتياجات التمويلية المميزة لهذا النوع من المؤسسات، وتسليط الضوء على البدائل التي يمكن من خلالها استشراف الآفاق المستقبلية للنهوض بمجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وللتعرف أكثر على التمويل بصفة عامة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: تجارب دولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها واستخدامها استخداما أمثلا وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

يعد التمويل عاملا مهما في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال ما يلي سنحاول عرض مفهوم شامل لعملية التمويل.

الفرع الأول: تطور مفهوم التمويل

إنّ تطوّر وظيفة التمويل ناتج للتطوّر في استخدام رأس المال،ففي مجتمع بدائي يمكن إشباع الحاجات الإقتصادية الحاضرة بواسطة الإنتاج المباشر وذلك بالإعتماد فقط على استغلال العمل للموارد الإقتصادية[1]، ولا يتوافر في هذا المجتمع البدائي رأس المال الاقتصادي (في شكل أدوات مصنوعة بواسطة الإنسان) لاستخدامه في إنتاج إضافي،كما أنّ تقسيم العمل، يكاد يكون لا أهمية له في نظام اجتماعي بدائي من هذا النوع ،وفي حالة عدم وجود تقسيم للعمل فانّ وجود فائض من السلع يزيد من حاجة المنتج الشخصية يكاد يكون معدوما. وبالتالي فانّ أهمية المبادلة في هذا النظام تكون محدودة جدّا.هذا وإذا وجد نظام المبادلة أصلا. وفي الحالة التي لا يتوفر فيها رأس المال لاستخدامه في الإنتاج أو المبادلة فانّ التمويل لا يعتبر عاملا حيويا في النظام الاقتصادي. وقد نشأت الحاجة إلى التمويل بدرجة كبيرة نتيجة نوعين من التحسين مرتبطين ببعضهما وكان لهما أثرهما الاقتصادي وهما :

1-تقسيم العمل.

[1] عبد الله حسين جوهر، " إدارة المشروعات الإستثمارية إقتصاديا – تمويليا-محاسبيا-إداريا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2011، ص 37 .

2-مبادلة الفائض الشخصي (ويقصد بالفائض الشخصي زيادة السلع والخدمات عن حاجة المنتج). [1]

الفرع الثاني: تعريف التمويل

اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للتمويل وبسبب هذا الإختلاف ظهرت عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

أولا: المفهوم الإقتصادي

يعني أنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو المؤقتة.

ثانيا: المفهوم الحقيقي

هو توفير الموارد الحقيقة كالسلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية من أجل إنشاء مشروعات استثمارية.

ثالثا: المفهوم النقدي

ويقصد به توفير الموارد النقدية التي توفر بواسطتها الموارد الحقيقة.

رابعا: تعاريف أخرى لتمويل

التمويل هو" تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، و الحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد في تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمستهلكين" [2].

يعرف التمويل كذلك على أنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وذلك عن طريق العناصر الآتية: تحديد دقيق لوقت الحاجة له، البحث عن مصادر للأموال وكذا المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان[3].

---

[1] برجي شهرزاد "**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات ص و م**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان، 2011 ، ص 80.

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**"،دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص 53.

[3] طارق الحاج "**مبادئ التمويل** "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص 21.

وقد تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف التمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام، وكما يعرف البعض على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها. ومن خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي:

1. التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات؛
2. أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل؛
3. الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة؛
4. أن يقدم التمويل في الوقت المناسب ،أي في أوقات الحاجة إليه. [1]

الفرع الثالث: أهمية التمويل

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار و توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف، ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة[2]،كما يمكن القول بأن للتمويل أهمية تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

[1] علي عبد الله العرادي **"ملف بشأن المؤسسات ص و م"**، قسم البحوث و الدراسات 26 يناير 2012، ص ص 49، 50.

[2] بن عمر محمد البشير، طيبي عبد اللطيف **"إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر"** مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2012، ص 200.

- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.

ومن أجل أن يلعب التمويل دورا فعالا ولكي تكون له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواءا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وهذا أخذا بعين الاعتبار حجم الموارد التمويلية و العوامل المحددة لها. [1]

المطلب الثاني:العوامل المحددة لعملية التمويل

إن أحد العوامل المحددة للإستراتجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

الفرع الأول: الملائمة

إن المقصود بهذا العامل هو الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها، أي أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول

[1] بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، شمام وفاء، " **تمويل المشاريع الاستثمارية** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، الجزائر، 2008،2009، ص 08.

المستخدمة ومتمشية مع طبيعتها. فالأموال طويلة الأجل للاحتياجات الطويلة الأجل كشراء الأصول الثابتة مثلا و الأموال قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل مثل الاحتياجات الموسمية. [1]

الفرع الثاني: المرونة

المرونة المالية هي القدرة التي تتمتع بها المنشأة على تعديل الخطة التمويلية وفق التغير الذي قد يحصل في احتياجها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر التمويل المستخدمة. فكما هو معروف بأن المنشآت تعمل في بيئة غير مستقرة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون قادرة وبشكل مستمر لمواجهة التغيرات البيئية وتغيير ترتيب أوضاعها الداخلية بما يتناسب مع تلك المستجدات البيئية. و إن المرونة توفر للمنشأة المزايا التالية:

أ- تمكينها من الحصول على أكبر عدد من بدائل التمويل في حالات التوسع والانكماش الاقتصادي؛

ب- زيادة قدرتها على المساومة للحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصادر التمويل المتاحة؛

ت- زيادة قدرتها على التخلص من الأموال الفائضة عن حاجتها في الوقت المناسب.[2]

الفرع الثالث: التوقيت

ويتمثل بالقدرة على تحديد الوقت الملائم الذي سوف تدخل فيه المنظمة إلى السوق المالي من أجل الحصول على الأموال المطلوبة بأقل التكاليف و بأفضل الشروط الممكنة، مع أن المنظمة قد تضطر في بعض الأحيان إلى الدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم ملائمة التوقيت، الأمر الذي يستوجب النظر إلى التوقيت الملائم للاقتراض على ضوء قراءة المنظمة لظروف الأسواق المالية و الأحداث الاقتصادية المتوقعة. [3]

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي **"تمويل ومؤسسات مالية"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، االقاهرة، 2011 ص 208.

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه **"أساسيات في الإدارة المالية"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 203.

[3] فيصل محمود الشواورة **"مبادئ الإدارة المالية"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2013، ص 84.

الفرع الرابع: الدخل

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض [1].

الفرع الخامس: الخطر

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي.والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الأملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون؛
- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

المطلب الثالث :أشكال التمويل

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدّة جوانب أهمها:

- المدة التّي يستغرقها.
- مصدر الحصول عليه.
- الغرض الذّي يستخدم لأجله.

الفرع الأول: من حيث المدة

بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ – تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنّة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص 18.

ب – تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكوع مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

ج– تمويل طويل الأجل: و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

الفرع الثاني: من حيث مصدر الحصول عليه

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

أ– تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل لذاتي ترتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

ب– تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة. ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون على شكل أسهم وسندات وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة و مؤسساتها (قروض بنكية وسندات الخزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

الفرع الثالث: حسب الغرض الذّي يستخدم لأجله

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ – تمويل الإستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذّي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الإستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الإستغلال إلى تلك الأموال التي

ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب- تمويل الإستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الإستثمار هو حصيلة ثلاثة نشاطات هي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الإستثمار وهما:

- عائد الأموال المنفقة على الإستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية).
- زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف الإستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الإستثماري وما تفتحه من احتمالات تغيّر المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها.[1]

[1] قشيدة صوراية **"تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر"**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2011، ص ص 77 78.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر توفير التمويل من أهم المسائل التي يجب الاهتمام بها قبل القيام بأي مشروع استثماري، ويرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير مصادر التمويل الملائمة والجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع بالإضافة إلى التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها. تختلف مصادر التمويل وتتعدد من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الحاجة والقدرة على توفيرها،فبعض المؤسسات تعتمد على

توفير التمويل الذاتي والتمويل من السوق الرسمي والغير رسمي والبعض الآخر يعتمد على التمويل الخارجي، كما تعتبر البنوك التجارية أهم مورد وعارض لها في ظل نقص الأموال وطرح مشكل التمويل الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينبغي علينا تحديد طرق تمويلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لنقوم بإتمام بطبيعة الأموال التي نحتاج إليها، حتى نتمكن من تحديد أنواعها والبحث عن المصدر المناسب الذي نستخدمه للحصول على هذه الأموال، وعندما نحدد الإحتجاجات المالية يتضح لنا أن هناك جزء من الإحتياجات يمكن أن يغطي بمصادر داخلية وجزء آخر يجب توفير أمواله من مصادر خارجية وخلال ما سبق يتضح لنا أن هناك مصادر للتمويل هذه المؤسسة نذكرها من خلال هذه الفروع :

الفرع الأول: التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات، أن مبلغ النتيجة الصافية ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على شركاء ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات ،ويرتبط مفهوم التمويل الذاتي ارتباطا وثيقا بمفهوم القدرة على التمويل الذاتي إذن الفرق بينهما يكمن في معدل توزيع الأرباح .

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – توزيع الأرباح

تعمل كل المؤسسات على الوصول إلى تحقيق أهدافها المنشودة عن طريق إيجاد الموارد ووسائل التمويل اللازمة والملائمة للنظام المالي لها وأهم مصدر تعتمد عليه المؤسسة في ذلك هو التمويل الذاتي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتمويل، خاصة في مرحلة النمو وبموجبه يتم التقليل من اللجوء إلى المصادر الخارجي، إذن يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها من خلال نشاطها، وهذه لا تتم إلا بعد

الحصول على نتيجة الدورة، وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موارد داخلية للمؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات إذن فهذه القيمة تعتبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها .

التدفق النقدي الصافي = الأرباح + الإحتياطات + مخصصات +مخصصات المؤونات .

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح .

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الإهتلاكات + مؤونات ذات طابع إحتياطي .[1]

أولا: مزايا التمويل الذاتي

يحقق التمويل الذاتي مزايا عديدة تتمثل فيما يلي:

. يحافظ على الإستقلالية المالية ويسهل التفاوض مع المؤسسات الإئتمانية ويعتبر أهم مصدر تمويلي للمؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تجد صعوبة أو إستحالة حالة حصولها على مصادر خارجية .

. يعد ضمانا لسداد القروض ،بحيث يعتبر الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل، وذلك لأن الوسطاء الماليين لا يمنحون للمؤسسة الإعتمادات مالية، إلا عند مستوى تمويل ذاتي يضمن قدرتها على السداد .

. تجنب المؤسسة أعباء هامة ناتجة عن عمليات مالية كدفع الفوائد وتسديد الأقساط ،فيما لو إحتاجت إلى الإستدانة.

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 52،53.

. يرفع من نسبة الأموال الخاصة إلى الإستدانة ،مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإقراضية للمؤسسة ويزيد من درجة الآمان لدى الدائنين لإرتفاع خزينتها ،كما يساهم في التقليل من مخاطر التوقف عن الدفع والعسر المالي ، والتي قد تؤدي إلى تحقيق مخطر الإفلاس، بحيث تحقق زيادة قيمة الأموال الخاصة فوائض في القيمة (أرباح رأسمالية) بالنسبة للمساهم عند التنازل عن أسهمه، لكونها أقل خضوعا للضريبة على القيم المنقولة (الضريبة على الدخل الشخصي) مقارنة بالتوزيعات .

. يشكل التمويل الذاتي للمسير مورد متاح يوفر له المرونة بحيث لا يتطلب موافقة المساهمين أو الدائنين[1]

. تشجيع الدولة بواسطة التخفيض الجبائي .

. يساهم في إستبعاد المخاطر المتعلقة بالبيئة المالية. كالتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي.

. يعتبر المصدر التمويلي المتاح بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك بغض النظر إلى صعوبة وإن لم يكن إستحالة حصولها على أموال من مصادر خارجية.[2]

ثانيا: سلبيات التمويل الذاتي

تتمثل سلبيات التمويل الذاتي فيما يلي :

. يؤدي التمويل الذاتي إلى فقدان إهتمام المساهمين بالمؤسسة نتيجة لتراجع الأرباح الموزعة .

. يكون في بعض الأحيان التمويل الذاتي غير كاف لتمويل كل الإحتياجات التمويلية للمؤسسة فبالتالي الإعتماد الكلي عليه قصد تحقيق عملية النمو المستقبلي تكون بشكل بطيء، ومن ثم عدم التمكن من الإستفادة من الفرص الإستثمارية المتاحة والمرجحة بسبب هذا النوع من التمويل.

. نمط تمويل (غير مكلف) يمكن أن ينتج عنه إستثمارات ذات مردودية ضعيفة[3].

. عندما لا تقوم المنشاة بالتوزيع، فإنها قد تعتقد أن هذا المصدر للتمويل هو قليل التكلفة، وهذا قد يدفعها إلى توضيفه في إستثمارات منخفضة الربحية.

---

[1] ذهبية بن عبد الرحمن، " **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة المدرجة في سوق الأوراق المالية** " رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 ص 06.

[2] زغود تبر، "**محددات سياسة التمويل الاقتصادي الجزائرية** ،" دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 20.

[3] زغود تبر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

. عدم التوزيع قد يدفع بعض المساهمين إلى بيع أسهمهم، وبالتالي تعرض أسعار هذه الأسهم للإنخفاض .

. إن زيادة أعباء الإهتلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية، قد ينعكس على تكلفة المنتج، وهذا يشير مشكلة أخرى يمكن أن تؤثر على أرباح المنشاة بشكل سلبي، لأن إرتفاع تكلفة المنتج قد يؤدي إلى قلة الطلب على المبيعات.[1]

الفرع الثاني: التمويل غير الرسمي

يشكل التمويل غير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب العراقيل التي يجدها أصحاب هذه المؤسسة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، ويأخذ التمويل غير الرسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب، وغيرها من الأشكال الأخرى ويمثل التمويل غير الرسمي أوغير النظامي كما يطلق عليه البعض حقيقة قائمة في ظل توافر التمويل من المصادر الرسمية بأسعار وشروط مناسبة.

بعيدا عن القنوات الرسمية، يأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الكمية في تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة في البلدان النامية المرتبة الثانية، وربما الأولى أحيانا عندما تقل المدخرات والموارد الذاتية، خاصة حينما تنخفض لدى أصحاب المشاريع السيولة النقدية أوعندما يستدفون توسيع نشاطهم.

وفي إطار السوق الغير الرسمي، يقدم تجار النقود قروضا صغيرة ولفترات قصيرة وأحيانا قصيرة جدا، وبأسعار فائدة السوق غير الرسمي تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق غير الرسمية مرتفعا بشكل رهيب.[2]

أولا: **مزايا التمويل غير الرسمي**

يمكن تسجيل مميزات السوق غير الرسمي في النقاط التالية:

- معدلات فائدة مرتفعة بحد ذاتها مقارنة بالمعدلات السائدة في السوق الرسمي.
- قروض قصيرة الأجل وغاية في القصر.

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2] سمية لزغم ، " **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،" رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 85.

– يضم طرفين غير متكافئين: مدين ضعيف ودائن قوي.

– ضمانات مالية ومادية مححفة تمتد إلى الممتلكات الشخصية.

– المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل وملتقيه، توفر قدرا كبير من الضمانات.

– تقليل تكاليف المعاملات والمتمثلة في تجميع المعلومات عن طالب الائتمان ودراستها وتجهيزها وإعداد العقود وتكاليف الإلتزام بتنفيذ التعليمات الحكومية في تسجيل الائتمان ودفع الضرائب لأن عملية التمويل تتم بسهولة ويسر بين الطرفين.

– إمكانية مزاولة المقرض نشاطه التمويلي من أي مكان ولا يحتفظ إلا بأبسط الحسابات ولا يستخدم موظفين وبذلك تقل التكاليف وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل، يتماشى هذا مع وضعية المؤسسة في مرحلة الإنشاء في بسبب محدودية الضمانات لديها.

ثانيا: سلبيات التمويل غير الرسمي

أهم سلبية تحيط هذا التمويل هو تكلفة الحصول على هذه الأموال من خلال ما تعبر عنه أسعار الفائدة المرتفعة التي قد تبدو من الناحية الشكلية معقولة والتي يعود سببها إما لطريقة حسابها بناءا على الأيام أو الأشهر بنفس الصيغة التي يحسب بها لدى البنوك أو إنتقاء فترة سماح من المعاملات هؤلاء المقرضين، الذين يطلق عليهم إزاء ذلك إسم تجار النقود وهم بذلك لا يختلفون عن المرابين، زيادة عن قبولهم لأي شكل من الضمانات وإن تمثلت في حلي وجوهر وعن تقرير للبنك الدولي في خصوص سعر الفائدة تم إستنتاج أن السعر وصل إلى 24 % في بعض الدول في الوقت الذي كان سعر الإقراض الرسمي المعمول به هو 11.5 %، ومثال آخر سمي بترتيب خمسة سنة يقترض المقترض 5 دولارات صباحا ليعيدها مساءا ستة دولارات وبذلك يصبح المعدل المعمول به 20% يوميا[1]. في الوقت الذي تسعى فيه البنوك التجارية لتطوير منتجاتها المالية لمواكبة التطورات الراهنة بقصر دور مقدمي التمويل غير الرسمي في إمداد الأموال.

[1] محمد عبد الحليم عمر ، " **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية** ،" الدورة الدولية التدريبية حول : " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها دورها الإقتصادية المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25، 28 /2003/05 ص ص 69،68.

وبالرغم من السلبيات التي توجه لتمويل الغير الرسمي يبق من التشكيلات المكونة لمصادر التمويل المؤسسات عند مرحلة الإنطلاق، وإن كانت التكلفة مرتفعة فإنه يعرف إنتشار أو قبولا في السنوات الأخيرة ويعتبر بديلا محل أشكال التمويل الرسمية[1].

الفرع الثالث: التمويل من السوق الرسمية

تبدي المصارف التجارية تحفظا شديدا في إقراض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمصارف التجارية تحصل على معدلات ضمانات إضافية على الأقل 12,5% على شكل أراضي وعقارات، وتوفر المصارف بشكل رئيسي إعتمادات مالية على شكل (كشف الحساب) وقروض قصيرة المدى لمدة سنة وإعتمادات تجارية لإستيراد مواد خام أو شبه مصنعة .

وفي الواقع، إن المصارف التجارية تقدم قروضا على أسس شخصية إلى حد كبير وتطالب المقترضين بفتح حسابات بضمان الرواتب ومصادر دخل أخرى يمكن التحكم بها. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن المقترضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير قادرين على تقديم خطط عمل رفيعة المستوى أو حتى بيانات مالية للمصارف، و رغم أن مهنة المحاسبة ومؤسساتها شهدت تطورا إلى حد ما، فالتشريعات المحاسبية في بعض الدول لازالت غير متلائمة مع أفضل الممارسات وخاصة لمعايير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم التمييز بين المحاسبة المالية و محاسبة الضرائب، الأمر الذي يمكن أن يشوه سلوك المؤسسات ويعيق قرارات الإستثمار والتشغيل. ولا يوجد هناك متطلبات تشريعية للتدقيق الخارجي للبيانات المالية الأمر الذي قد ينتج عنه غياب الدفة في إعداد التقارير المالية، وعليه فإن هناك حاجة ملحة دليل مبسط خاص بالمحاسبة والتدقيق للحسابات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كجانب من تعزيز وجود بيئة مواتية. والتمويل الرسمي يتمثل في المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين وصناديق التوفير والإدخار، وأسواق رأس المال.[2]

في الأخير يمكن القول أن طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل في التمويل الذاتي والتمويل الرسمي والغير رسمي فيها عدة فروق في مزاياها وعيوبها، ومصادر التمويل الأخرى كالتمويل عن

[1] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص 69،68.

[2] ليث عبد الله القهيوي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

أسواق رأسمال والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الدولي. هذا ما تقدمه البنوك من مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: المصادر الأخرى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المصادر التمويلية، من بينها نجد مجموعة من المصادر الأخرى كتمويل المؤسسات المالية وتمويل رأس المال والتمويل الدولي.

الفرع الأول: التمويل عن طريق الأسواق المالية

في الحقيقة هناك إختلاف بين الباحثين حول تحديد مفهوم موحد لسوق رؤوس الأموال، ويرجع هذا التباين في المفاهيم إلى الخلط بين مفهوم سوق المال وسوق رؤوس الأموال ويعود ذلك إلى الاختلاف حول الترجمة العربية لمصطلحcapital market أوmarches des capitaux وسوف نأخذ بمفهوم سوق رؤوس الأموال، لأنه في إعتبارنا الأقرب للمعنى الصحيح.

أولا: تعريف سوق رؤوس الأموال

يعرف سوق رؤوس الأموال أنه " همزة وصل بين الإدخار والإستثمار من خلال عدة أدوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيئ الفرصة للأرصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لكي توضع في متناول أيدي الباحثين عنها[1].

كما يعرف على أنه " المجال الذي تعمل فيه الأسواق المالية، والمؤسسات المالية هي نشأة وسيطة بين طائفتين من الوحدات الإقتصادية في المجتمع وتعرف الوحدة الإقتصادية على أنها وحدة إستلام الدخل والتصرف فيه، والتي تنقسم الوحدات اقتصادية ذات الفائض المالي ووحدات ذات العجز المالي .[2]

ويمكن النظرإلى سوق رأس المال على أنه " المجال الذي يتم فيه الإنتقاء بين الوحدات الإقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقتراضها (المدخرين)، ومن ثم تنشأ وتتداخل داخل إطاره التنظيمي الأصول المالية[3].

---

[1] زياد رمضان، " **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012، ص 124.

[2] أحمد أبو الفتوح الناقة، " **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مؤسسة شباب الجامعة ، 1995 ،ص 16.

[3] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، " **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر2001، ص ص 118،117.

ويعرف أيضا بأنه السوق الذي تقوم فيه الحكومات والمصارف والمنظمات الدولية وشركات العمال بالإقتراض وإستثمار كميات من النقود ولفترات طويلة أو متوسطة وتتمثل أدوات سوق رأسمال فيما يلي :

1- أذونات الخزينة: عبارة عن صكوك تصدرها خزانة الدولة كاملة لمدة قصيرة تتراوح بين 15 يوم و91 يوم غالبا ما تصدر لمقابلة الغطاء المرتب على زيادة الإصدار النقدي .

2- الأوراق الخزينة: من الوسائل التقليدية التي استخدمت للدفع، ظهرت بعد النقود مباشرة، بحيث تمثل كمبادلات تصدرها الشركات المعروفة بمثابة مركزها المالي وسمعتها الضريبة في السوق وتتراوح فترة إستحقاقها بين ثلاثة أيام 270 يوم .

3- شهادات الإيداع القابلة للتداول: هي وثيقة دين تصدرها المصارف والمؤسسات المالية يبت فيها قيام المستثمر بإيداع مبلغ معين لديها الأجل معين يبدأ من تاريخ إصدارها الشهادة وينتهي عند الإستحقاق وبسعر الفائدة المعينة .

4- القبولات المصرفية: إحدى أشكال الإقتراض بحيث يصادق البنك على سحب معين فيصبح للسحب سمعة وقوة تمنحه قابلية التداول .

5- إتفاقية إعادة الشراء: عبارة عن قروض قصيرة الأجل يقل أجل إستحقاقها عن أسبوعين تستندينها المصارف بضمان أذونات خزانة تمتلكها، بحيث إذا لم يتمكن المصرف المقرض مالكها الأذونات الخزينة الضامنة للقرض[1].

6- الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية رأسمال الأصلي الذي تم بموجبه تأسيس المشروع ويحصل حامل السهم العادي على الأرباح في حال تحققها، ويتمتع حامل الأسهم العادية بحقوق جماعية كملاك مجتمعين وليسوا منفردين.[2]

7- الأسهم الممتازة: تلجا الشركة لتمويل عن طريق الأسهم الممتازة في عدة حالات منها:

- إذا كانت كلفتها أقل من كلفة الأسهم العادية.

---

[1] بن يمينة كمال، عطية حليمة ،"**الأسواق المالية ودورها في تمويل الإستثمارات في ظل الأزمات** "، دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية" مجلة المالية والأسواق، ص250.

[2] محمد الفاتح محمود البشير المغربي مرجع سبق ذكره، ص 176.

- عندما لا تتمكن المنشأة من طرح سندات، أو الحصول على قروض من البنوك ،
- عندما لا تنوي الشركة التوسع في أعمالها أو زيادة رأسمالها، أو زيادة الأعباء إن الأسهم الممتازة تتميز بأنها مصدر تمويل للمنشاة وذلك لعدم إلتزام المنشاة بسدادها في تاريخ معين أو عدم دفع التكاليف على رأسمال المقدم من المساهمين[1].

8- الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققتها الشركة من ممارسة نشاطها خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها إسم إحتياطي بغرض تحقيق هدف معين: إحتياطي إعادة سداد القروض أو إحلال وتجديد الآلات [2]

الفرع الثاني: التمويل عن طريق المؤسسات المالية

رغم المحاسن التي تتميز بها الأسواق، إلا أنها لا تستطيع تلبية جميع رغبات تمويل الأعوان الإقتصادية، من جهة لأن كثير من الأعوان ذات الفوائض المالية لا توظف جميع أموالها في هذه الأسواق. ومن جهة أخرى، لأن العديد من الأعوان ذات عجز مالي لا تتوجه إلى تلك الأسواق. وبهذا فان الوسطاء الماليين تجمع الأموال من أصحاب الفوائض لإقراضها إلى أصحاب العجز. فهي تقوم بإعادة توزيع المتاحات (الدخول).

أولا : تعريف المؤسسات المالية

يمكن تعريف المؤسسات المالية على أنها عبارة عن شركات أعمال، حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو الإلتزامات ومستحقات لدى الغير، أسهم، سندات، قروض بدلا من الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية، كما في المنشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق مالي .

[1] سمير محمد عبد العزيز، "**التمويل و الإصلاح خلل الهياكل المالية** "، مكتبة الشعاع الفنية، 1992، ص 35 .

[2] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 54،53

وتقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تندرج تحت التأمين الوقائي وتقوم بذلك شركات التأمين بصفة أساسية، كالتأمين على الحياة وضد السرقات والتأمين ضد مخاطر الحريق، والمعاشاة والتحويلات المالية، ويمكن تصنيف المؤسسات المالية الأخرى إلى :

1- الوسطاء الماليون: فهي تلك الفئة التي تتعامل في الأوراق المالية، التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق و تسمى الأوراق المالية الأولية وفي نفس الوقت تبيع هذه الأوراق في السوق الثانوية إلى المدخرين وتسمى بالأوراق المالية الثانوية .

2- المؤسسات المالية الأخرى: إن إعتبار المؤسسات المالية على أنها تمثل الوسطاء الماليين فهذا إعتقاد خاطىء، وتندرج تحت هذه الطائفة مجموعة أخرى والمتمثلة في :

- سماسرة الأوراق المالية.
- تجارة الأوراق المالية .
- بنوك الإستثمار وبنوك الرهن العقاري.

فيعتبر السماسرة وسيط بين المشتري وبائع الأوراق المالية، والذي يحصل على عمولة جراء هذه العملية[1].

أما تجار الأوراق المالية، فإن دورهم لا يقتصر على البحث عن الوسيط المالي بل يتعدى ذلك إلا أنه يشتري هذه الأوراق لحسابه ويأمل بيعها مستقبلا، غير أنه يتحمل مخاطر متعددة من جراء عدم التأكد على تحقيق أرباح واعدة .

أما فيما يخص بنوك الإستثمار وبنوك الرهن العقاري، فهي تتولى الأوراق المالية الجديدة في الأسواق المالية، حيث تتولى بنوك الإستثمار تغطية الإصدارات الجديدة من أسهم والسندات التي تصدرها الشركة أو المحليات، فهي تشتري هذه الأوراق ثم تقوم بعد ذلك بترغيب المستثمرين في إدخال هذه الأوراق في محفظة الإستثمار. وكذلك بنوك الرهن العقاري فهي تقبل الأوراق المالية كرهن لبناء المساكن الجديدة، فهي ليست وسيط مالي كالبنوك التجارية، وشركات التأمين فهي لا تخلق لنفسها أوراق مالية ثانوية كما تفعل البنوك التجارية، وإنما يقتصر دورها على نقل الأوراق المالية المصدرة من المنضمات إلى المستثمرين.

[1] حنفي عبد الغفار ورسمية قرياقص ،" **أسواق المالية وتمويل المشرعات** "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر،2005، ص 119.

الفرع الثالث: مصادر التمويل الدولية

يعني التمويل الدولي كافة انتقالات والحركات الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية)، فيمكن التطرق إلى مصادر التمويل الدولي بشكل مركز ومكثف بغية التعرف عليها، وأهمها ما يلي:

أولا: المصادر الرسمية الجماعية

تتمثل في الهيئات الدولية والإقليمية وفي الغالب يتم التمويل من هذه المصادر بشروط ميسرة نسبيا مقارنة بشروط مصادر التمويل الأخرى، ومن أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة ومؤسسة التمويل الدولي والبنوك وصناديق التنمية الأخرى الإقليمية.

ثانيا: المصادر الرسمية الثنائية

تتمثل المساعدات بين حكومتين أو بين هيئات حكومية في دولتين، وإن هذا المصدر يتضمن نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة إلا أنه يمكن أن يتضمن كذلك التمويل بشروط تجارية أو شبه تجارية، ومثال ذلك القروض تضمنها بنوك التصدير والإستيراد الحكومية أو توافرها.

ثالثا: البنوك التجارية في الدول المتقدمة

لم يكن لهذا المصدر أهمية كبيرة في التمويل الدولي في الفترات السابقة، إلا أن أهميتها تزايدت وخاصة خلال فترة السبعنيات وأصبحت من أهم مصادر التمويل الدولي، وبالذات لعدد كبير من الدول النامية بشكل خاص لدول أمريكا اللاتينية، إلا أن هذا المصدر للتمويل الدولي تراجع بشكل واضح بعد ذلك للأسباب التي لم يتم التطرق إليها.

رابعا: الشركات الأجنبية من خلال استثمارها المباشر

كان هذا المصدر من أهم مصادر التمويل الدولي في الدولة النامية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كان تاريخيا هو المصدر الأساسي الذي إرتبطت به أشكال التمويل الدولي الأخرى وقد حصل تحول واضح في مواقف الدول النامية من الشركاء الأجنبية نتيجة بروز قوة المعسكر الإشتراكي وإتجاه معظم الدول النامية إلى التحرير والإستقلال السياسي والاقتصادي وأدى هذا إلى التخلص من سيطرة الشركاء الأجنبية عليها وعدم إتاحة المجال للإستثمارات الأجنبية الجديدة إعتمادا على هذه الشركاء.

خامسا: الأسواق المالية الدولية

يتم من خلالها الإقتراض عن طريق إصدار السندات لبيعها في الأسواق المالية الدولية، وكان هذا المصدر أحد أهم مصادر التمويل الدولي خلال القرن التاسع عشر، لكنه أصبح يقتصر حاليا على عدد محدود جدا من الدول ومن أهمها المكسيك، البرازيل، كوريا الجنوبية.[1]

وخلاصة القول من خلال مصادر التمويل الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتمويل عن طريق أسواق رأسمال والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الدولي. هذا ما تقدمه البنوك من مصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولها أهمية كبيرة ودور بالغ في تحقيق التنمية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الصيغ الإسلامية

يقوم التمويل في هذه المصارف على أسس ثابتة من أهمها أن المصرف الإسلامي يسير وفق النظام الإقتصادي الإسلامي، ويلتزم بالظوابط الشرعية التي يضعها الإسلام الإستثمار المال، كتحريم الربا والغرر، وتحقيق العدالة لأطراف العلاقة التمويلية بالإعتماد على قاعدة الغنم بالغرم، لذلك فان الإطار العام الذي يحكم أساليب يتركز على :

أ . القيام بمهمة تجميع مدخرات المسلمين، وجذبها فعلا إلى الدورة الإقتصادية الحديثة كأموال وموارد كانت محبوسة بأيدي المتورعين عند الربا.

ب . تعمل أساليبه على تحرير المستثمر من النزعة السلبية ونتيح له فرصة المساهمة بشكل إيجابي في عملية الإستثمار داخل المجتمع.

ج . لا تتميز أنماط التمويل في هذه المصارف بأنها تقدم سيولة مقابل فائدة محددة، وإنما تقدم سلعا حقيقية يكون العميل بحاجة إليها.

ومن أهم الصيغ المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

الفرع الأول: التمويل بصيغ المشاركة

تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

[1] فليح حسن خلف، " **التمويل الدولي** " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 ص ص167،168.

أولا: المشاركة في صفقة معينة

هي إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كإستيراد سلعة وتنتهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح .

ثانيا: المشاركة الدائمة

هي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أنه يتم تحديد أجل معين لإنهاء هذه الشركة ،أي مشاركة طبيعة الأجل. [1]

ثالثا: المشاركة المتناقصة

هي إشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أوطريقة لإنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع مستقبلا، أي أنها إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أوأطراف أخرى إستثناء مشروع معين، حيث يساهم المصرف والشركاء في رأسمال المشروع بنسب معينة على أن يقوم الطرف الآخر بشراء حصة المصرف الإسلامي تدريجيا من الأرباح التي يحصل حتى تنتقل حصة المصرف بالكامل من المشروع إلى الطرف الأخر، ويخرج المصرف من المشاركة .[2]

كما تعد المشاركة أهم أصناف التمويل في الإقتصاد الإسلامي مبني على تقاسم الأرباح أو الخسارة وفق رأسمال مساهمة أوبعبارة أخرى هي شراكة حقيقية بين البنك والعميل، يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المردودية بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدة والضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية .[3]

الفرع الثاني: التمويل بصيغ المضاربة

تعرف المضاربة أنها عقد يقوم بها صاحب المال (المصرف) والمستثمر(المضارب) بإستخدامه في عملية الإستثمار بطريقة متفق عليها مسبقا، ويتناسب هذا النمط في التمويل المشاريع التي تمتاز بالمخاطر

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن،" **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية** "، الملتقى الدولي حول : الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ، 23،2011/02/24 غرداية، الجزائر، ص 11.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص 11.

والمردودية المرتفعة، ويتم توزيع حصص الأرباح أو الخسارة على أساس تناسبي ومنها يتحمل البنك الخسارة في حالات فشل المشروع بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي حالة التمويل بالمضاربة يصبح المصرف الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شريكان، بحيث يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته، ويكافئ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحققت) وفق نسب محدودة مسبقا، إلا أن هذا النموذج للمضاربة له سلبيات بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم التأكد من الربح، علاوة على معظم أصحاب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا يمسكون الدفاتر المحاسبية ولا يملكون حسابات واضحة كما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف في هذه الحالة كما أن البنك لا يمكننه مراقبة صاحب المؤسسات أثناء العمل لأن من الشروط المضاربة عدم تدخل صاحب المال في العمل، هذا بالإضافة إلى أن معظم البنوك الإسلامية لا يمول بصيغة المضاربة إلا نادرا والأسباب المذكورة لكن وفي حالة التغلب على تلك الصعوبات يمكن الاستفادة من هذه الصيغة بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل شح الموارد المالية وعدم إمتلاك تلك المؤسسات للرأسمال الكافي خاصة في بداية المشروع.[1]

الفرع الثالث: التمويل بصيغ المرابحة

المرابحة هي" أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءا على دراسة أحوال السوق أو بناءا على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا " أي أن يعلن البنك قيمة الشراء مضافا إليها مبلغ معين من الربح، أي أن يكون الطرفان (البنك والعميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضافا إلى الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع. ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للبنك.

والمرابحة هي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة والمساومة والمرابحة) حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن الشراء+ مصارف الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا: بأنها بيع السلعة بثمن شراءها زائدا ربحا معلوما يتفق عليه،

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن ،مرجع سبق ذكره، ص 11.

ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع إئتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته أما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه يجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء: " الأجل حظ في الثمن " والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الإستثمارات التي يحققها البائع من نشاطها ويسترشد بالعائد على حسابات الإستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة.[1]

الفرع الرابع: التمويل بصيغة الإيجار التمويلي

يتم تمويل البنك الإسلامي لهذه العملية كما يلي:

يطلب صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من البنك الإسلامي شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات التي يحتاج إليها، بعد أن يقدم للبنك كافة البيانات المتعلقة بذلك الأصل من المواصفاته. وسعره ومصدره (المورد)، ثم يقدم البنك بشراءه وتأجيره لصاحب المؤسسة تستغرق عادة مدة حياة الأصل إفتراضية أوالضريبة، ويكون ذلك يعقد إيجار فقط دون إشارة فيه إلى بيع الأصل في نهاية المدة، وعند إستيفاء جميع الأقساط يتم إبرام عقد آخر بين المستأجر والبنك على هبة هذا الأصل أو شراءه بسعر رمزي. ويعتبر الإيجار التمويلي صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إليها في بداية نشأتها إلى شراء أصول ثابتة، مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة.[2]

الفرع الخامس: التمويل بصيغة السلم

نوع من البيوع الجائزة شرعا ويعرفه الفقهاء بأنه " بيع موصوف في الذمة " (الشربين،1377) وفي تعريف آخر " أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل"(ابن قدامه 1392). ومعناه أن البيع هو مبادلة مال يأخذ صورا أربعة من حيث توقيت تسليم البديلين، الصورة الأولى: أن يتم تسليم الثمن و المبيع في وقت التعاقد على البيع ويسمى البيع النقدي أو الناجز أوأن يتم تسليم السلعة عند

[1] محمود سلامة سليمان الجويفل ،" **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم** " ، رسالة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص 33.

[2] سليمان ناصر، محسن عواطف، " **الإقتصاد الإسلامي : قراءة مفاهيمية تأصيلية** ،" مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011 ،ص 193.

التعاقد وتأجيل تسليم الثمن إلى وقت مستقبلي يتفن عليه سواء دفع الثمن كله مرة واحدة ويسمى البيع إلى أجل أو سيئة، أو على دفعات ويسمى البيع بالتقسيط والصورة الثانية: وهي عكس الأولى بأن يتم تسليم الثمن عند التعاقد ويتأجل تسليم المبيع أو السلعة إلى أجل مستقبلي يحدد وهذا هو بيع السلع فهذه الصور جائزة شرعا أما الصورة الثالثة: فإنه يتم التعاقد على البيع ويتأجل تسليم الثمن والمبيع معا في وقت مستقبلي ويسمى بيع الكالئ بالكالئ أي المتأخر بالمتأخر أوالعقد لأجل فهذه الصورة منهى عنها شرعا[1].

الفرع السادس: التمويل بصيغ الحسن

هو دفع مال أو تمليك شيئ له قيمة، بمحض التفضيل على أن يرد مثله بالذمة، شريطه أن يكون ذلك العوض القرض مخالفا لما دفعه،[2] ومن بين الأساليب التي إعتمادها لتوفير التمويل اللازمة للقرض الحسن مايلي:

أ . مدخرات بعض تقديم المواطنين القادرين.

ب . إسهام الجمعيات الأهلية الخيرية.

ج . الصدقات التطوعية التي يتبرع بها المسلمون[3].

وأخيرا، فإن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تلتزم في جميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية، من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة وللوصول إلى تنمية إقتصادية أساسها التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة،و تسعى إلى تحقيق بملائمتها لتمويل مختلف القطاعات ولاستخدامها لمختلف الآجال، وهذا ما يجعل العديد من هذه الصيغ صالحا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمياز.

[1] محمود سلامة سليما ن الجو يفل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، " **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، " الطبعة الأولى ، دار الحامد ، الأردن ،2007، ص 108.

[3] محمد عبد الحليم ،" **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 05، دار الخلدونية، مارس 2005 ص ص 16،20.

المبحث الثالث: التجارب الدولية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت الدول لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب جد ناجحة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الدعم المالي، سواء عن طريق إنشاء صناديق وهيئات متخصصة في منح التسهيلات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو في جانب وضع التشريعات التي تسهل على تلك المؤسسات على التمويل من مصادر أخرى، وتؤكد تجارب العديد من الدول، مثل اليابان وألمانيا وتونس وغيرها من الدول المتقدمة والنامية، أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

وصل الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات في بعض الدول إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات خاصة بهذه المؤسسات.

المطلب الأول: تجارب حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيها هذا القطاع على المستوى القومي كأحد وسائل التمويل الاقتصادي، فهناك العديد من الدول لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها دورا مهما في حل العديد من المشاكل كاليابان وألمانيا وماليزيا وغيرها من الدول المتقدمة.

الفرع الأول:التجربة اليابانية

يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع خطط العمل، الأمر الذي انعكس على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسط. اليابان باعتبارها قوة اقتصادية ضخمة، بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، معتمدة في ذلك على مجموعة من السياسات الحكومية لدعم هذا النوع من المؤسسات والتي تتمثل في[1] :

أولا: تسهيل الحصول على التمويل

حيث تعددت مصادر التمويل، ويمكن ذكرها فيما يلي:

1 . البنوك التجارية: تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]. ضو نصر، علي العبسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،5.

2 . هيئات التمويل الحكومية: تمنح القروض لهذا النوع من المؤسسات ولديها فروع منتشرة في مناطق البلاد.

3 . نظام القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقوم به **Credit gurantee corporation** وهي تمتلك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان.

كما يوجد مؤسسات أخرى تمويلية مخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة منها هيئة التمويل الشعبية و هيئة تمويل الصناعات والبنك المركزي للجمعيات التعاونية والتجارية والصناعية، حيث الهيئتان الأولى والثانية بتنفيذ سياسات الإقراض للمؤسسات الصغيرة، كما تقوم هيئة التمويل الشعبية بتقديم قروض في الحالات الطارئة وعند الضرورة لتمكنها من مواجهة التقلبات مثل حالات الكساد والإفلاس.

ثانيا: توافر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة

أثناء إعادة بناء الاقتصاد الياباني أعطيت الأولوية للصناعات الأساسية في المرحلة الأولى، وعندما تم تحقيق النمو المستهدف في هذه الصناعات برزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية، وتحقيقا لهذا الغرض قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة منها:

. إنشاء وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة في عام 1967 تقوم بالمساعدة على تحديث المنشآت الصغيرة وتقوم خدماتها في مجال التمويل وأنشطة التدريب وتطوير التكنولوجيا، كما تعمل هذه الهيئات والمؤسسات طبقا لما تستهدفه سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة في تحديث وتحسين

هيكل الاقتصاد، تحديث النظام الضريبي، وتصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الباطن.

. الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ مهامهما سنة 1999، والهدف من إنشائها هو القيام بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المحاور التالية:[1]

- ✓ توجيه وتمويل المؤسسات من أجل تحديث أساليب العمل والإنتاج من خلال توفير المساعدات المالية والخدمات الاستشارية.
- ✓ إنشاء نظام خاص من أجل التأمين عن حالات التعثر والتخلف في سداد القرض وأقساطه.

[1]. بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، " **إضاءات على بعض التجارب الدولية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17،18/2006، ص 8.

توفير برامج وأنظمة خاصة للحماية من الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و يقوم هذا النظام بتغطية ما يقارب 400 ألف مؤسسة. فمثلا تقوم شركة التمويل الياباني للمؤسسات الفتية **JASMEC** بسداد ديون المؤسسة الصغيرة المتعثرة اتجاه المؤسسات الصغيرة الأخرى التي تتعامل معها حتى لا يكون إفلاس المؤسسة سببا في إفلاس مؤسسات أخرى.

الفرع الثاني: التجربة الألمانية

تعتبر ألمانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 50 مليون أورو، حسب هذا التعريف توجد في ألمانيا حوالي 3.4 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة. تشتغل في مجالات عدة كالحرف، التجارة، الصناعة، الخدمات، السياحة وغيرها، وتمثل 99.7 % من مجموع المؤسسات في ألمانيا، وتحقق رقم أعمال يعادل 43.2 % من رقم الأعمال الإجمالي في البلد، و70% من مجمل اليد العاملة (حوالي 20 مليون عامل)، وما يقارب 80% من الممتهنين يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تنتج قيمة مضافة تقدر بـ 57%، وتمثل 46% من مجموع الإستثمارات المنجزة في ألمانيا.[1]

لقد استخدمت الحكومة الألمانية عدة سياسات من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على المكانة التي تحتلها في الإقتصاد الألماني، منها السياسة الجبائية والضريبية التي من خلالها تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيض جبائي، حيث حصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 على تخفيض بحدود 8 ملايين أورو. ومن أهم الاجراءات المعمول بها في ألمانيا من أجل تنمية ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- حرص الحكومة الفدرالية على الحد من العوائق البيروقراطية التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعت الحكومة نهاية 1999 مجموعة مكلفة بدراسة كيفية تحسين فعالية الإجراءات والنظم المعمول بها وتقديم الاقتراحات اللازمة.

- أما بالنسبة للتمويل عمدت السلطات الألمانية إلى تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة من الإجراءات المساعدة لتلبية احتياجاتها التمويلية، فنجد مثلا في 2001 مبلغ 5.6 مليار أورو خصص ليمنح على شكل قروض بمعدل فائدة تفضيلي، إضافة إلى هذا فإن البنكين:

[1]. رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

(**la deutsche ausgleichsbank et le kreditanstalt fÜr wiederaufbau**) قام بإنشاء آليات مساعدة يمكن لجميع المؤسسات المبتدئة والقائمة على حد السواء من الاستفادة منها، حيث تم الموافقة سنة 2001 على منح قروض تصل في مجملها إلى 10 مليار أورو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن اعتماد برنامج تمويل من أجل خلق المؤسسات وضع خصيصا من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة الناشئة يصل إلى 50.000 أورو، والذي يضمن للبنوك تغطية بنسبة 80%، إضافة إلى هذا من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين للحصول على التمويل اللازم، فإن السلطات وضعت عدة نظم من أجل ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: تجربة كوريا الجنوبية

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذا النوع من الصناعات. وقد منحت الدولة حوافر وإعفاءات ضريبية لنشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي:[1]

- إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك.
- تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث وجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.
- الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي. ومن أمثلة ذلك الإستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد، وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير.
- الإحتياطات، حيث ينظر إلى مختلف الإحتياطات على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب. ومن أمثلة ذلك، احتياطي الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التكنولوجيا، وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية، وخسائر الاستثمار الأجنبي.

[1]. صلاح حسن، " **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكل البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2011، ص 133.

كما أنشأت كوريا " هيئة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة " لتقوم بعدد من المهام لعل أهمها:

1. توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات.

2. الإعفاء الجمركي التام أو نسبة 80% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أولإدارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية.

3. إعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك.

نظرا لأهمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الكوري، تم في عام 1961 إنشاء بنك متخصص لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية لهذا القطاع ... كما تم في عام 1989 إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف مساعدة الحكومة في وضع السياسة العامة لتنمية هذه المؤسسات، وتتركز الخطوط الأساسية لهذه السياسة في: تحديث وسائل الإنتاج، الاتجاه إلى الصناعات التصديرية، تشجيع الإدماج وتقوية الأنشطة التعاونية، إنشاء مراكز الإرشاد والمدارس الصناعية، تقديم الخدمات والمشورة الفنية والإدارية.

الفرع الرابع: التجربة الماليزية

على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية نسبيا في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أثبتت تميزا ملفتا بين الدول الناجحة في مجال تنميتها، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة ودورها في تعزيز النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل هذه المؤسسات أكثر من (90%) من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005. كما تميزت هذه التجربة بحجم المساندة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات، عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60% بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية ولعل من أهمها[1]:

[1]. خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 179.

1. تأسيس هيئة متخصصة بتنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1996، تسعى من خلالها خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على المنافسة في سوق حرة، ولجعلها متكاملة في التنمية الصناعية الماليزية وقادرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

2. إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة وبشروط مشجعة من سقوف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت، ومعدلات فائدة متدينة بحد أعلى 4% وفترة سداد من 10 إلى 15 سنة للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح حتى سنتين وحتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأس المال العامل.

3. تقديم التسهيلات المالية والضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل إعفاءات ضريبية، والتسهيلات المالية غالبا ما تكون على شكل منح من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50% من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات، وهذه المنح تقدم إما:

- ✓ لتطوير المنتج وصناعته
- ✓ للحصول على شهادات وأنظمة إدارة الجودة
- ✓ لمساعدة رواد الأعمال النساء

4. تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل المؤسسة الإنتاجية الوطنية (**NPC**) مثل برامج إدارة الجودة، وبرامج إدارة الإنتاجية، وبرامج الإدارة المتميزة وغيرها.

5. تقديم المنح والحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة بهدف دعم قطاعات معينة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو بهدف تطوير أنشطة معينة خاصة بالمنشآت (التسويق، التعبئة التغليف...) سواء من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية كحوافز الاستثمار لشركات التكنولوجيا حوافز تعزيز العلاقات الترابطية الصناعية، وحوافز إنتاج الآلات والمعدات المتخصصة وغيرها. أو من قبل هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية كمنحة تنمية الأسواق ومنحة ترويج الإسم التجاري.

المطلب الثاني: تجارب حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

إن نجاح تمويل المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول التي كانت مشكلة من حيث الظروف الإقتصادية والإجتماعية لواقع البلدان النامية، فهذا القطاع يستفيد أيضا من تجارب بعض الدول التي أصبحت ذو أهمية اقتصادية والاستفادة منها.

الفرع الأول: التجربة التونسية

تُعد التجربة التونسية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الدعم المالي من التجارب الهامة والرائدة على المستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات إقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل مستديمة بغية توطين العمالة، ذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها:[1]

1. إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات الإقتصادية برأس مال مساهم حيث طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الأتي:

- 46% لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة
- 54% بعض المؤسسات الحكومية

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة، من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض (10.000) دينار للعاديين و(33.000) دينار للجامعيين وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5% سنويا وبفترات استرداد بين ستة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

3- إحداث الصندوق الوطني للتشغيل سنة 2000 مهمته تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن العمل، من خلال تمويله لدورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية.

[1]. خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 177.

4- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمته ضمان الأشخاص الغير القادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

4- إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان و المستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.

5-الإعتماد على جهات ريفية من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني.

6- تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل بنك التونسي للتضامن، لعرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية، حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات.

7- إعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض أقرب ما يمكن، بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء.

8. إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للتضامن.

لعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعا والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات، سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموما، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل.

الفرع الثاني: التجربة المصرية

تُعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى سنة1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووضع حزمة من البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي:[1]

1 . المساعدات في مجال التمويل: تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:

- بنك التنمية الصناعية
- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية، وظيفة هذه الشركة ضمان نسبة 50% من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.
- جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشأ سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري والحد من مشكلة البطالة. كما يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

✓ برنامج الحاضنات الصناعية، وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم رعاية والتأهيل.

✓ برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.

✓ برنامج المجمعات الصناعية وذلك بالإتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.

✓ برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

جمعية رجال الأعمال (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال) حيث تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخليها، ومساندتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى

[1]. بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 12،13.

القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل، ويراعى في منح القروض أن يكون حجمه متوافقا مع نوعية العمل، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة، وقد قدمت هذه اللجنة حتى عام 2000 خدمات لحوالي 60 ألف مشروع، وقد قدر إجمالي القروض المقدمة حوالي 125 مليون دولار أمريكي.

كما تم إنشاء بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية اللذان يلعبان دورا بارزا في مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح الأسواق الخارجية أمامها، وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، إلى جانب ما سبق ذكره يتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي:

- ✓ أصحاب المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون.
- ✓ الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المؤسسات ص و م في المؤسسات العامة والخاصة.
- ✓ المشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المشروعات الصغيرة، إذ يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة منفذة وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسة السياحية ومؤسسات الترقية العقارية.

ومن خلال استعراض هذه التجارب الناجحة للعديد من الدول، تم الاستفادة منها في صياغة بعض التوصيات كإتباع بعض السياسات و الإجراءات الملائمة، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع، والإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.

الفرع ثانياً : تجربة مملكة البحرين

لا شك أن النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر مسئولية مشتركة ينبغي أن تتضافر فيها جهود المؤسسات الحكومية المعنية والغرف التجارية والصناعية وكذلك المنتج والمستهلك ، وفي إطار هذه النظرة فإن هناك العديد من الإجراءات والخطوات التي اتخذت في مملكة البحرين سواء من الجهات الحكومية المعنية أو غرفة تجارة وصناعة البحرين للاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: دور غرفة تجارة وصناعة البحرين في رعاية وتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

تضع الغرفة نفسها دائماً موضع المسئولية إزاء عملية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعة منها ومن هذا المنطلق فقد عمدت الغرفة إلى تشكيل لجنة رئيسية من منتسبيها وهي لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تغطى مختلف الأنشطة والتخصصات الصناعية حيث تضم هذه اللجنة نخبة ممن يتمتعون بالخبرة في المجال الصناعي من أجل الاستفادة من خبراتهم لمتابعة شئون الأنشطة الصناعية التي يعملون فيها وبلورة الآراء والمقترحات لتجاوز المعوقات وتطوير مسارات العمل الصناعي . ولا شك ان الغرفة طوال تاريخها الطويل تقوم بإسهامات متميزة لدعم جهود الدولة التنموية في كافة المجالات وإمدادها بالمقترحات العملية البناءة لتطوير حركة التنمية الصناعية في البلاد . كما ان الغرفة وهي تقدم خدماتها للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الدولة لا تفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة فهي تقدم خدماتها لجميع هذه المؤسسات على حد سواء.

ومن هنا يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد بصورة أو بأخرى من كافة الخدمات التي تقدمها الغرفة للمؤسسات العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة الصناعية والتجارية والخدمية . وبالإضافة إلى ذلك فإن الغرفة في إطار سعيها لتطوير القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي بما يضمه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة فإنها تقوم بتقديم الخدمات التالية:

1-إجراء دراسات ميدانية حول النشاط الصناعي عن طريق الاستبيانات التي يتم توزيعها على المؤسسات الصناعية للقطاع الخاص وتبويب نتائج هذه الاستبيانات وبياناتها ومؤشراتها بهدف التوصل إلى التوصيات اللازمة لتطوير مؤسسات القطاع الخاص الصناعي .

2- ان تطور عملية التنمية الصناعية في مملكة البحرين ودخول القطاع الخاص ميادين جديدة متنوعة في النشاط الصناعي قد تطلب من الغرفة مضاعفة جهودها في مجال المتابعة الميدانية لهذه الأنشطة الصناعية للوقوف على صعوبات العمل ومستلزمات التطوير وفي هذا المجال فإن الغرفة تسعى دائماً عن طريق لجانها المختلفة والمسئولين فيها ومن خلال الزيارات الميدانية التي يتم القيام بها للمناطق الصناعية الى زيادة التسهيلات المقدمة لهذه المناطق.

3 - تمثيل المؤسسات والشركات التجارية والصناعية في اللجان الحكومية والهيئات والمؤسسات بهدف التنسيق مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في الشئون المتصلة بتطوير العمل في القطاع الخاص الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات . ووضع الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تواجه المنشآت الصناعية . حيث تبحث هذه اللجان في اجتماعاتها العديد من الأمور التي تهم مؤسسات القطاع الخاص في المقام الأول وتساعد على تطويره.

4 - السعي لتوفير وإتاحة سبل التمويل المناسبة والملائمة لأوضاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، حيث كان للغرفة في هذا المجال دوراً هاماً في تأسيس بنك البحرين للتنمية ليمارس دوره في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعة والتجارة الأمر الذي يساعد على تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة الصناعية والخدمية، كما تؤكد الغرفة في العديد من المناسبات على ضرورة قيام البنك بدوره في تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل الاستثمار في هذه المشاريع إضافة إلى توفير الخدمات الاقتصادية الأخرى مثل توفير دراسات الجدوى الاقتصادية والإستثمارية وكذلك المشاركة في تقديم التمويل اللازم لتطوير الصادرات البحرينية.[1]

5- تساهم الغرفة في تنمية القدرات التسويقية للمنتجات الوطنية من خلال العمل على تشجيع المستثمرين على إقامة الشركات المتخصصة في تسويق المنتجات الوطنية ، ووضع برامج للترويج المشترك لهذه المنتجات، والتنسيق مع الجهات الحكومية من أجل تقديم الدعم والتشجيع اللازم لتنمية الصادرات الصناعية والسعي لدى الجهات الحكومية لتوفير الحماية المناسبة للمنتجات الصناعية الوطنية بما يمكنها من

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص ص9، 10.

تعزيز مواقعها في السوق المحلية والعالمية، وذلك من خلال المشاركة في اللجان أو الهيئات الرسمية التي يتم تشكيلها لدراسة كافة هذه الأمور.

6- تعمل الغرفة على تدعيم مراكز التدريب المهني القائمة سواء تلك التابعة للأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص من أجل تلبية احتياجات مشاريع القطاع الخاص الصناعي من الكوادر الفنية والمهنية والإدارية المختلفة، وفي الوقت نفسه فإن الغرفة تسعى إلى تكثيف تبادل التجارب والخبرات والدراسات الصناعية بين الغرف وإتحاداتها في الدول المختلفة.

7-تعمل الغرفة على توفير وتحسين كفاءة الخدمات الأساسية للمشاريع الصناعية في المناطق الصناعية وفي مقدمتها خدمات الطاقة والمياه والهاتف والتلكس ونقل المخلفات والصرف الصحي وغيرها إضافة إلى العمل على تحسين إجراءات الصيانة الدورية لهذه المرافق لضمان تشغيلها بشكل مستمر دون إنقطاع بمالا يؤثر على سير العمل في هذه المشاريع، إلى جانب ذلك فإن الغرفة تسعى للحصول على أسعار تشجيعية لهذه الخدمات وخاصة الطاقة الكهربائية والمياه بما يلبي إحتياجاتها التطويرية.

ثانياً :تأسيس بنك البحرين للتنمية لخدمة قطاع الأعمال والتجارة:

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته في 02 يناير 9990 كمؤسسة تنمية مالية رائدة في البلاد، وقد عهدت الحكومة إلى البنك بمهمة أساسية تتمثل في تعزيز الاستثمارات في البحرين بهدف تنويع القاعدة الإقتصادية بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتحقيق المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الإجتماعية والاقتصادية في البلاد بشكل عام.

ويساهم البنك في توفير رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات وبدائل الاستيراد والتطوير التكنولوجي والخصخصة وتطوير الموارد البشرية ، كما يساهم البنك في تطوير وتأسيس المشروعات الإنتاجية.

وتتمثل أهم الخدمات المالية للبنك فيما يلي:

*المساهمة في توفير التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها والقائمة المرخص لها بالعمل في مملكة البحرين في مجال التصنيع والمعالجة وكذلك للبحرينيين العاملين لحسابهم الخاص والمهنيين العاملين في قطاع الخدمات.

* تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل الموجودات الرأسمالية وأجزاء أساسية من رأس المال العامل.

*المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الجديدة فضلاً عن المشاريع القائمة.

*تأجير المعدات.

*تمويل رأس المال العامل عن طريق شراء مواد خام للمشاريع.

*الترتيب لتمويل صادرات للبضائع المصنعة في البحرين

* يقدم البنك قروضاً لمساندة المؤسسات الصغيرة التي تمارس الأنشطة الصناعية المختلفة فضلاً عن المهنيين مثل الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم في قطاع الخدمات . وقد يصل الحد الأقصى لهذه القروض إلى % 92 من التكلفة الإجمالية للمشروع أو مبلغ52.222 دينار بحريني ، أيهما أقل.

ثالثاً : تأسيس وحدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة:

تتمثل مهمة هذه الوحدة في تزويد وإرشاد المستثمرين المحليين والأجانب بالإجراءات والمعلومات الصناعية اللازمة والأساليب التي يجب اتخاذها من اجل تطوير وتكامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك باتباع كافة الأساليب المتاحة لدى الوزارة .ويمكن إيجاز أهم أهداف هذه الوحدة فيما يلي:

1-تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكات معلومات عالمية ومحلية التي قامت الوحدة بالأعداد لها مسبقاً بالاتفاق مع عدة هيئات ومراكز محلية ودولية حيث تتمثل هذه المعلومات أساساً في مجالات التقنية وأسواق التصدير ورأس المال المشترك وفرص الاستثمار وغير ذلك.

2- إرشاد المستثمرين لاختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الوضع الصناعي والاقتصاد الوطني وذلك للاستفادة من الخبرة المتاحة وذلك في مجالات تطوير القدرات الإدارية وخطط العمل والتسويق للتصدير والمساعد المالية وغيرها.

3- إرشاد المستثمرين بأساليب الإدارة الصناعية المثلي وكذلك النواحي الإدارية في التسويق ومعاونة المستثمرين في الاتصال بالجهات المعنية ذات الخبرة في المجالات المختلفة ومنها مجالات تهيئة المستثمرين وخاصة الجدد منهم وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.[1]

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

4 – مساعدة وإرشاد المستثمرين في إجراءات استخراج الرخص الصناعية ، والتعرف على الامتيازات والحوافز التي تقدمها وزارة النفط والصناعة والوزارات الأخرى ، وكذلك الموارد المحلية المتاحة التي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها.

5-إعداد وترتيب الندوات والمؤتمرات المتخصصة حول تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح لنا أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتنوعة، منها ما هو مصدره داخلي أي تمويل عن طريق الملكية يضم هذا الأخير التمويل بالأسهم العادية و الممتازة، كذلك التمويل الذاتي بالأرباح المحتجزة ومخصصات الإهتلاكات والمؤونات ،منها ما هو خارجي كالسندات، الإئتمان التجاري والائتمان المصرفي اللذان يقدمان مجموعة من القروض المختلفة من حيث الآجال والاستخدامات هذا بالإضافة إلى تشكيلة حديثة تتضمن مصادر تمويل أخرى بخلاف التقليدية كالتمويل التأجيري ومؤسسات رأس المال المخاطر والفوترة والتمويل البنكي الإسلامي لكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاته وأخرى متعلقة بالمصدر الممول تحول دون تطورها ونجاحها من أجل النهوض بهذا القطاع وإنعاشه عملت الدول على إنشاء عدة هيئات داعمة ومساندة من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

الجزائر من بين الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية، بسبب فشل السياسة السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات، فكان لابد من إعادة النظر في هذه السياسات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى ما عرفته المؤسسات الضخمة من عمليات الهيكلة التي سمحت تقنيتها إلى مؤسسات أصغر حجما، نجد أن الجزائر اعتمدت العديد من الأجهزة التي من شأنها إعادة إدماج العمال المسرحين، عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمول عن طريق القروض البنكية.

ولقد ساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ومن دون ذلك فإن المؤسسات تعرضت منذ البداية إلى العديد من العراقيل ومعوقات خاصة من طرف البنوك التي تتماطل في تقديم القروض في ظل انعدام ضمانات عينية، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات في بعث التنمية المحلية فإن الحكومة لجأت إلى خلق آليات جديدة تحت البنوك على تقديم القروض وذلك عن طريق صناديق إنشاء وطنية لضمان مخاطر القروض.

وبالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الإقتصادية نحو التنوع الإقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، ويظهر ذلك من خلال إتباع سياسات نقدية، وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي.

ضمن هذا السياق تندرج هذه الدراسة التي هدفت إلى تكوين رؤية فكرية عن تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر إليها كأفضل وسيلة للإنعاش الإقتصاد (نحو الإقتصادي) والاجتماعي(توفير مناصب العمل) وجلب الثروة، فسنحاول في هذا الفصل معرفة هذه المباحث التالية :

المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث:آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن توجه الاقتصاد الجزائري لمسار الانفتاح وتبني ميكانيزمات اقتصاد السوق أحدث نقلة نوعية شهدت ضمنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا رغم العراقيل التي واجهتها للاندماج الفعلي والتام في النسيج الاقتصادي، حيث أصبحت تعد هذه المؤسسات النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري وهذا بفضل وضع بعض الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لهذا القطاع حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفتحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

لقد شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسوم توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع اعترافا بأهميته، مبرزا دور السلطات العمومية والمحلية لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم من طرف المبادرين حاملي الأفكار الاستثمارية والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات الأجنبية غاية في بعث وإرساء ثقافة وروح المبادر في المجتمع.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، وابتداء من العام 1958، وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات والوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد لاقتصاديات البلد المستعمر، ومنها:[1]

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض اليد العاملة؛
- توفير بعض السلع والمنتجات محليا بأقل تكلفة؛

[1]- يوسف حميدي، " **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 . 2008، ص 77.

- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

حيث كانت حوالي 98 من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي.[1]

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا أساسه في صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية. وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادرو في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي. أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وذلك في إطار عمليات التأميم وكذلك برامج التنمية. هذا من جهة ومن جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أوالبلدية.[2] حيث كان يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة، وقد سلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالقانون الأول الخاص بالاستثمار سنة 1963، وقانون التسيير الاشتراكي الذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات.[3]

وبصفة عامة، لم تكن هناك أي سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع طيلة الفترة من 1963 إلى 1980، فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهظة.

أما مع بداية الثمانينيات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني قصد التخفيف من حدة الأزمات والتقليل من التبعية، فقد تم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها: القانون

[1]- ريمي رياض، ريمي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 7

[2]. يوسف حميدي، نفس المرجع السابق، ص 77

[3]. الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 71

المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، القانون رقم 01/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية.[1] حيث تم تخصيص مبلغ قدره تسعة مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من

1980 إلى 1989 للاستثمارات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2] موزعة بين مخططين خماسيين الأول (1980 . 1984) بـ (03) مليار دج، أما المخطط الخماسي الثاني من (1985 . 1989) بـ (06) مليار دج.

أما مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وأهم ما ميز هذه الفترة هو قانون النقد والقرض رقم 90 . 10، بعدما نجم عن النظام المالي خلال السنوات السابقة العديد من الاختلالات المالية، كارتفاع معدلات التضخم، البيروقراطية ونمو السوق الموازية. حيث يمكن القول بأنه المرحلة الفاصلة التي فرقت بين مرحلتين مر بها الاقتصاد الجزائري، إذ كان نقطة الانطلاق نحو اقتصاد يعتمد على أدوات الاقتصاد الحر. كما قامت الجزائر في سنة 1992 بإصلاحات ضريبية معمقة، وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار)، وقد صدر هذا القانون لتدعيم إدارة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.[3] لكن في الواقع، اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجمود المحيط العام، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب تراجع نمو الاقتصاد الوطني، ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات، والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، كل هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهذا التوجه باشرت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والقيام ببرامج التعديل الهيكلي المبرمة مع الصندوق النقد الدولي. برنامج التعديل الهيكلي الأول (1994 . 1995)، (برنامج التعديل الهيكلي الثاني 1995 . 1998). كما باشرت الجزائر بالقيام وتبني الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

عموما وأمام كل هذه التطورات للاقتصاد الجزائري والصعوبات التي مر بها خلال هذه الفترة، إلا أنه شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا من حيث التعداد، حيث بلغ عددها سنة 1994 حوالي 26212 مؤسسة ليصل إلى 159507 مؤسسة سنة 1999.

[1]. الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 73

[2]. يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 85

[3]. الطيب داودي، نفس المرجع السابق، ص 74

الفرع الثاني: تطور المؤسسات ص و م 2001 . 2016

عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصاديين، حيث تكمن هذه البرامج خاصة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي (2010 . 2014) لتوطيد النمو الاقتصادي، لقد عملت هذه الأخيرة على تحسين المناخ الاستثماري وعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو . متوسطي، وكذا توقيعات ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 . 18 في 12 ديسمبر 2001.

الجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2001 . 2016 كما يلي:

الجدول رقم (3-1) : تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني 2001 . 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191

2011	511856	99,88	572	0,12	512428
2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، 2001 . 2017، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ : 717427 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـ : 09,75%، حيث كان يبلغ العدد الإجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ:179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ: 786989 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 607079 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 ليبلغ عددها 390 مؤسسة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الشكل رقم (3–1) : تطور تعداد المؤسسات ص و م 2001 . 2016

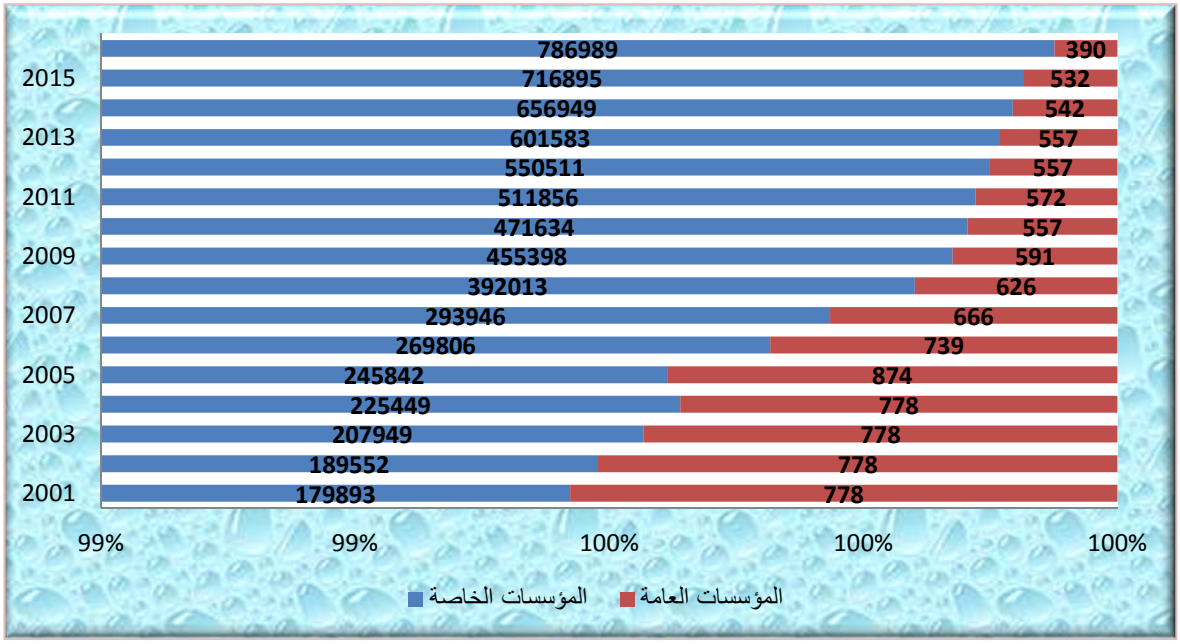

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات الأنشطة تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث الحجم وحسب قطاع النشاطات.

الفرع الأول: التوزيع حسب الحجم

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2016 التي بلغ عددها 787379 مؤسسة بالإضافة إلى مجموع النشاطات الحرفية البالغ عددها في نفس السنة بـ: 235242 نشاط حرفي، أي المجموع الكلي يعادل 1022621 مؤسسة ونشاط حرفي، كما يلي:

الجدول رقم (3-2): توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2016

حجم المؤسسة حسب العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
أقل من 10 عمال	993170	**97.12**
من 10 إلى 49 عامل	26281	**2.57**
من 50 إلى 249 عامل	3170	**0.31**
المجموع	**1022621**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، الجزائر، ص 09

من الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97,12 % ،من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بلغ عددها سنة 2016 بـ: 26281 مؤسسة أي بـ: 2,57 % من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 3170 بـ: 0,31 % من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة إنشاء وخلق المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، و من جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية أكبر من المؤسسات المصغرة. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم (3-2) : توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2016

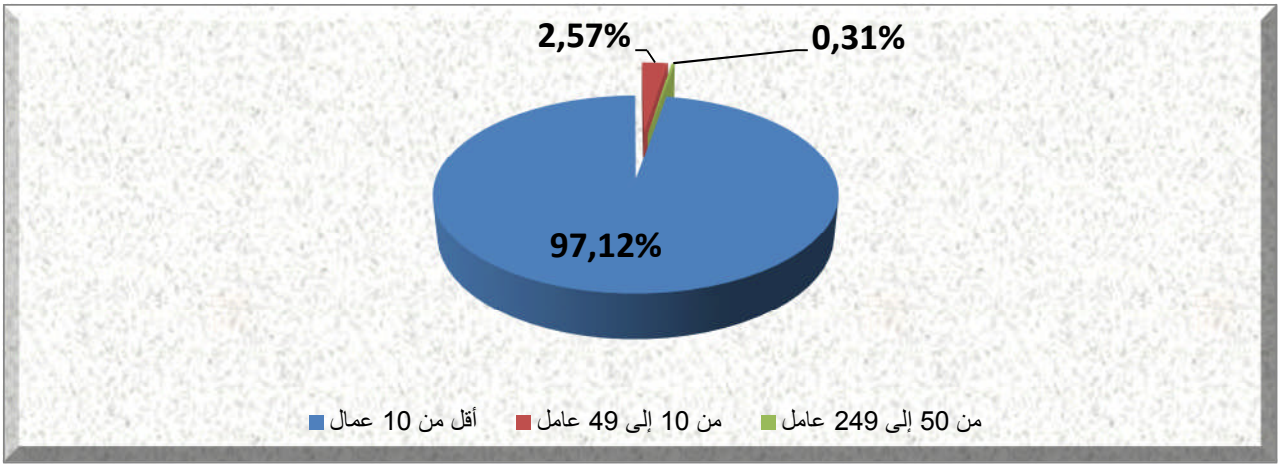

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات ص و م حسب قطاع النشاطات لسنة 2016

أولا: المؤسسات الخاصة

كما ذكرنا سابقا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بما فيها النشاطات الحرفية بلغ 1022621 سنة 2016، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات والبقية للقطاع العام، إلا أن القطاع الخاص يتكون من مجموعتين أساسيتين: أشخاص معنوية التي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الخاصة، بـ 575906 مؤسسة خاصة معنوية، ومؤسسات خاصة تابعة لأشخاص طبيعية وهم أصحاب الحرف أو المهن الحرة وأصحاب نشاطات الصناعة التقليدية.

من هذه الإحصائيات نتطرق إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات الخاصة بالأشخاص المعنوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3) : توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	302564	52,53
البناء والأشغال	174848	30.36
الصناعة	89597	15.55
الفلاحة والصيد البحري	6130	1.06
خدمات متعلقة بالصناعة	2767	0.48
المجموع	**575906**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 10

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى أكبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع بـ: 302564 مؤسسة، أي بنسبة 52,53%. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30,36%، بـ: 174848 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 15,55 %، ثم الفلاحة والصيد البحري 1.06% وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0.48%.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية .كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ

الاستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة وما زال هذا القطاع يستقطب مقاولين جدد شاهدا لعمليات خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة مستمرة.

الشكل رقم (3-3) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016

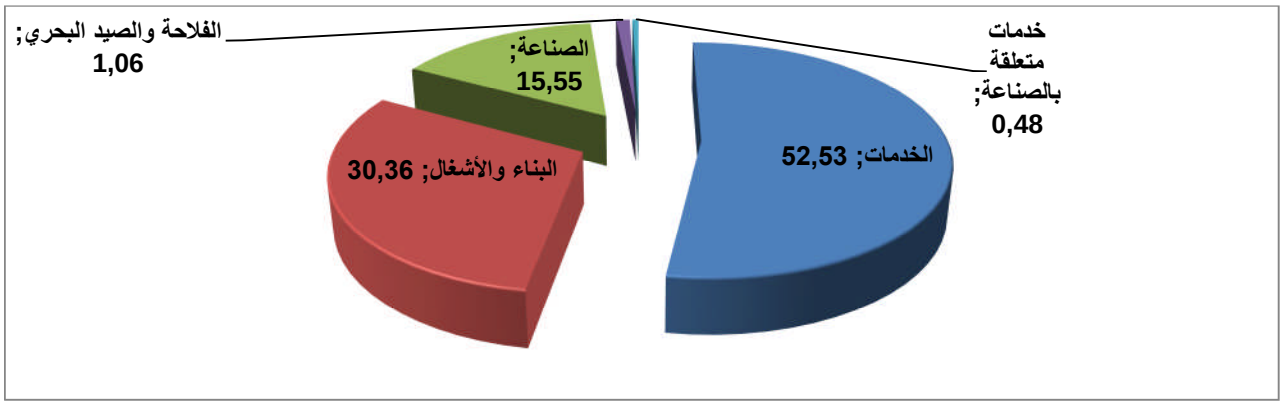

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: المؤسسات العامة

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 390 مؤسسة سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 0,04 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) : توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة %
الخدمات	81	20.76
البناء والأشغال	28	7.17
الصناعة	97	24.87
الفلاحة والصيد البحري	181	46.41
خدمات متعلقة بالصناعة	3	0.76
المجموع	**390**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 10

أول أمر يلفت الانتباه من خلال الجدول والشكل أعلاه بمجرد النظر إليهم يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب فرع النشاط مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 46,41% نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 24,87% نظرا للجهود المبذولة من طرف القطاع العمومي وتكييف السياسات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الخدمات بـ:20,76% بعد

ما كان يحتل الصدارة في القطاع الخاص، ثم قطاع البناء والأشغال بـ: 7,17% ، بعد ما كان يحتل المرتبة الثانية في القطاع الخاص هذا ما يدل على ترك الدولة للمبادرين الخواص في هذا المجال، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0,76 % .

الشكل رقم (3–4) : توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

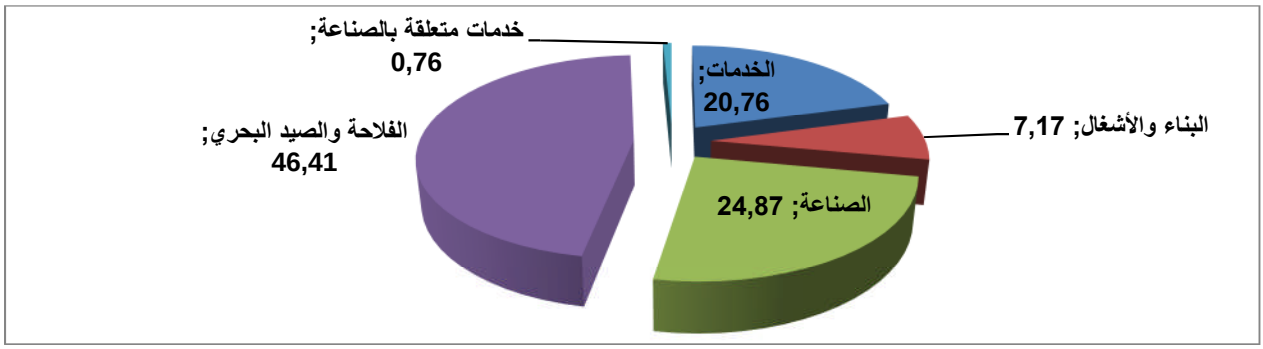

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: معوقات تنمية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن العراقيل التي تواجه تطور شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة متعددة ومتنوعة، وتتمثل خاصة في غياب الأشكال الملائمة للدعم المالي سواء عند الإنشاء أو عند الاستغلال والتوسع بالإضافة إلى البيروقراطية ومشكل العقار الصناعي ومستوى التأهيل وضعف وسائل الإنتاج كما أن التجارة غير الرسمية والمضاربة يشكلان عاملا ليس فقط معرقلا بل مهددا لوجود الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تحديد هذه المعوقات فيما هو متعلق بالبيئة الخارجية ومنه ما هو متعلق بالبيئة الداخلية كالتالي:[1]

الفرع الأول: معوقات البيئة الخارجية

أولا: التمويل والائتمان

يعتبر من أهم العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد)، على حساب الأنشطة الإنتاجية، ويزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من هذا النوع من المؤسسات

[1]. الأخضر بن عمر، علي بالموشي، " **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** "، الملتقى الوطني بعنوان . واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 5 . 6 ماي 2013، ص ص 12،13

قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة. ومن مخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات نذكر منها:

1- **مخاطر التبعية للنظام البنكي وتضخم حجم القروض:** فضلا عن حساسية القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تواجه هذه الأخيرة خطر تضخم حجم القرض الممنوح من طرف البنك، وذلك لما يحدث من تغيرات في أسعار الفائدة، فإنه لوحظ أن تكلفة القروض ترتبط عكسيا مع المشروع، فكلما كان المشروع كبيرا، انخفضت التكلفة والعكس صحيح. ويمكن أن تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا خطر التبعية للبنك، فتصبح تخضع لما يمليه عليها من أوضاع وشروط وتحكم في قراراتها، مما يؤثر على سير نشاطها.

2- **مخاطر الأعمال:** ويقصد بها تذبذب ربح العمليات، لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وتتفاوت مخاطر الأعمال من صناعة إلى أخرى أو من مؤسسة إلى أخرى في نفس القطاع ومن أهم المتغيرات المؤثرة على هذه المخاطر نجد:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة، على اعتبار أن المنتجات التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاجها، لا تعد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمطلوب وإنما تعد من منتجات تلبي حجم معين فقط من الاستهلاك؛
- التغير في أسعار بيع المنتجات؛
- التغير في أسعار المدخلات وغيرها من المتغيرات.

3- مخاطر التعرض للفناء: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون مؤسسات ناشئة، فإن الخطورة الجوهرية التي تصادفها تعرضها السريع للفناء، و يعتبر هذا الخطر من أهم مخاوف مسيري هذه المؤسسات لما تتعرض له يوميا من انهيارات مقارنة بملكيتها الكبيرة. وتعدد مصادر مخاطر التعرض للفناء ولكنها بصفة عامة ترد إلى: العقبات التقنية، العقبات التجارية، العقبات التسويقية، العقبات البشرية والعقبات المالية التي تواجه المؤسسة. [1]

[1] صحراوي إيمان، " **إدارة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك**"، في مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 16-2016 ، ص ص 222-223 .

ثانيا: الإجراءات الإدارية والتنفيذية

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض، فعلى سبيل المثال تستغرق مدة قيد المؤسسة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.

ثالثا: ضعف نظام المعلومات

إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيف لا يساعد على تنميتها وتطويرها، ففي غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومة، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: ضعف استخدام التكنولوجيا

من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

خامسا: المعوقات التسويقية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاتها، والتي يمكن إجمالها في:

- ✓ نقص المعلومات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيها والمواصفات المطلوبة، الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها؛
- ✓ عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة؛

- ✓ عدم الاهتمام بتطوير منتجات جديدة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير؛
- ✓ عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛
- ✓ عدم وجود مؤسسات متخصصة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية العالية، مما يشكل عقبة أما تسويق منتجات هذه المؤسسات.

سادسا: مشاكل النظام الضريبي

بالرغم من الاجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل، إضافة إلى قلة الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

سابعا: مشكل التموين

نظرا لما يعانيه السوق المحلي من نقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطيلات وتوقفات عديدة بسبب الانقطاعات في المخزونات، وهذا ما أدى بها إلى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا.

ثامنا: غياب الفضاءات الوسطية

1 . البورصة: إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحد من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما، من شأنها أن تعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية، إضافة إلى ذلك نسج علاقات أحسن للجهاز الإنتاجي.

2 . غرف التجارة: إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وتوليد انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين للتفرغ لعملية الانتاج.

3 . التظاهرات المحلية والدولية: تتمثل في تنظيم وحضور التظاهرات الاقتصادية والعالمية باعتبارها أولا أسواق لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية، وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف، ذلك أن حضور المؤسسات الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي، أما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.

تاسعا: ضعف إستراتيجية المناولة الصناعية

لقد ساهمت حركة التصنيع الحديثة في تطور وتنوع النشاط الصناعي، من خلال إدخال فروع صناعية جديدة شجعت الطلب على السلع والمنتجات الوسيطية، كما كانت دافعا لظهور نشاطات جديدة انتشرت معها النشاطات التكاملية والتعاون بين المؤسسات عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دورا بارزا بمساهمتها الفاعلة في تغطية الطلب المتزايد على مختلف أجزاء ومكونات المنتجات، كما مصدر المبادرة بالتحفيز على انتشار شريحة من المقاولين الصغار المستقلين. وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي يتجه نحو عولمة الاقتصاد وانفتاح جل الاقتصاديات على بعضها البعض، يبرز الدور المهم الذي تلعبه المناولة الصناعية، كعامل ديناميكي في تعزيز علاقة الشراكة الصناعية بين المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في تطوير نظم الانتاج وتحسين كفاءتها، بالإضافة إلى رفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية، لاكتساب القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

الفرع الثاني: معوقات البيئة الداخلية

إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات سبب فشل أي مؤسسة، ذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات إما لعدم معرفتهم للقواعد والأصول المحاسبية أولعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي بمعظمهم إلى اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة النفقات، إضافة إلى عدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

1 . مشكل العمالة: مشكلة العمالة الفنية والمدربة تعتبر من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة الماهرة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:

- ✓ عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية؛
- ✓ تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى؛

- ✓ زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى إلى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها إلى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى إلى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة المؤهلة التي لديها المهارة والقدرة؛
- ✓ عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها.

بالإضافة إلى المشاكل السالفة الذكر تقابل مشاكل أخرى لاتقل أهمية وخطورة يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- ✓ نقص الخدمات العامة والبنية الأساسية ووسائل النقل والمواصلات؛
- ✓ كثيرا ما يجهل أصحاب المشاريع الصغيرة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم وسبل البحث عن أسواق داخلية أخرى أوخارجية، وإذا كان الحال كذلك للمرحلة الراهنة وداخل سوق محلي فكيف سيكون الحال في مراحل قادمة وداخل سوق دولية تحكمها شروط تنافسية قاسية؛

وأخيرا يمكن ذكر مشكل آخر وهو المنافسة غير الشرعية للقطاع غير الرسمي وهو مشكل آخر تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1]. نادية قويقح، مرجع سبق ذكره، ص 203

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نتيجة تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى بالجزائر إلى دعم وتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، خاصة مع تلك التطورات العالمية ومحاولة الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات التي تتعرض لها، خاصة أن هذا القطاع الفتي داخل محيط اقتصادي كلي غير تنافسي كما رأينا سابقا ومناخ أعمال ضعيف، نتيجة هذه الأوضاع لجأت الجزائر إلى دعم هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية.

وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق.

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير المادي و ممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: المرجعية القانونية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في القانون رقم 01 . 18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد جاء لسد الفراغ القانوني اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تكريس ثقافة المؤسسة والعمل على ترسيخها داخل المجتمع عن طريق تكثيف النسيج المؤسساتي والصناعي من أجل إنشاء الثروات وتوفير مناصب الشغل، وينص القانون عموما على:[1]

. إنعاش النمو الاقتصادي؛

. إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛

. تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميادين نشاطها؛

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،"**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "،العدد77، 15 ديسمبر 2001،ص ص04 . 09

. ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

. تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛

. تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

. تأسيس بنك المعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع التكنولوجيا المعلوماتية العصرية؛

. وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية؛

. إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

. إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إثر هذا القانون قد وافق مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 08 مارس 2004 على البرنامج الذي تقدمت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، وقد حددت مدة تنفيذ البرنامج ب 6 سنوات إبتداءا من سنة 2006، و يمول هذا البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الآليات التي جاء بها القانون ونص عليها لم تأت بمحض الصدفة بل جاءت نتيجة لتشخيص تحليلي معمق لحالة ووضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمحيطها الغير الملائم الذي تدور في فلكه، لمعالجة مختلف المؤثرات والضغوطات والعوائق الداخلية والخارجية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج

إن الأهداف التي وضع من أجلها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوضحها فيما يلي:[1]

. تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛

. إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

[1]. مصطفى بن بادة، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول** " ، في مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد .11. ماي 2009 ،ص ص 48،49

. تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛

. المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛

. تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح وإنشاء قيم مضافة جديدة وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي والتقليل من حدة الاقتصاد الغير الرسمي، ووضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني؛

. إنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إنجاز 25 مركز تسهيل و 25 مشتله ما بين 2005.2009 ويتم إنجاز كذلك 4 مراكز تسهيل و 10 مشاتل في إطار برنامج 2010.2014؛

. ترقية المناولة الصناعية باعتبارها من أهم الوسائل لتنمية القطاع وأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات وضعف المعلومات حول هذا الجانب، أوجب وضع آليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وتكوين القطاع الصناعي وذلك بإنشاء وتأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب.

الشكل التالي يوضح مخطط عملية التأهيل وفق البرامج المطبقة في الجزائر:

الشكل رقم(3-5): أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

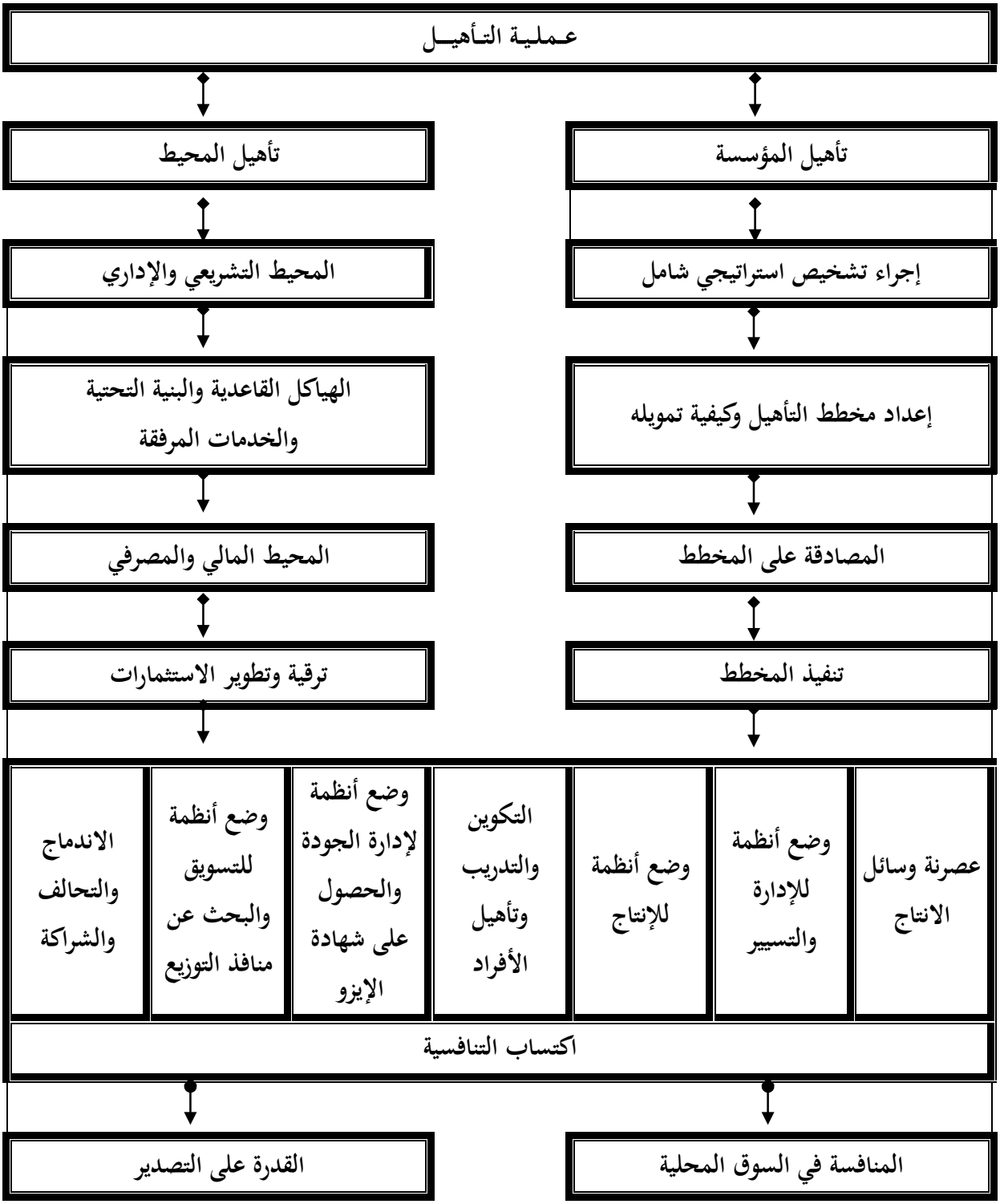

المصدر: بقة الشريف، " **تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية**"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية،أيام من 1إلى4 نوفمبر 2009،ص15

لقد رسمت أهداف هذا البرنامج انطلاقا من تشخيص وتحليل الوسط أو المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتمارس فيه نشاطها على مستوى المؤسسة والقطاع والمستوى الكلي، وفي خمس مجالات هي: التمويل، الإدارة والإستراتيجية، الموارد البشرية، الإنتاج والتكنولوجيا، التجارة والأسواق.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2006، حيث يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط التي تنشط فيه. ويتحصل الصندوق على واحد مليار دج سنويا تخصصها الحكومة لتنفيذ البرنامج، ويقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو الآتي:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة والإرشاد إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة؛
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية؛
- جمع وإستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يتبع الصندوق في عملية التمويل الطرق التالية:

- تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي بنسبة 100%، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.
- تمويل مصاريف الاستثمار غير المادية بنسبة 100%.
- تمويل 20% من مصاريف الاستثمارات المادية. ويكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية وغير المادية في حدود 5 مليون دج لكل مؤسسة.

كما يقدم الصندوق هذا الدعم على شكل منحة، على 3 مراحل:

بعد تحقيق إنجاز على الأقل 40 % من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.

- بعد تحقيق إنجاز على الأقل 70 % من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
- بعد انتهاء المؤسسة من خطة التأهيل.

إضافة إلى هذا الدعم المباشر، يقوم الصندوق بتسديد راتب أحد إطارات المؤسسة المتخصصة في إحدى الوظائف المتعلقة بتطوير تنافسية المؤسسة ولمدة سنتين، كما يقدم الصندوق دعم في حدود 1.2 مليون لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة (ISO).

الجدول التالي يوضح توزيع ملفات التأهيل حسب الحجم من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (3-5) : توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 . 2016

حجم المؤسسات	2015		2016		معدل التطور %
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	
مصغرة	1921	41.17	1005	20.39	47.68 -
صغيرة	1860	39.86	2072	42.05	11.39
متوسطة	257	5.50	1850	37.54	619.84
المجموع	**4666**	**100**	**4927**	**100**	**5.59**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " **النشريات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 28 و 30، 2016 ، 2017

حسب بيانات الجدول والمعتمدة من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين 2015 و2016 نلاحظ هناك تطور في عدد الملفات المودعة لتأهيل هذه المؤسسات قدر بـ: 5,59% ، أما بالنسبة لتوزيع هذه الملفات حسب حجم المؤسسات فكان النصيب الأكبر للمؤسسات الصغيرة سنة 2016 بعدما كان النصيب الأكبر للمؤسسات المصغرة سنة 2015، أما ملفات المؤسسات المتوسطة قدر بـ: 1850 ملف بعد ما كان عدد الملفات الخاصة بهذا الحجم سنة 2015 يقدر بـ: 257 ملف، نلاحظ هناك تزايد واضح وكبير حيث قدر بـ: 612,84 % ، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على توجه اهتمام هذا الصندوق بالمؤسسات المتوسطة أكثر من الصغيرة.

أما الشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (3–6) : توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 . 2016

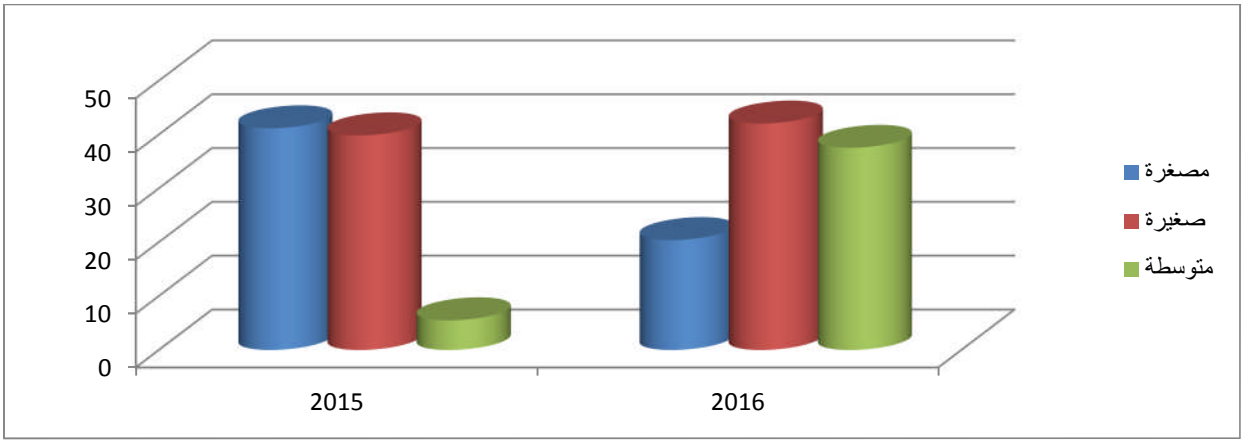

المصدر: من إعداد الطالبتين

من أجل التوضيح أكثر حول الاتفاقيات التي عقدها الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 حسب قطاع النشاطات نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6) : توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2016

قطاع الأعمال	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	787	61,62
الصناعة	202	15,81
الغذائية	100	7,83
الخدمات	128	10,02
السياحة والفندقة	22	1,72
النقل	34	2,66
الصيد	04	0,31
المجموع	**1277**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 30، 2017، ص27

يبن الجدول أنه تم الاتفاق بين الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 ما يقارب 1277 مؤسسة في مختلف النشاطات، البناء والتشغيل حوالي 787 مؤسسة بنسبة تقدر بـ: 61,62 %، الصناعة في المرتبة الثانية بـ: 202 مؤسسة، ثم قطاع الخدمات، الصناعات الغذائية، النقل، السياحة والفندقة وفي الأخير قطاع الصيد. لكن مقارنة بعدد الاتفاقات مع عدد الملفات المودعة

للصندوق لسنة 2016 التي بلغت 4927 كما رأينا سابقا، يعتبر عدد قليل إذ لم تتجاوز هذه الاتفاقات نسبة 25,91% بالنسبة لعدد الملفات المودعة خلال نفس السنة.

أما الشكل التالي يوضح نسب الاتفاقات التي أبرمت سنة 2016 حسب قطاع النشاطات مع الصندوق الوطني للتطوير والتأهيل:

الشكل رقم (3-7): توزيع اتفاقات التأهيل حسب قطاع النشاطات لسنة 2016

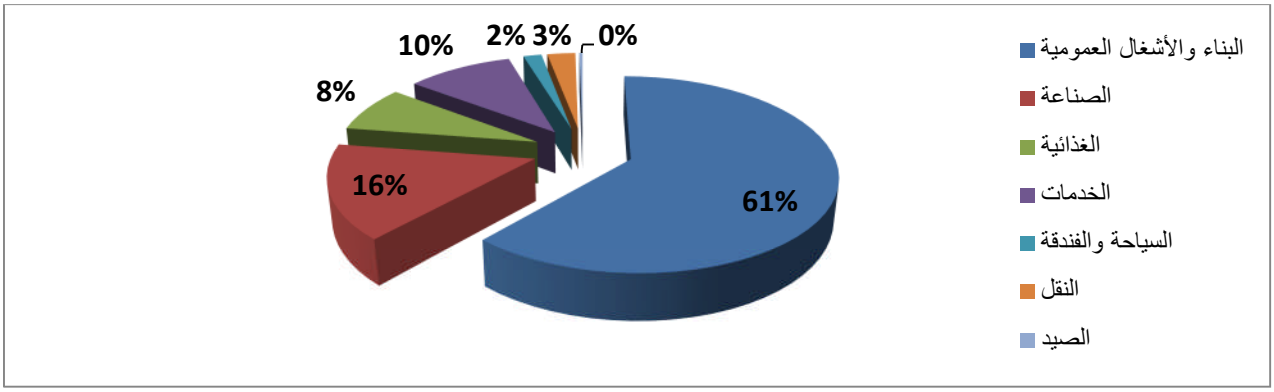

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الرابع: الآليات الجديدة لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف نص القانون رقم 17 / 02 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات لمرافقتها خلال مختلف المراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، بداية من تسهيل حصولها على العقار الذي تساهم فيه الجماعات المحلية طبقا للمادة الرابعة من النص، التي تنص على أنه " تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية ".

ويتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا لمختلف أصناف المؤسسات المعنية، عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة، فضلا عن تدابير الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة، ويتضح بأنها قادرة على مواصلة النشاط .

في هذا الإطار يخضع نص القانون حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية، ويحدد دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصفتها جهازا للدولة مكلفا بتنفيذ إستراتيجية تطوير هذه المؤسسات، حيث تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها،

فضلا عن مساعدتها في تحسين النوعية وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية، وتنشأ لهذا الغرض هياكل محلية تابعة للوكالة من بينها مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى مهام دعم إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة ومرافقتها على المستوى المحلي، فضلا عن مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بدورها بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

كما يعيد القانون الجديد تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة للتشاور تضم منظمات وجمعيات مختصة، وكذا ممثلين عن القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين الآليات الجديدة التي ينص القانون على استحداثها أيضا فضلا عن صناديق ضمان القروض، صندوق الإطلاق من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار، حيث يوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتوج الأولي، من خلال تغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الأعمال وغيرها بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشاريع وإنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار.

في حين يعتبر القانون المناولة الأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخصها بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فهو يبرز في نفس السياق دور الدولة في تقوية تكامل القدرات الوطنية للمناولة، من خلال استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني، وإدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية، مع إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط يخص المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعهدين الذين يلجئون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ينص القانون في نفس الصدد على دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الدعم التقني والمادي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة لمطابقة منتوجاتها، وذلك في إطار سياسة تطوير المناولة الوطنية.

ويستثني القانون من المؤسسات المعنية بآليات وتدابير الدعم المذكورة، البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد.

للإشارة فإن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان مؤخرا، يعد واحدا من جملة النصوص الجديدة التي بادرت بها وزارة الصناعة والمناجم في إطار تطبيق إستراتيجية الحكومة في تجسيد التحول الاقتصادي، وذلك بعد قانون الاستثمار الجديد وقانون القياسة القانونية الذي سيتعزز قريبا بقانون التقييس. ويتماشي هذا القانون الجديد مع الأهداف التي سطرتها

الحكومة ضمن استراتيجيتها المذكورة، في جانبها المتعلق بتطوير النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يضم حاليا ما يقارب 900 ألف مؤسسة، بينما تتوخى الأهداف المسطرة الوصول إلى مليوني مؤسسة لتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج والتصدير وبناء اقتصاد تنافسي قائم على تنوع الموارد المدرة للثروة ولمناصب الشغل.[1]

المطلب الثاني: دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الدولي

إن ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن يتحقق بصورة كلية دون وجود شراكة وتعاون دولي اللذان يحققان لها الدعم والمساندة اللازمين، ويمكن من خلال الشراكة الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال الإدارة والتسيير وكذا التكنولوجية المستخدمة، هذا إلى جانب كونها تمثل المنفذ الوحيد لها للحصول على التمويل الذي تحتاجه.

وفي إطار الشراكة تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه البرامج:[2]

الفرع الأول: برنامج MEDA لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد البرنامج الأداة الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأورو . متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

حيث دخل البرنامج حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو . تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro – Développement PME، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص مما يسمح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص، وتطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة المباشرة في التمويل الجيد للاحتياجات المالية لهذا القطاع. ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وجاء البرنامج بغلاف مالي يقدر بـ: 62,9 مليون أورو موزعة كما يلي (57 مليون من قبل المفوضية أوربية، 3,4 مليون من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2,5 مليون مقدمة من طرف

[1]. الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 17 . 02 المتضمن: " **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 جانفي 2017، ص 04.

[2]. مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي دفع 20 % من التكلفة الكلية لنشاط التأهيل)، أما المدة التي استرقتها هي 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007، يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بها، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية:[1]

- لديها نشاط لمدة ثلاثة سنوات على الأقل؛
- تشغل على الأقل 20 عامل دائم؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي CNAS؛
- حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائري، 4 أوربيين)، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى خمسة فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف)، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطور الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

أما في نهاية برنامج "ميدا 1" تم تأهيل 450 مؤسسة حيث 99% من المؤسسات المستفيدة صناعية.

كما كشف السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن ميدا2 دخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009 والذي ينص على تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة، حيث يشارك فيه الاتحاد الأوربي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 03 ملايين أورو، الذي يسعى إلى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة من آجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

الفرع الثاني: برنامج أوبتيم إيكسبورت الجزائري الفرنسي

يطلق على البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " **أوبتيم إيكسبورت**" إن هذا البرنامج الممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية يتوجه إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير، أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال وتتمثل مهمته أساسا في دعم المستفيدين من البرنامج من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري، واستكشاف

[1]. سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 136

[2]. مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

الأسواق الخارجية، وعلى غرار الدورات التحسيسية المخصصة للمصدرين المبتدئين يرتقب البرنامج دعم خاص لفائدة الأعوان والمستشارين في مجال التصدير. وفي السياق تم تأهيل 40 مؤسسة مصدرة من بين 685 مؤسسة تنتمي لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2,5 مليون أورو للاستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها. وقد سمح البرنامج بتأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 65 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، كما عرف البرنامج تخلي 179 مؤسسة بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وهي تمثل 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة.[1]

الفرع الثالث: التعاون الجزائري الألماني

أعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة في منصف أفريل 2009 عن نجاح المرحلة الأولى من برنامج المجمعات الاقتصادية "نيكليوس" الخاص بإنشاء مجمعات مشتركة في كل ولايات الوطن بين المتعاملين الاقتصاديين من نفس القطاع، بهدف تأهيلهم وتحسين مساهمتهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ولقد اعتمدت السلطات العمومية برنامج "**نيكليوس NUCLEUS**" ابتداء من جويلية 2007 في إطار التعاون بين الحكومتين الجزائرية والألمانية، بعد أن عرف البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا ذاتها والبرازيل التي طبقته منذ 17 سنة، ويعني البرنامج اعتماد جمعية أو تجمع مهني صغير يجمع عددا من المهنيين المقاولين والمتعاملين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أوالفرع أوالتخصص وتساهم "**جي تي زاد GTZ**" الألمانية في المصاحبة والتوجيه والاستشارة والتعاون التقني. وتسمح هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من مزايا من بينها:[2]

- العمل في شفافية وبطريقة قانونية لدى انخراطها في الغرف التجارية؛
- الاستفادة من كامل الخدمات والتسهيلات التي تتضمنها مثل هذه البرامج دون عراقيل؛
- التشكيل كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر، والاستفادة من آليات دعم واضحة؛

[1]. جمال خنشور، حمزة العوادي، " **نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07. 2014، ص 31

[2]. مصفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 39

ويلاحظ منذ اعتماد البرنامج في الجزائر في جويلية 2007، تم تشكيل 148 مجموعة منبثقة عن 1200 مؤسسة على مستوى 14 غرفة على مستوى المناطق الثلاث التي اعتمدت كمناطق تجريبية وتخص العديد من التخصصات مثل: البناء والميكانيك وجمع الحليب.

الفرع الرابع: التعاون الجزائري الكندي

يندرج هذا الاتفاق في إطار تطوير القطاع الخاص بما فيها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكينها من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه وزيادة قدرته التنافسية.

وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من أجل تسهل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، وقد ساهم هذا الغلاف المالي في تجسيد 72 عملية وزعت كما يلي:[1]

. 60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير.

. 10 عمليات خصت المؤسسات التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي، كوكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها، ولجنة مراقبة أعمال البورصة، وبورصة التنمية والشراكة.

المطلب الثالث: دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الاهتمام المتزايد والمتنامي على المستويين النظري والتطبيقي، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يأتي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولا، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية إلى الأمام حيث في أغلب الدول كما في الجزائر أصبحت هذه المؤسسات محركا حقيقيا قوي لتنمية البلد وقدراته وتجنب مشاكل اجتماعية حلت بفضل هذه المؤسسات، وهذا ما عبر عليه "ريال **جاكوب REAL JACOB** " بقوله "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حاليا أهم محرك للنمو والتجديد في الاقتصاد"[2]، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة في الجزائر يحتل موقعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويتزايد دور المؤسسات يوما بعد يوم ولقد تم تأكيد هذا الدور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها أداة لاستيعاب

[1]. بلخير فريد، مرجع سبق ذكره، ص 134

[2]. Real Jacob , la PME « apprenant » information, commaissance,intraction intelligence (quebec institut de recherche sur les PME, 2000)p20

العمالة وتحقيق الإنتاج وخلق القيمة المضافة ومساهمتها في الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

الفرع الأول: المؤسسات ص و م وسوق العمل

كما رأينا في المطلب الأول، فقد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010 . 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع	العمالة الإجمالية	مساهمة م ص وم في العمالة %
	الأجراء	أرباب العمل				
2010	958 515	618 515	48 656	**1 625 686**	9 735 000	**16.69**
2011	1 017 374	658 737	48 086	**1 724 197**	9 599 000	**17.96**
2012	1 089 467	711 275	47 375	**1 848 117**	10 170 000	**18.17**
2013	1 176 377	777 259	48 256	**2 001 892**	10 788 000	**18.55**
2014	1 259 154	851 511	46 567	**2 157 232**	10 239 000	**21.57**
2015	1 393 256	934 037	43 727	**2 371 020**	10 594 000	**22.38**
2016	1 489 443	1 022 231	29 024	**2 540 698**	10 845 000	**23.42**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " **النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**".

ONS ; activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2016 ; **N° 763 ;** p 11 www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تخلق 2540698 منصب شغل سنة 2016، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر بـ: 1625686 عامل، أي بنسبة تطور تعادل 56.28%، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا

التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة وأن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة، ولا رأس مال كبير وهذا ما يفسر تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة الأنشطة للمؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.
- زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد.
- خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها، لصالح العمال وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرحين وتشغيل عدد آخر من الأجراء.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الإجمالية خلال الفترة المدروسة تتراوح ما بين 16,69 % سنة 2010 و بـ: 23.42 % سنة 2016، هذه النسب تعتبر جيدة إذا ما قارناها بوضعية واتجاهات الاقتصاد الجزائري، أما إذا قارناها بنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في التشغيل لبعض الدول المتقدمة التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70 %، فتعتبر جد ضعيفة.

الفرع الثاني: المساهمة في القيمة المضافة

الجدول التالي يوضح تطور القيمة المضافة في كلا القطاعين للفترة ما بين 2010-2015:

الجدول رقم (3-8): تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	4 681.68	**85**	5 137.46	**85**	5 813.02	**88**	6 741.19	**88**	7 338.65	**86**	7 924.51	86
القطاع العام	827.53	**15**	923.34	**15**	793.38	**12**	893.24	**12**	1 187.93	**14**	1 313.36	14
المجموع	**5 509**	**100**	**6 061**	**100**	**6 606**	**100**	**7 634**	**100**	**8 527**	**100**	**9 237.87**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 42

الملاحظ من الجدول أن تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242,83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69,26%، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة القطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطو بـ: 485,03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 58,70%.

من جهة أخرى ظل القطاع الخاص في هذه الفترة يحتل المركز الأول من حيث المساهمة في القيمة المضافة خلال كل الفترة المدروسة، هذا راجع إلى تزايد وتطور تعداد المؤسسات الخاصة. وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم (3–8): مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة حسب القطاع 2010 . 2015

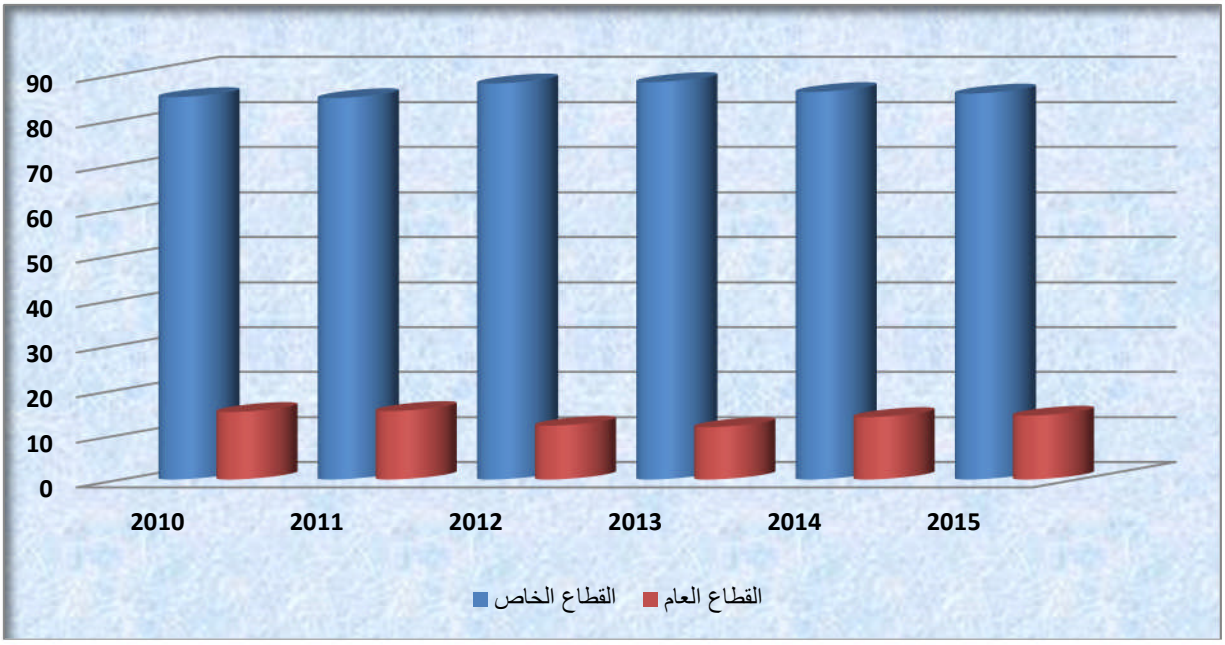

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: المساهمة في الصادرات خارج المحروقات

كما ذكرنا سابقا حول الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي خارج المحروقات، إلا أن هذا الدور لا ينحصر فقط في هذه المجالات، بل لهذه المؤسسات إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية عامة والتصدير خاصة.

حيث تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق الخارجية من خلال اقتحام مجال التصدير، غير أن هذه الخطوة ما تزال محتشمة، بسبب عجز غالبية المؤسسات القيام بوظيفة التصدير، وبسبب عدم تحكمها في الاستمرارية والانتظام، لأن التصدير يعد نشاطا جد حساس يتطلب توفير شرطين أساسين وهما الاستمرارية والانتظام.

ولمعرفة أهم أنواع الصادرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(3–9) : أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015 . 2016

الوحدة: مليون دولار

المنتوج	2015		2016		معدل التطور %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الزيوت والمواد المشتقة من النفط	524.88	26.66	388.18	21.80	26.04 -
الأمونياك (محلول النشادر)	477.02	24.23	323.92	18.19	32.10 -
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	26,82	6.73
قصب السكر أو الشمندر	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
الهيدروجين الحلقي	52.05	2.64	36.32	2.04	30.22 -
فوسفات الكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	18.16 -
الكحول غير الحلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	9.90 -
الهيدروجين والغاز النادر	27.28	1.39	24.39	1.37	10.59 -
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	8.13
الأسلاك والكابلات العازلة	1.79	0.09	19.19	1.08	972.07
المجموع الجزئي	**1 811.58**	**92.01**	**1 643.22**	**92.26**	**9.29 –**
المجموع الكلي	**1 969**	**100**	**1 781**	**100**	**9.55 –**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، 2017، ص53.

من بيانات الجدول يتبن لنا أن هناك عدة أنواع تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصديرها خارج قطاع المحروقات، إلا أن الصادرات الكلية انخفضت سنة 2016 حيث بلغت هذه القيمة 1781 مليون دولار بعد ما كانت تقدر بـ: 1969 مليون دولار سنة 2015، أما بالنسبة لأهم أنواع المنتجات المصدرة مثل (الزيوت، الأمونياك، الأسمدة المعدنية، قصب السكر فوسفات الكالسيوم، الهيدروجين الحلقي) فهي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خارج المحروقات. حيث تعتبر هذه الأنواع من المنتجات ليس لها ميزة تنافسية عالية.

عموما ما يمكن استنتاجه هو أن أهم وغالبية المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منتجات غير تنافسية.

المبحث الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات تمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية مختلف إحتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وقد سبق أن ذكرنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة من المعوقات التي تعيق نشاطها وتطورها ودرجة حدتها تختلف من دولة لأخرى تبعا لإختلاف الظروف الإقتصادية الخاصة بكل دولة، لذلك وضعت الجزائر عدة برامج وأليات لتمويل هذا القطاع.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 256-96 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-231 في 13 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 تحت إشراف رئيس الحكومة وتهدف هذه الوكالة إلى تقديم بعض المهام التالية:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية ومتابعتهم؛
- ✓ تسيير التخصصات المالية للصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب، خاصة بالنسبة للمساعدات المالية ودعم نسب الفوائد؛
- ✓ تبليغ حاملي المشاريع بأهليتهم في الحصول على تمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تشجيع كل التدابير المتخذة لتطوير التشغيل وما قبل التشغيل والجدول يبين عدد الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الجدول رقم(3-10) : المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها حتى 2016

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		القيمة
	العدد	%	مليون دج
الخدمات	105 754	28,7	338 511,31
نقل السلع البضائع	69 915	18,99	179 317,71
الزراعة	53 488	14,5	193 249,46
الحرف	42 621	11,6	109 526,1
البناء والأشغال	32 284	8,8	127 727,7

الصناعة	24 547	6,7	111 185,15
نقل الأشخاص	18 985	5,2	46 624,69
مهن حرة	9 465	2,6	22 214,71
الصيانة	9 359	2,5	23 650,77
الصيد	1 127	0,3	7 467,97
الري	544	0,1	3 190,80
المجموع	**367 980**	**100**	**1 156 666,45**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 30، 2017، ص26

حسب الجدول أعلاه لقد بلغت قيمة المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** حتى 31 ديسمبر 2016 حوالي 1156666,45 مليون دينار جزائري، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الأولى في الحصول على التمويل من طرف الوكالة حوالي 105754 مشروع بنسبة قدرت بـ: 28,7%، ثم تأتي القطاعات التالية: النقل، الزراعة، الحرف، البناء والأشغال، ثم قطاع الصناعة بالرغم من اعتباره قطاع حيوي في أي اقتصاد كان، هذا ما يدل على أن هذه الأخيرة تقوم بالتركيز والاهتمام أكثر على قطاع الخدمات.

الشكل رقم(3–9): المشاريع الممولة حسب النشاط لـ: ANSEJ منذ نشأتها حتى نهاية 2016

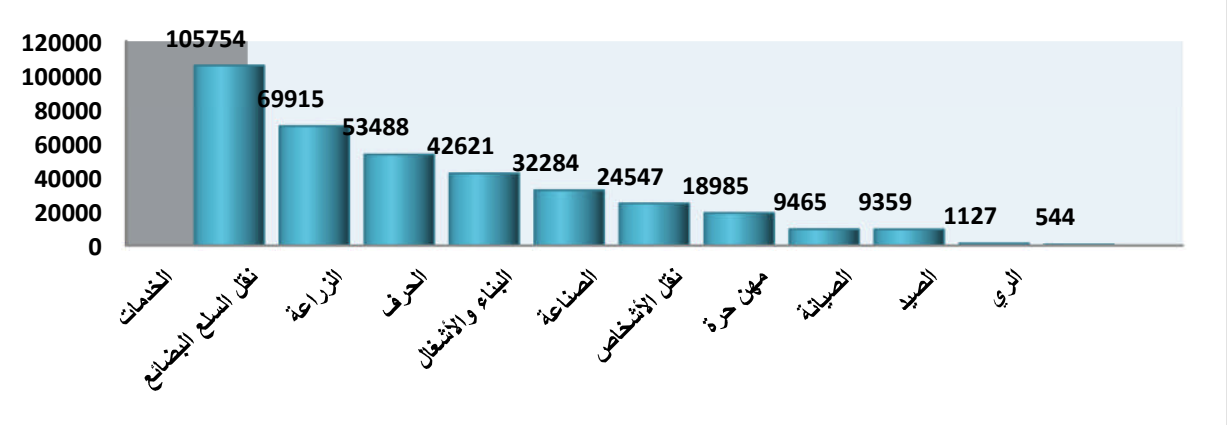

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت الوكالة تحت المرسوم التنفيذي رقم 04 . 14 من 22 جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة، وهي عبارة عن قرض غير معوض

لشراء المواد الأولية، وتنتهي بقرض ذي أهمية، والذي يستدعي تمويلا بنكيا. من بين أهداف ومهام الوكالة مايلي:[1]

1 . أهدافها:

- ✓ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- ✓ رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخل والعمالة.
- ✓ تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- ✓ دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.
- ✓ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخل والمؤسسات المصغرة.
- ✓ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

2 . المهام:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- ✓ دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- ✓ إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- ✓ الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

[1]. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الجزائر
http://www.angem.dz

- ✓ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة المداخيل.
- ✓ تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- ✓ التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

3 . الخدمات المالية: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لايملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك الشريك (CPA, BDL, BEA, BNA, BADR) والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪
- 1٪ مساهمة شخصية

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي. وللإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات) (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

الجدول التالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها حتى سنة 2016.

الجدول رقم (3–11) : القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2016

نوع التمويل	عدد المشاريع	النسبة %	خلق فرص عمل
التمويل لشراء المواد الأولية	708 841	90,26	1 063 262
التمويل الثلاثي (الوكالة، بنك، مقاول)	76 476	9,74	114 714
المجموع	**785 317**	**100**	**1 177 976**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "**النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 30، 2017، ص47.

من خلال معطيات الجدول أعلاه لقد بلغت عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** حتى 31 ديسمبر 2016 حوالي 785317 مشروع، حيث كان تمويل غالبية هذه المشاريع التي بلغت 708841 مشروع عن طريق الصيغة الأولى أي التمويل من أجل شراء المواد الأولية فقط دون قروض بنسبة قدرت بـ: 90,26 %، أما بقية المشاريع الأخرى والتي بلغ عددها 76476 مشروع تم تمويلها عن طريق الصيغة الثانية بنسبة قدرت بـ: 9,74%.

الشكل رقم (3–10) : توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرف ANGEM حتى سنة 2016

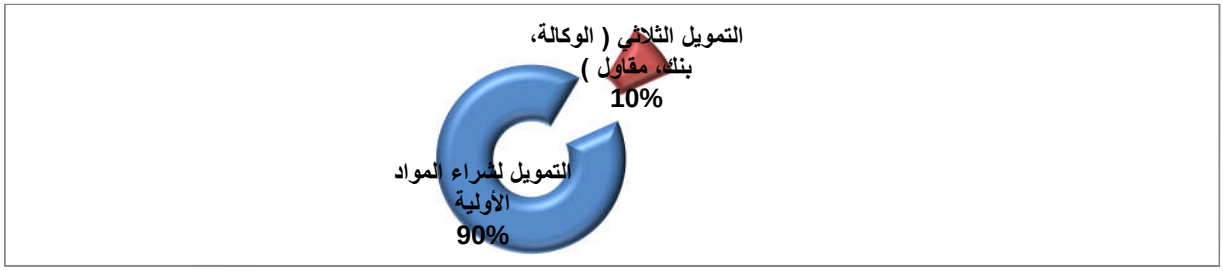

المصدر: من إعداد الطالتين

المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة

التي تشترطها البنوك. حيث يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الإتحاد الأوربي MEDA.[1]

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم؛
- ✓ المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسية حتى شهر فيفري 2017 حسب النشاط كما يلي:

الجدول رقم (3-11) : توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017

قطاع النشاط	المشاريع		القيمة		العمال	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
الصناعة	918	50	30 176,264	60	35 338	59
البناء والأشغال	513	28	10 703,483	21	15 927	27
الخدمات	380	21	8 553,679	17	7 531	13
الفلاحة والصيد	22	1	834,749	2	820	1
المجموع	**1 833**	**100**	**50 268,178**	**100**	**59 616**	**100**

المصدر: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر

https://www.fgar.dz/portal/ar/statistiques

[1]. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. الجزائر

https://www.fgar.dz

بيانات الجدول توضح بأن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR قام بمنح 50268,178 مليون دينار جزائري كقيمة لضمان هذا النوع من المؤسسات منذ تأسيسيه تقريبا حتى شهر فيفري 2017 لـ: 1833 مشروع موزعة حسب نشاطها، حيث اهتم الصندوق بقطاع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى بـ: 918 مشروع بقيمة قدرت بـ: 30176,264 مليون دينار جزائري أي بنسبة 60% من إجمالي المبلغ الممنوح لمختلف القطاعات، ثم جاء قطاع البناء والأشغال، الخدمات، وفي الأخير الفلاحة والصيد.

أما الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسيه حتى 31 ديسمبر 2016 حسب الجهة كما يلي:

الجدول رقم (3–12): توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

الجهة	المشاريع		قيمة الضمان (دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	دج	النسبة %	العدد	النسبة %
الشرق	471	26,40	12 888 293	26,86	16 135	27,43
الوسط	868	48,65	22 511 495	46,92	27 670	47,04
الغرب	347	19,45	10 735 242	22,37	12 621	21,45
الجنوب	98	05,49	1 837 161	03,82	2 395	04,71
المجموع	1784	100	47 972 192	100	58 821	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

الملاحظ من خلال بيانات الجدول يتبين لنا 48,65 % من مجموع المشاريع المضمونة توجد في جهة الوسط منذ تأسيس الصندوق سنة 2004 حتى نهاية سنة 2016، حيث قدرت قيمة الضمان في هذه الجهة بأكثر من 22511 مليون دينار جزائري، بمعدل 46,92 % من القيمة الإجمالية في حين تحتل المرتبة الثانية جهة الشرق بـ: 471 مشروع بنسبة 26,40 % بقيمة قدرت بأكثر من 12888 مليون دينار جزائري، ثم جهة الغرب في المرتبة الثالثة بـ: 347 مشروع بنسبة 19,45 %، ثم احتلت جهة الجنوب المرتبة الأخيرة بـ: 98 مشروع بنسبة 5,49 %.

الشكل رقم (3-11) : توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

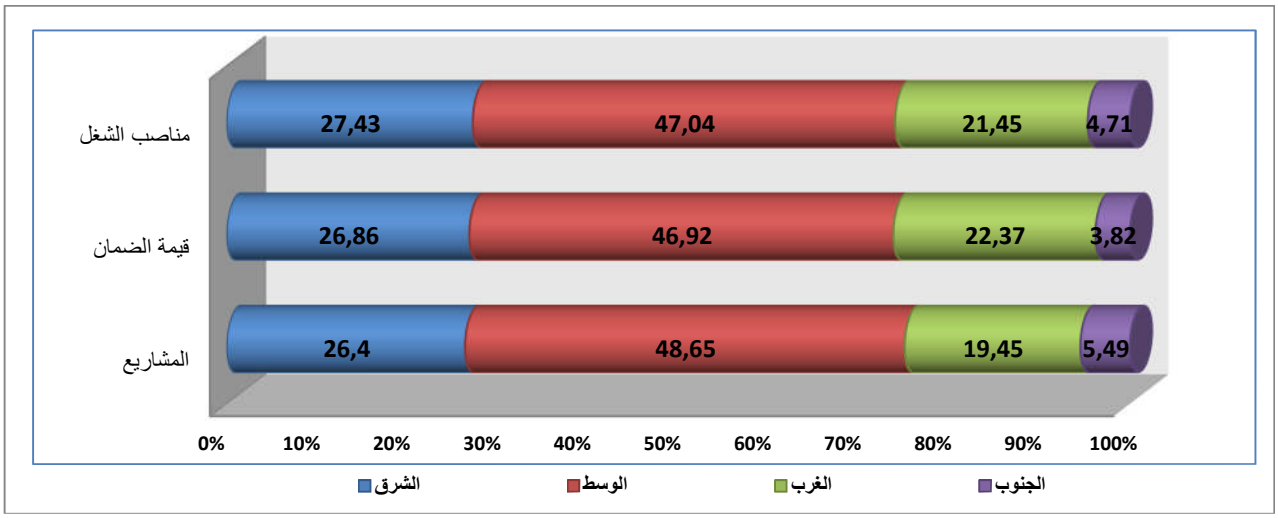

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الرابع: الصناديق المساعدة لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة إجراءات مساعدة قامت بها الدولة من أجل تفعيل إستراتيجية سياسة الدعم والتمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها خلق وإنشاء العديد من الصناديق لتفعيل وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم إنشاءه في ماي 1994 وفق المرسوم التشريعي 94-11 المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، خصص له مبلغ ملياري دينار، وهي مشتركة بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والذي يقوم بالمهام التالية:[1]

أولا: تعوض البطالة

إبتداءا من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، ومن مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:

[1]. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الجزائر
https://www.cnac.dz

- أكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة؛
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أوبقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا؛
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذلك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

ثانيا: الإجراءات الاحتياطية

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة

على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:

- أكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

ثالثا: دعم إحداث النشاطات

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية، ومحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية جوان 2010.

رابعا: جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات

إبتداءا من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار

الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

نظرا لكل هذه الاجراءات التي قام بها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC منذ تأسيسه، جعلته يساهم في دعم حوالي 138716 مشروع بقيمة 449796,6 مليون دينار جزائري، وتأمين حوالي 288721 بطال من بينهم 9,81% نساء حتى سنة 2016.[1]

الفرع الثاني: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص و م CGCI – PME

بموجب القرار الرئاسي الصادر في 19 أفريل 2004، هدفه الأساسي هو ضمان تعويض القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تمويل مشاريعها الإنتاجية، سواء لإنتاج مشروع أو توسيعه أو تجديد معدات المؤسسة، حيث رأسماله يقدر بـ 30مليار دينار، ورفع سقف الضمان ليصبح 50 مليون دينار، يتحصل الصندوق على الموارد المالية من الخزينة العمومية بنسبة 60% والبنوك العمومية والمؤسسات المالية بنسبة 40%. حيث أنشأ هذا الصندوق قصد التكفل بتسهيل إنشاء 100ألف مؤسسة وتم إقصاء القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية.[2]

الجدول التالي يوضح لنا تطور الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق من سنة 2010 حتى 2015:

[1]. وزارة الصناعة والمناجم، " **النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 30، 2017، ص 27

[2]. صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
http://www.cgci.dz

الجدول رقم (3–13): الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI – PME خلال فترة 2010–2015

قطاع النشاط	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البناء	182	**35**	283	**34**	195	**31**	191	**31**	192	**29**	234	**31**
النقل	165	**31**	244	**29**	164	**26**	128	**21**	101	**15**	84	**11**
الصناعة	136	**26**	243	**29**	203	**33**	211	**34**	269	**40**	315	**42**
الصحة	16	**3**	31	**4**	31	**5**	42	**7**	50	**7**	56	**8**
الخدمات	25	**5**	34	**4**	30	**5**	48	**8**	59	**9**	54	**7**
المجموع	**524**	**100**	**836**	**100**	**623**	**100**	**620**	**100**	**671**	**100**	**743**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

بيانات الجدول أعلاه تبين لنا عدد المشاريع التي تم منحها صندوق ضمان القروض من سنة 2010 حتى سنة 2015 حيث شهدت تطورا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 2013 حتى سنة 2015 لتبلغ حوالي 743 ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وما يلفت الانتباه أكثر من خلال بيانات الجدول هو تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة، البناء، الصناعة والنقل، الذين يمثلون أكثر من 90 % من المشاريع المضمونة خلال الفترة المدروسة، حيث قطاع الصناعة ضل يحتل المركز الأول في عدد الضمانات منذ 2012 حتى 2015 بعدما كان قطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على حصة الأسد قبل 2012 من الإجمالي المشاريع المضمونة من طرف الصندوق، هذا دليل على تغيير إستراتيجية هذا الأخير

والاهتمام أكثر بقطاع الصناعة وإعطائه الأولوية بالنسبة لبقية القطاعات الأحرى.

الشكل رقم (3–12) : الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI – PME خلال فترة 2015 . 2010

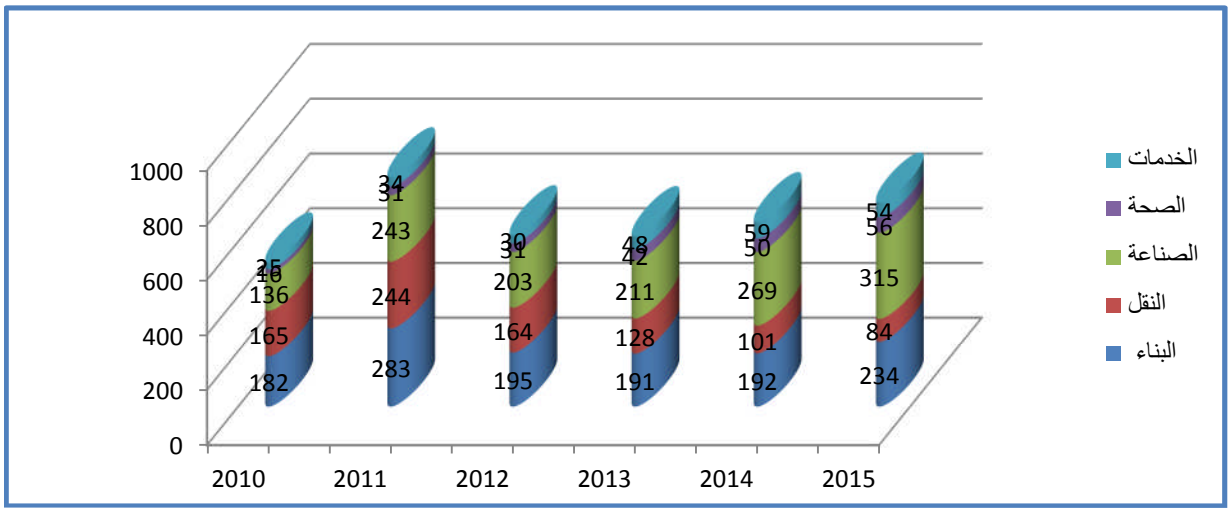

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب FGCP

تم إنشاؤه لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يشكل الصندوق ضمانا إضافيا للبنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات المصغرة والمتمثلة في:

- رهن التجهيزات لصالح البنك، ولصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى؛
- التأمين على كل الأخطار لجميع التجهيزات المأخوذة باسم البنك وباسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- رهن العتاد المتنقل.

وقد يقوم الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة المصغرة على تسديد القرض البنكي حيث يتم تحويل الدين المستحق للصندوق الذي يقوم بالتحقيق من عدم قدرة المؤسسة على التسديد ثم يعوض البنك في حدود 70% من الأصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد.[1]

[1]– Benane karima, " **l'ansej redonner de l'espoir aux jeunes**" la revue badr infos, N°44 op cit 2006 pp16-17

خلاصة الفصل الثالث:

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الإقتصادي بسبب فشل في تطويرها وتوزيعها، وتصادمها بمجموعة من العقبات التي تحد من أداءها كالمعوقات الخارجية منها مشكل الائتمان والمشاكل التنظيمية والإدارية وسببها غياب الإدارة الرشيدة التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل، ومعوقات التسويق، ونقص المعلومات وعدم معرفة استعمال التكنولوجيا وكل هذا إلا أنها في العشرية الأخيرة ومع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة شهدت تطورا ملحوظا، فمنذ ظهور الإصلاحات الإقتصادية بذلت مجهدات جبارة لترقية الإستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات ولاسيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

فالجزائر لم تعرف بنوكها تطورا في مجال الإقراض والإستثمار، لأنها لم تتمتع في السابق بالإستقلالية التي تسمح بروح المبادرة، والاجتهاد في تنمية مواردها بسبب احتكار الدولة ومركزية قراراتها، غير أن الدخول في اقتصاد السوق وما حمله من تغيرات على الجانب التشريعي وجدت البنوك نفسها مجبرة على التأقلم مع المناخ الجديد، والاستجابة لكل متطلباته والاستفادة من استقلاليتها، ولكن وجدت نفسها عاجزة على ذلك في ضوء قدم الآليات المستخدمة، وضعف هياكلها ونقص خبرة إطاراتها، فنظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات فنجد من الضروري :

1_ تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته.

2_ خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات.

3_ ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان.

4_ خلق توعية أكثر عن طريق كل وسائل الإعلام للتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر.

5_ ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها .

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في النهوض بإقتصاديات الدول، ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المؤسسات بإقتصاد أي دولة، ضف إلى ذلك عدد العمالة الذي يشغل بهذا النوع من المؤسسات، ونظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الإقتصادية الكبرى وأيضا سهولة تسييرها .

والواقع يدل على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعد قطاعا فتي النشأة، عان من ضغوطات الإقتصاد المخطط ووجد نفسه تحت تأثيرات إقتصاد السوق الحر. وفي ظل التغيرات الإقتصادية الجارية في العالم وإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الأمر الذي يعني تحرير التجار وإلغاء الرسوم الجمركية للمؤسسات دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارية ولدول الإتحاد الأوروبي. أصبح أمام هذه المؤسسات جملة من المشاكل والمعوقات على المجال المحلي والدولي فلا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزائرية أن تجهز نفسها للوقوف في وجه هذه التهديدات، ويجب عليها أن توسع مجال أعمالها ليشمل الأسواق الدولية. فبإستخدام المناهج المشار إليها في مستهل البحث، وإعتمادا ماتوصلنا إليه عبر فصول الأطروحة، تمكننا من إسخدام مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي :

أولا: الإستنتاجات

1_ لا يوجد تعريف موحد وشامل بين مختلف الدول لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى اختلاف المعايير المعتمدة وحتى وإن توحدت المعايير فإن التفاوت الموجود على مستوى درجات النمو الإقتصادي والاجتماعي وغيرها يجعل وضع تعريف موحد أمر غير ممكن؛

2_ تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتطورة وبعض الدول النامية وتحظى هذه المؤسسات بجزء هام من السياسات والبرامج التنموية في هذه الدول؛

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مصادر تمويل عديدة تتمثل في التمويل الذاتي والتمويل الرسمي والتمويل الغير رسمي ومصادر أخرى متنوعة، فهذا ما تقدمه البنوك التقليدية من مصادر تمويل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن في ظل تطور النظام العالمي الإقتصادي، يدخل النظام الإسلامي كبديل لهذه المصادر؛

4_ لا يمكن الاستغناء على هذا النوع من المؤسسات لأنها تمتلك قدرات ذاتية لا تمتلكها المؤسسات الكبيرة، حيث بإمكانها المساهمة وبشكل فعال في النهوض بالاقتصاد؛ بحيث يمكن القول بأنها تؤدي دورا أساسيا في الإقتصاد الوطني يخلق مناصب الشغل، توفير القيمة المضافة ...إلخ

5- شهد قطاع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرحلة تهميش منذ الاستقلال وحتى بداية التسعينيات، فقد كان في هذه المرحلة الاهتمام منصب على الصناعات المصنعة والتي تعتمد على المؤسسات العمومية الكبرى؛

6- رغم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة وإصدار العديد من المراسيم والقوانين المساعدة، إلا أن هذه المؤسسات لم تصل إلى تحقيق كل الأهداف المنتظرة منها، وخاصة فيما يخص ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا سبب ضعف قدراتها التنافسية أمام نظيرتها من الدول المتطورة.

7- مزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعاني من الإجراءات التمويلية نتيجة نقص فاعلية صناديق ضمان القروض التي أنشاتها الدولة من أجل الوساطة بين البنوك وهذا القطاع.

8- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كبقية القطاعات الأخرى يتأثر بالبيئة الكلية حول طبيعة الإقتصاد الوطني القائم على العائدات النفطية، هذا ما أدى إلى تراجع تمويل هذا القطاع نتيجة تراجع منح ضمان القروض خاصة مع بداية الأزمة النفطية منذ سنة 2014. فهذا يدل على سياسة الإنفاق الإنكماشية المتبعة من طرف الحكومة نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار العالمية للمحروقات

9- رغم الإجراءات المتبعة من طرف الدولة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا زالت تحتاج إلى فعالية الأسواق المالية(البورصة) من أجل تمويل هذا القطاع الفتي

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

على ضوء ما سبق عرضه وتحليله يمننا إعطاء بعض التوصيات والتي نرى من شأنها مساعدة المسؤولين على وضع السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير عمليات تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن تلخيص فيما يلي:

1_ على الجهات المعنية في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دفعات مختلفة التركيز من أجل الاستمرار في إصلاحات هذا القطاع وتطويره وهذا عن طريق فترات زمنية متتالية وقصيرة؛

2_ علاج مشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق مختلفة التركيز من أجل المحافظة وتأهيل هذا القطاع؛

3_ زيادة التحفيزات الموجهة للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المتعلقة بالإنشاء أو التوسيع؛

4_ إعادة المشاريع الفعالة في الاقتصاد الوطني تحفيزات إضافية عن غيرها من المشاريع.

5_ الإستفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6_ ترقية الشراكة المحلية من أجل الإستفادة من الخبرات الوطنية؛

7_ مواصلة تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمه ببرامج أخرى، من أجل تطوير هذه المؤسسات؛

8_ تشجيع العمل المشترك بين مختلف هيئات ومؤسسات الدعم من أجل وضع البرامج والسياسات الملائمة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

9_ العمل على نشر ثقافة تطوير وتأهيل المؤسسات الخاصة والرقي بمستوى الملاك والميسرين، لهذه المؤسسات من خلال برامج إعلامية بالوسائل الإعلامية المتنوعة.

10- تفعيل دور الأسواق المالية في الجزائر من أجل تقليص إعتمادها على الأسواق النقدية(البنوك)

آفاق البحث :

يمكن إثراء هذا الموضوع مستقبلا من خلال دراسة هذه المواضيع المقترحة:

-دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تقييم أداء هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمات المالية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- عمري صخري، "**مبادئ الإقتصاد الوحدوي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

2- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، " **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية** "، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012 .

3- خبابة عبد الله، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،" دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013.

4- محمود توفيق عبد المجيد، " **العولمة والتكتلات الاقتصادية** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2013.

5- يوسف حسن يوسف، " العولمة والاقتصاد العالمي"، المركز القومي للإصدارات القانونية،الطبعة الأولى، مصر، 2010.

6- محمد مدحت غسان، " **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**"، دار الراية للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن، 2013.

7- محمد حمد القطاطشة، "**النظام الاقتصادي السياسي الدولي**"، دار وائل للنشر ط1، عمان الأردن ، 2013.

8- عبد الله حسين جوهر، " إدارة المشروعات الإستثمارية إقتصاديا – تمويليا–محاسبيا–إداريا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2011.

9- قتيبة عبد الرحمن العاني "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013.

10- طارق الحاج "**مبادئ التمويل** "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.

11- بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، شمام وفاء، " **تمويل المشاريع الاستثمارية** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، الجزائر، 2008،2009.

12- محمد الفاتح محمود بشير المغربي "**تمويل ومؤسسات مالية**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، السودان، 2011.

13- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه "**أساسيات في الإدارة المالية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2007.

14- فيصل محمود الشواورة "**مبادئ الإدارة المالية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2013.

15- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر.

16- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، " **تمويل ..و المؤسسات مالية** "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، الطبعة الأولى القاهرة 2011.

17- زياد رمضان، " **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.

18- أحمد أبو الفتوح الناقة، " **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية** "، مؤسسة شباب الجامعة ، 1995.

19- إسماعيل أحمد الشتاوي وعبد النعيم مبارك، " **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر2001.

20- محمد الفاتح محمود البشير المغربي ،" **التمويل والمؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتوريد والتسويق مصر2011.

21- حنفي عبد الغفار ورسمية قرياقص ،" **أسواق المالية و تمويل المشرعات** "، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر،2005،

22- فليح حسن خلف، " **التمويل الدولي** " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

23- عبد الوهاب يوسف أحمد، " **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، " الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،2007.

24- صلاح حسن، " **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكل البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2011.

25- هالة محمد لبيب، "**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"، المنظمة العربية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002 ،

الملتقيات والمؤتمرات:

1- ريمي رياض، ريمي عقبة، " **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**"، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 6،5 /2013/05.

2-غالم عبد الله، سبع حنان،" **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول :" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني"، جامعة الوادي، الجزائر، يومي : 05،06 /2013/05.

3- سعود وسيلة،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة ولاية البويرة** 2009 - 2013 "، ملتقى حول: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات "،جامعة المسيلة، الجزائر، 2009 - 2013.

4- عبد الله ياسين، عدوكة لخضر،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية – كوريا الجنوبية انموذجا –** " ، الملتقى الدولي حول :" تقييم استراتيجات وسياسات الجزائر الإقتصادية في استقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، جامعة المسيلة ، الجزائر، 28، 29 أكتوبر 2014.

5- بوقرة رابح، عامر حبيبة، " **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة**"، ملتقى الدولي حول: " تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة "، جامعة المسيلة، يومي 28،29 أكتوبر 2014 .

6-محمد رتول، بن داودية وهيبة،"**بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة**" الملتقى الدولي حول : "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "جامعة شلف، الجزائر، يومي 17،18 أفريل 2006.

7- سليمان ناصر، عواطف محسن،" **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية** "، الملتقى الدولي حول : الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ، 24،2011/02/23 غرداية، الجزائر.

8- ضو نصر، علي العبسي، " **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05،06 ماي 2013.

9- بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، " **إضاءات على بعض التجارب الدولية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 18،2006/17.

10- ريمي رياض، ريمي عقبة، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، الملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 . 6 ماي 2013.

11- الأخضر بن عمر، علي بالموشي، " **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** "، الملتقى الوطني بعنوان . واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 5 . 6 ماي 2013.

12- بقة الشريف، " **تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية**"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، أيام من 1إلى4 نوفمبر 2009

المجلات:

1-الطيب داودي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات** "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الحادي عشر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011.

2- سواكري مباركة، "**تحالف /تنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 14،2006.

3-أ. علوني عمار، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر . العدد 10 لسنة 2010.

4- قاشي خالد،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر2005-2013"،مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 21. www.univ-blida2-dz/eco

5- سليمان ناصر، محسن عواطف، **" الإقتصاد الإسلامي : قراءة مفاهيمية تأصيلية** ،" مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

6- بن عمر محمد البشير، طيبي عبد اللطيف **"إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر"** مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2012.

7- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، **"العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية العراق العدد 86، 2011.

8-نشأة مجيد، حسن الونداوي، "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وسبل النهوض بها في العراق" مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس، العدد 3 علمي 2008.

9-محمد عبد الحليم ،" **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 05، دار الخلدونية، مارس 2005.

10-بن يمينة كمال، عطية حليمة ،"**الأسواق المالية و دورها في تمويل الإستثمارات في ظل الأزمات – دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية"**، مجلة المالية والأسواق.

11- صحراوي إيمان، **" إدارة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك"**، في مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 16-2016.

12. مصطفى بن بادة، **" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول "** ، في مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد .11. ماي 2009 .

13. جمال خنشور، حمزة العوادي، **" نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07 . 2014.

14.علي محمود حسن، " **الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات وتأثيرها المحتملة على القطاع المصرفي الليبي**"، بحوث وأوراق عمل حول تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،2012.

15.محمد عبد الحليم عمر ، " **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية** ،" الدورة الدولية التدريبية حول : " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها دورها الإقتصادية المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25، 28 /2003/05.

16.سمير محمد عبد العزيز، "**التمويل و الإصلاح خلل الهياكل المالية** "، مكتبة الشعاع الفنية، 1992.

الرسائل الجامعية والأطروحات:

1-لخلف عثمان، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2011/2010.

2-رابح حميدة، " **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** "، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر،2011 .

3-مرزوقي نوال ، " **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000**" ، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2009 .

4_بوسمعين أحمد، " **الإستثمار في المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الفريق الجزائري** " ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011.

5-مدخل خالد، " **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/ 2012.

6- بلخير فريد، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر "3"،2012.

7-رمضان مبروكي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2011/2010.

8-برجي شهرزاد "**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات ص و م**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان، 2011.

9- قشيدة صوراية "**تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2011.

10-زغود تبر، " **محددات سياسة التمويل الاقتصادي الجزائرية** ،" دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009،.

11-ذهبية بن عبد الرحمن، " **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة المدرجة في سوق الأوراق المالية** " رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

12-سمية لزغم ، " **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،" رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

13-محمود سلامة سليمان الجويفل ،" **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم** " ، رسالة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص 33

14-رمضان مبروكي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر "3"، 2011.

15-يوسف حميدي، " مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 . 2008.

الجرائد الرسمية والنشريات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 5 – 7 من القانون 01 / 18 المؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 15،77 ، ديسمبر 2001.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة قانون رقم 17. 02 المتضمن، "**القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المؤرخ في 11 الربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017.

3-وزارة الصناعة والمناجم، " **النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 30، 2017.

المواقع الأنترنت:

1- حسين عبد المطلب الأسرج، " **تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية** " http://www.aljaliah.net/articles-action-show-id-1044.htm

2- منتدى التمويل الإسلامي http://www.islamfin.go-forum.net/t1833-topic

3- سمير زهير الصوص، " بعض التجارب الدولية الناجمة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، مكتب محافظة قلقدلة Samrs.PS.@.hotmail.Com 2010.

4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM،الجزائر . http://www.angem.dz

5-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. الجزائر https://www.fgar.dz

6-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الجزائر https://www.cnac.dz

7- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. http://www.cgci.dz

مراجع باللغة الفرنسية:

1-Real Jacob , la PME « apprenant » information, commaissance,intraction intelligence (quebec institut de recherche sur les PME, 2000).

2-. Benane karima, " **l'ansej redonner de l'espoir aux jeunes**" la revue badr infos, N°44 op cit 2006 pp16-17